مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة

Observatoire pour la protection de L'environnement et les monuments Historiques de Tanger

حالة البيئة والمـــآثر التـــاريخية بطنجـــة

التقـــرير السنـــوي

2017

marsadtanger.org

بشراكة مع:

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
مدينة طنجة
ⵜⴰⵎⴷⵢⴰⵣⵜ ⵜⴰⵏⵊⵊⴰ

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

تم إعداد هذا التقرير بشراكة مع
مؤسسة فريديريش إيبرت الألمانية

هذا التقرير

هذا التقرير هو إصدار لمرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة، في إطار تقاريره السنوية حول واقع حال البيئة والمآثر التاريخية بمدينة طنجة ويخص سنة 2017.
يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو جزء منه دون موافقة مسبقة من المرصد، شريطة الإشارة إلى المصدر.

تنويه

الأفكار و المواقف المعبر عنها في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن مواقف مؤسسة فريديرش إيبرت الألمانية.
الصور، الجداول و المبيانات الواردة في هذا التقرير هي خاصة بالمكتبة البصرية للمرصد إلا في الحالات التي يتم فيها الإشارة الى مصدرها التي أُخذت منه.

فريق الإعداد

إكرام المغنوجي- الحسين العاتق - ربيع الخمليشي - سعيد شكري - عبدالسلام بوعدي - عبدالعزيز الجناتي- عبدالقدوس العليوي - فرح طاليبي - محمد أحمامد - محمد أوالحاج - محمد عزيز الطويل - مصطفى سيدي بنصالح - هاجر الخمليشي
ترجمة: سعيد قادري - يونس حموش

مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة
رقم 8 شارع يوسف بن تاشفين، إقامة زيليل الطابق الأول رقم 16، طنجة
الهاتف/ الفاكس: 0539943787
البريد الإلكتروني:marsadtanger@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.marsadtanger.org
الفيسبوك: مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة

تصميم BRANDME.MA
طباعة VOLK Imprimerie

الفهرس

6 تقديم عام

8 الجزء الأول: تطور الوضع البيئي و حالة المآثر التاريخية

10 1.الغابات والغطاء النباتي

22 2. المساحات الخضراء

34 3. الموارد المائية

38 4. توزيع الماء الصالح للشرب وتطهير السائل

46 5. المناطق الرطبة

56 6. المواقع والمآثر التاريخية بطنجة

76 الجزء الثاني: تحليل السياسات المتعلقة بالبيئة

78 1. تقييم الحكامة البيئية على المستوى المحلي

92 2.تنزيل المساهمات الوطنية المحددة في المخطط الجهوي وبرنامج العمل

100 3. الحماية القانونية للبيئة

التقديم العام

سيرا على نهجه الجاد والمسؤول، يصدر مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة تقريرا سنويا حول الواقع البيئي والتراثي بمدينة طنجة. ويمثل هذا التقرير الذي بلغ سنته السادسة، محطة أساسية للوقوف على أهم الملفات والمنجزات والإشكالات في مجال البيئة بكل أنواعها، إلى جانب كل ما يتعلق بالتراث الأثري المبني للمدينة خلال مختلف محطاته التاريخية. والمرصد كفاعل مدني، واع بأهمية المجتمع المدني ودوره الجوهري على مستوى الترافع والرصد وتتبع السياسات العمومية وتقديم اقتراحات بناءة وعملية لمختلف المتدخلين في مجال البيئة والتراث الأثري، والمساهمة الفعلية في إثراء مختلف الملفات البيئية والأثرية عند وضع المشاريع الخاصة أو العامة بما يحفظ المجال البيئي والتراث الأثري المبني ويثمنه في نفس الآن.

كما أن أهمية مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية كفاعل مدني تزداد بشكل كبير لاعتبارات عديدة نوجزها في ثلاثة اعتبارات، أولها التغيرات الجذرية التي تشهدها مدينة طنجة من دينامية تنموية حقيقية أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في إطار مشروع طنجة الكبرى منذ سنة ٢٠١٣، وثانيا لتزايد أدوار المجتمع المدني من خلال أدواره الدستورية المختلفة، واعتباره مترافع حقيقي وشريك أساسي في تسطير مختلف السياسات العمومية، وثالثا لتعاظم أدوار المجتمع المدني على المستوى الخارجي ومشاركته في مختلف التظاهرات الدولية خاصة فيما يتعلق بالموروث الطبيعي والثقافي.

لقد خلفت التطورات المتسارعة التي تشهدها طنجة، انعكاسات خطيرة على مواردها البيئية ومعالمها التاريخية، حيث اتسع المجال الحضري، وتزايد الضغط السكاني على الموارد الطبيعية، وظهرت مشاكل الحفاظ على المجال الغابوي بشكل أكثر حدة مما كان، كما أصبح ملف الانتهاكات المتواصلة للمناطق الرطبة والمجالات المائية الإيكولوجية يفرض نفسه بقوة. وعلى مستوى ملف المآثر التاريخية سُجلت العديد من الملاحظات خاصة على مستوى معايير الإصلاح، ومشكل اهتراء البنية التحتية والإصلاحات العشوائية، كما أصبح مشكل البنايات الآيلة للسقوط يهدد المباني التاريخية وهو ما سيفقد المدينة أصالتها وهويتها التاريخية كفضاء لتعاقب حضارات عديدة وكنموذج للتسيير الدولي المشترك.

إن أهمية التقرير السنوي للمرصد تتجلى في تقديم صورة حقيقية لحالة البيئة والمآثر التاريخية بالمدينة، وتثمين كل التدخلات الهادفة إلى حماية الموروث الطبيعي والثقافي، مع رصد مكامن الخلل. مستعينا بالخبراء المغاربة والأجانب، لصياغة تقارير دورية تسعى إلى إحداث التأثير الإيجابي على مستوى مختلف التدخلات. كما يسعى التقرير إلى رصد مدى الأثر الذي يلحق مختلف تدخلاته السابقة في ملفات عديدة، وذلك من خلال إجراء خلاصات ومقارنات تركيبية مقارنة مع التقارير السابقة، وإدراج عدد من المؤشرات للوقوف على مستوى التطور الذي شهدته طنجة على المستوى البيئي والأثري. كما لا يفوت المرصد أن يذكر بتطور التقارير التي يرصدها سواء على مستوى آليات الاشتغال أو الملفات المرصودة، وكذا على مستوى تطور منهجية العمل التكويني والتوثيقي والميداني، وتوفير قاعدة معطيات ومعلومات تتضمن إحصائيات وبحوث ميدانية وتقارير وتكوينات، من أجل تثمين الإنجازات الإيجابية والوقوف على حجم الانتهاكات والتحديات البيئية والأثرية التي تشهدها مدينة طنجة.

وختاما نؤكد على أهمية العمل الجمعوي التشاركي في تقديم اقتراحات بناءة، وبث الوعي بأهمية المحافظة على البيئة و المآثر التاريخية، والترافع من أجل تحقيق مطلب طنجة مدينة مستدامة تضمن جودة الحياة وتحفظ الموارد الطبيعية والفضاءات الأثرية بشكل يحقق الإدماج في التنمية المستدامة وينعكس إيجابا على حياة المواطن.

فريق العمل

الجزء الأول

تطور الوضع البيئي و حـالة المـآثر التـاريخية بطنجة

1. الغابات والغطاء النباتي
2. المساحات الخضراء
3. الموارد المائية
4. الماء الصالح للشرب وتطهير السائل
5. المناطق الرطبة
6. المواقع والمآثر التاريخية بطنجة

الغابات والغطاء النباتي

عرفت السنوات الأخيرة تغيُراً جذريا في نمط عيش الإنسان، حيث أنه ولأول مرة أصبح أكثر من 50% من سكان الأرض يعيشون في المدن، وهذا الرقم مرشح لأن يرتفع ل 66% في أفق 2050. هذا التغير يُعزى بالدرجة الأولى لظاهرة الهجرة نحو الحواضر بسبب الفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به.

إن هذا التمدد الحضري السريع وغياب المواكبة الاستباقية عبر التخطيط الحضري يرفع من درجة الضغط على المساحات الخضراء و على الغابات الحضرية و الشبه حضرية، حيث أصبحت الأنشطة البشرية بالإضافة إلى التغيرات المناخية تسرع من تفشي الظواهر الطبيعية المهددة للغابات ما يجعل النظم الإيكولوجية للغابات أكثر عرضة للخطر.

و تشكل التهديدات الطبيعية مثل الحرائق و

الحشرات و الأمراض جزءاً لا يتجزأ من الدينامية الطبيعية للغابة و لكنها في المقابل تحد من مردوديتها ومن فوائدها الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، حيث تؤثر على نمو و نوعية الأشجار و تدفق المياه و التنوع البيولوجي، لهذا فإن التفكير في آليات حماية الغابات من جميع هذه التهديدات جزء لا يتجزأ من التدبير المستدام للغابات [1].

إن لطنجة مميزات عديدة، فبالإضافة إلى مكانتها الجيوستراتيجية والواجهتين البحريتين والموروث الثقافي الغني و المتميز، تحتضن إحدى أجمل غابات المغرب و ربما على مستوى المعمور؛ غابة الرميلات، مديونة والسلوقية. غابة متميزة بموقعها الجبلي، وبإطلالتها على واجهتين بحريتين مختلفتين، وتوفرها على تنوع بيولوجي فريد، وهي كلها من الأسباب التي جعلت المرصد يخصص لمحور الغابات حيزا مهما في كل تقاريره السنوية، بل وفي محاور اشتغاله الاستراتيجية، حيث يحضر ملف الغابات في المحور التحسيسي كما الترافعي والتوثيقي.

ككل سنة سنعرض في هذا التقرير أهم ما ميز سنة 2017، حيث تشير جل المؤشرات التي نسردها في هذا الباب إلى استمرار المخاطر التي تهدد الغابات بطنجة وبالجهة عامةً، حيث سنتطرق بتفصيل إلى الحريق المهول الذي عرفته غابة مديونة، كما سيتضمن هذا التقرير تفصيلا للمذكرة التي قدمها المرصد إلى الجهات المسؤولة والمتعلقة بضرورة واستعجالية إحداث منطقة محمية بمنتزه بيرديكاريس وأيضا التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية.

1 تهيئة وتدبير الغابات

أ. من أجل تدبير فعال للمجال الغابوي:

تساهم الغابات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والمناطق المحيطة بها، كما تساهم في التقليل من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وعكس ذلك تؤثر هذه الأخيرة في تقلص المساحات الغابوية وتضرر التنوع البيولوجي داخلها، ولما كان للغابات هذا التأثير والتأثر بالعوامل الطبيعية والبشرية المحيطة وجب على الجهات المسؤولة عن تدبير الموروث الغابوي العمل على تسخير الموارد والأليات الضرورية لضمان استدامة التأثير الإيجابي للمجالات الغابوية على الحياة البشرية، اذ كما يُقال فإن أحسن وسيلة للحفاظ على الموارد الطبيعية هي العمل على تنميتها.

إن تهيئة و تدبير المجال الغابوي، أصبح من المجالات التي تتطلب تخطيطا واستراتيجية علمية، مبنية على دراية تقنية وواقعية بالمجال المراد تدبيره، وكذلك توفر المؤهلات البشرية المختصة، فتوفر هذه المعطيات والموارد كفيل بضمان استدامة الغابات و مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ذلك أن تدبير المجال الغابوي يهدف إلى بلوغ أهداف إيكولوجية وأخرى اقتصادية واجتماعية[2] :

- أهداف إيكولوجية: بضمان استدامة الغابات و الحفاظ على تنوعها البيولوجي، حيث ينص الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (ODD) على ضرورة ضمان الاستدامة البيئية، و الذي يؤكد، من بين أهدافه، على ضرورة إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات و البرامج العمومية و انحسار فقدان الموارد البيئية، و كذلك الحد الكافي من معدل فقدان التنوع البيولوجي.
- أهداف اقتصادية: بضمان استغلال مستدام لمنتجاتها الخشبية وغير الخشبية، بشكل يجعلها قادرة بشكل متوازن على تجديد مخزونها الخشبي وثروتها الحيوانية والبيئية و مساحاتها الرعوية، إضافة إلى العمل على دمج الطاقة الخشبية في الاستراتيجية الطاقية الوطنية.
- أهداف اجتماعية: بالمحافظة عل الحقوق لذوي الحقوق وللسكان المحليين، بتحديد المجال والملكية الغابوية وإدماج السكان المحلين في الاستراتيجيات التنموية بشكل يضمن انخراطهم الفعال في الحفاظ على الموروث الغابوي موازاةً مع ضمان استمرار الانتفاع الاقتصادي لهؤلاء السكان من الثروة الغابوية.

إن التدبير الغابوي الأمثل للغابات الحضرية و الشبه حضرية يستلزم إعداد وتحيين مخطط مديري للأوساط الطبيعية

[1] FAO : Unasylva - No. 217, Revue internationale des forêts et des industries forestières - Vol. 55 2004/2
[2] http://www.eauxetforets.gov.ma

والغابات الحضرية من أجل المحافظة عليها وعلى تنوعها البيولوجي و كذلك على نسبة تغطية الغابات للمجالات الترابية للمدن والجهات، ينص على ضرورة تقوية وتجويد الحماية للغابات و ضمان الحماية الفعلية للأوساط الغابوية ذات التفرد الطبيعي والإيكولوجي.

ب. الغابات الحضرية والشبه حضرية

تقوم الغابات بعدة أدوار بيئية و تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجال الترابي المحيط، وتتميز الغابات الحضرية و الشبه حضرية منها بالإقبال البشري الكبير عليها من طرف الساكنة المجاورة كمساحات ترفيهية، رياضية، ثقافية أو من أجل الراحة النفسية و التشافي.

وفي مقابل هذا الطلب المتزايد والمتسارع على الغابات، فإن تمدد و تجديد الغطاء الغابوي يتميز ببطئه وعدم مسايرته و قدرته على تلبية هذا الطلب الكبير والمشروع، لهذا يجب تقييم وإعادة التقييم بشكل منتظم و كمي لمعظم الاستخدامات الترفيهية بسبب تأثيرها و ضغطها الكبير على البيئة الغابوية . [3]

ولتلبية الطلبات الكثيرة على المساحات الخضراء و تخفيفا للضغط على تلك الموجودة حاليا، يجب على الجماعات الترابية تطوير و خلق مساحات غابوية شبه حضرية إضافية، وتحويلها إلى "منتزهات" في الضواحي حيث تكون الوظيفة الترفيهية و البيئية لها أكثر أهمية من وظيفتها الاقتصادية والإنتاجية[4] ، وتساهم في تدليل الفوارق المجالية الطبيعية التي تعاني منها المدن على شاكلة مدينة طنجة.

إن المدن التي تفطنت مبكرا لأهمية استحضار المجال الغابوي في التخطيط الحضري لها، استعانت بالدراسات العلمية و الاجتماعية للطلب السكاني على هذه الفضاءات، وعملت على إدماج البعد البيئي في التخطيط الحضري عبر استحضار ثلاثة مجالات محيطة بالمركز الحضري (أنضر الرسم التوضيحي أسفله)، ويساهم هذا التخطيط المجالي الدائري في تخفيف الضغط على المساحات الخضراء المتواجدة داخل المجال الحضري ويُقرّب الفضاء الغابوي من معظم الساكنة الحضرية و الشبه حضرية.

ومن الأهداف الرئيسية لتهيئة وتدبير الغابات، يجب الإشارة إلى ضرورة ضمان الحماية اللازمة للغابات الحضرية الصغيرة والتي تتوسط الأحياء، و هنا نشير إلى الحماية القانونية و البيئية، فعلى مستوى مدينة طنجة مثلاً نذكِّر بغابة الفرنساوي وغابة الضمان الاجتماعي، ، التي يجب أن تضطلع بأدوارها البيئية والترفيهية، خصوصا في ظل الأرقام المخيفة التي تميز منطقة بني مكادة كإحدى المجالات الترابية التي تعرف خصاصا مهولا في المناطق الترفيهية و الغابوية على المستوى الوطني، مقارنة بعدد ساكنتها وكثافتها السكانية الأعلى على المستوى الوطني.

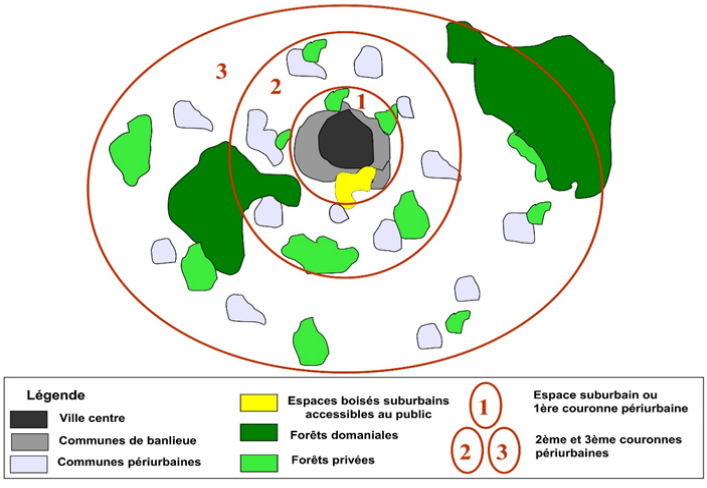

1 ثلاث حلقات للغابات الشبه حضرية

2 المخاطر المهددة للمجال الغابوي

تتعدد المخاطر التي تهدد المجال الغابوي بتعدد مميزاتها البيئية والأصناف النباتية التي تتعايش بداخلها، كما تزداد هذه المخاطر خطورة بتقلب الفصول والمميزات المناخية و كذلك بتزايد الضغط البشري عليها. فإذا كانت بعض من هذه المخاطر تعد طبيعية ومتعلقة بأسباب بعيدة عن التدخل المباشر للإنسان، فان الأخرى مرتبطة بشكل وثيق بالممارسات الغير مسؤولة للأنشطة البشرية والتي تُعاقب عليها معظم القوانين الدولية والمحلية المؤطرة لتدبير وحماية الغابات، وفي جميع الأحوال، يمكن للتهيئة والتدبير المستدام (كما سلفنا الذكر) أن تحمي وتقي المجالات الغابوية من أغلب هذه المخاطر، طبيعية كانت أم بشرية.

لن يسعنا هذا التقرير لتفصيل وسرد الأليات والمراحل المتبعة من أجل تخطيط غابوي أمثل، يساهم في الوقاية من المخاطر المهددة للغطاء الغابوي ويحافظ على استدامة الثروة الغابوية، ربما سيعود المرصد في تقرير منفصل خاص بهذا الموضوع، سنقتصر هنا على التطرق إلى أبرز المخاطر المهددة للغابة ومسبباتها وبعض تجلياتها على المستوى المحلى بطنجة.

أ. الحرائق

يجب الإشارة أولا أن الحريق لا يشب إلا إذا توافرت له ثلاثة عوامل على الأقل، الأول هو المادة القابلة للاحتراق، والثاني الحرارة المرتفعة، والثالث هو أكسجين الهواء الذي بدونه لا تتكون النار، وهناك أسباب كثيرة ومتنوعة تقف وراء حرائق الغابات يمكن تجميعها تحت تصنيفين أساسيين، الأول مسؤولة عنه "عوامل طبيعية" لا دخل للإنسان فيها كصواعق البرق و ارتفاع درجة الحرارة، والثاني ناجم عن "فعل الإنسان" نفسه و تعامله غير السوي مع البيئة [5]، بل و حتى بعض الأسباب الطبيعية ترجع إلى هذا التعامل الغير سوي للإنسان مع بيئته، حيث أكدت التقارير العلمية الأخيرة مسؤولية الأنشطة البشرية المباشرة في ارتفاع درجة حرارة الأرض (الناتج عن ارتفاع نسبة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في الهواء)، هذا الارتفاع في درجة الحرارة يحفز و يسهل عملية الاحتراق و انطلاق الشرارات الأولى، و من أهم مسببات الحرائق يمكن ذِكر:

مسببات بشرية:

- حرق الأعشاب والشجيرات: حيث يقوم بعض السكان المحليين أو الزوار، بجمع الأعشاب الضارة والشجيرات الصغيرة الجافة في أكوام، ثم يتخلصون منها بالحرق، فيتطاير الشرر ويعجزون عن السيطرة عليه، فتكون النتيجة التهام النيران لأجزاء واسعة من الغابة.
- استعمال الآليات داخل الغابة: حيث أن عدم مراعاة إجراءات الأمن و السلامة بالقدر الكافي، وعدم صيانة وسائل النقل و الماكينات الزراعية سواء تلك التي تعمل في مجال المحاصيل الحقلية أو تلك التي تستخدم في قطع الأشجار. فينجم عن ذلك كله تماس كهربائي أو شرر يخرج مع عوادم السيارات والآليات فيصيب الحشائش الجافة، ويولّد نارا تحرق وتدمر.
- الإهمال البشري: وهذا من الأسباب المتكررة. فالبعض قد يرمي عقب سيجارة على أرض الغابة ويتركه وينصرف وهو لا يدري أن فعلته هذه قد تتسبب في حريق هائل. وقد يترك فريق أخر من المتنزهين خلفهم جمرات فحم مشتعلة كانوا يستعملونها من أجل وجبة غذاء في الطبيعة وينصرفون دون أن يطفئوها أو يتأكدوا من تمام إطفائها، فإذا بها تعاود الاشتعال من جديد و مع قليل من الرياح تنتشر محدثة حريقا مروعا.
- الحرق المتعمد: حيث أن بعض المسببات تدخل في باب الجرائم البيئية، حيث يعتمد البعض إلى تعمد إضرام النار في الغابة، هو الشي الذي يغير من الوضعية القانونية للغابة إذا علمنا أن العقار الغابوي تعود ملكيته في بعض الأحيان إلى الملك الخاص للأفراد، و أن القانون المغربي يمنع استغلال المجال الغابوي حتى من طرف ملاكه، ومن

[5] تقارير الجزيرة: حرائق الغابات.. كيف تندلع وكيف تنطفئ؟

أجل تغيير الوضع، لا يجد البعض بُداً من إضرام النار حتى ينتفي الوضع الطبيعي الذي يضع الغابة تحت تصرف المندوبية السامية للمياه والغابات، و ذلك بذهاب الغابة التي كانت تؤثث العقار.

مسببات طبيعية:

- حرارة الجو: حيث تؤدى فترات الحر الطويلة إلى جفاف النباتات ما يجعلها سهلة الاشتعال لأسباب بسيطة، وكلما زادت درجات الحرارة كلما زادت معها مخاطر اشتعال الحرائق، و يجب الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات الأخيرة التي تشير أن ارتفاع درجات الحرارة يسبب تشكل العواصف الرعدية الشديدة والتي تتسبب بدورها في اندلاع حرائق مهولة.

- العوامل الطبغرافية وسرعة و اتجاه الرياح: إذا كانت هذه العوامل لا تساهم مباشرة في اندلاع الحرائق، إلا أنها في المقابل تؤثر بشكل كبير في مدى تمدد الرقعة المحروقة واتجاه الحرائق، وهذا ما يفسر على الأقل النتائج الكارثية للحرائق التي تندلع في الشمال ومنطقة طنجة على الخصوص، فرياح الشرقي وسرعة الرياح الكبيرة في المنطقة من العوامل التي تحول دون السيطرة على الحرائق بالشكل المطلوب، مما يساهم في ارتفاع المساحات المحروقة مقارنة مع عدد الحرائق. أما في ما يخص العوامل الطبغرافية، فيمكن أن تلعب دورا حاسما في حصر تمدد الحرائق، و هنا يمكن للتخطيط الغابوي أن يلعب دورا في الوقاية من الحرائق أو على الأقل التقليل من أثرها بتغير المعطيات الطبغرافية أو اختيار المواقع المثلى لخلق الغابات الجديدة.

وتشير إحصائيات للمندوبية السامية للمياه والغابات إن أكثر من 95% من الحرائق بغابات المغرب تشتعل بفعل بشري. وأفادت تحريات قام بها أطر هذه المندوبية لتحديد أسباب هذه الحرائق بأن أكثر من 65 % من الغابات التي شهدت اندلاع الحرائق تصنف ضمن المساحات غير المثمرة والتي تضم أعشاب ثانوية ونباتات موسمية، و تصل المساحات المتضررة من الغابات إلى 2850 هكتار سنويا، و ذلك بمعدل 455 حريقا سنويا، و هي نسب تبقى جد منخفضة مقارنة مع بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط كما هو مبين في الرسم التوضيحي أسفله و الذي يقارن معطيات خاصة بالفترة ما بين سنة 2000 و2010[6]. و تصنف غابات الشمال في المرتبة الأولى للغابات التي تشهد أكبر عدد من الحرائق كل سنة، و ذلك بسبب حساسية الغطاء الغابوي بها و وجود الصنوبريات ، و تعمد البعض إضرام النار بها للاستحواذ على الملك الغابوي.

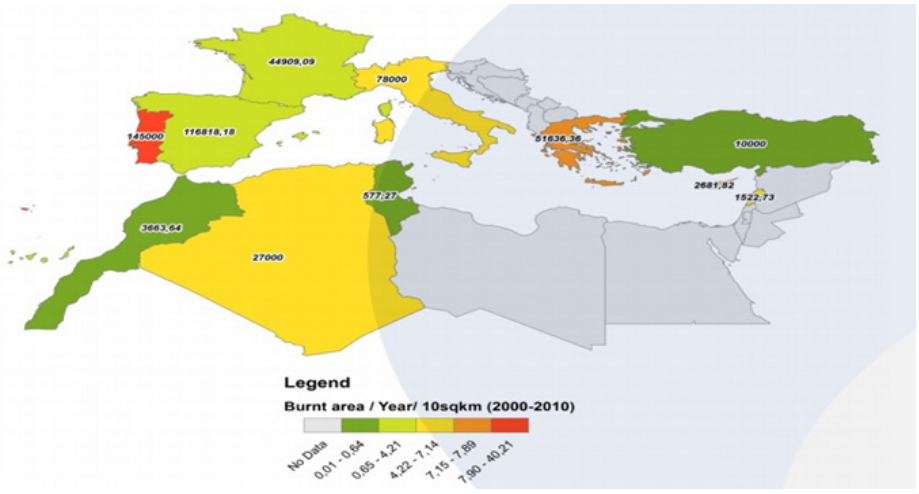

2 توزيع معدل المساحة المحروقة (بالهكتارات) في بعض دول حوض البحر ألبيض المتوسط

[5] تقارير الجزيرة: حرائق الغابات.. كيف تندلع وكيف تنطفئ؟

[6] بالنا، إ.، فونت، م.، غارثيا، ج. 2016. الحرائق الغابوية، دليل موجه لإلعاليين والصحفيين. مشروع ل eFIRECOM .منشورات CTFC . 23 صفحة. التاريخ: سبتمبر 2016.

ب. النهب الغابوي

إنه من الطبيعي أن يُسمح باستغلال الثروة الغابوية الخشبية والغير خشبية من أجل أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية، بل إن هذا الاستغلال ضروري لأنه يسمح للغابة بتجديد ثروتها وتنوعها البيولوجي بما يسمح باستمرار الحياة داخلها.

والمعروف أن الأنشطة المتعلقة بالرعي وجمع الأخشاب الميتة مسموح بها في المجال الغابوي (على الأقل في مجال الملك الخاص للدولة) إضافة إلى عمليات قطع الأشجار تحت مسؤولية المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر، إلا أن هذه الأنشطة تخضع إلى قوانين و مساطر محددة حتى لا تُنهك الغابة وحتى يتسنى الحفاظ على ثروتها.

ويدخل في إطار النهب الغابوي، كل العمليات المتعلقة باستغلال الثروة الخشبية والغير خشبية للغابة خارج الإطار القانوني وبعيدا عن مراقبة القطاع المختص، ويعد كل تصرف مماثل جرماً يعاقب عليه القانون و يجر الشخص الذي قام به إلى المُساءلة القانونية.

فإذا كانت الأنشطة المتعلقة بالرعي و جمع الأخشاب الميتة مسموح بها، فإن عملية قطع الأشجار تخضع لمعايير قانونية وإيكولوجية وبيئية صارمة، وجب على الجميع، أفرادا و جماعات وقطاع وصي، التمكن منها و تطبيقها والحرص على تطبيقها من طرف الغير، وهنا وجبت الإشارة إلى المسؤولية القانونية للمندوبية السامية للمياه و الغابات و محاربة التصحر، وضرورة توفرها على الموارد البشرية و اللوجيستيكية الكافية من أجل الاضطلاع بهذا الدور، مع تمكينها من الاختصاصات و الصلاحيات والإمكانيات الكافية من أجل مراقبة مستمرة و شاملة للملك الغابوي و تطبيق القانون و اتخاذ اللازم ضد المخالفين.

في ظل انعدام أرقام مضبوطة و مُحينة بخصوص تأثير عمليات النهب على المجال الغابوي، وأيضا مع نقص المعلومة المتعلقة بهذا الإطار، يبقى الانطباع والشهادات العينية هما المحركان الرئيسيان لإثارة هذه الظاهرة و التنبيه من خطورتها، في هذا الصدد يتوصل مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة، بشكل شبه أسبوعي، من طرف ساكنة طنجة و مرتادي الغابات، بشكايات وإفادات و صور توثق لعمليات القطع الجائر و الغير مسؤول للأشجار داخل الغابة، خصوصا على مستوى غابة مديونة و السلوقية ودونابو والغابة الديبلوماسية، و ما يجعلنا نطرح هذا الموضوع في هذا الباب، هو الطريقة اللصوصية التي تقام بها هذه العمليات، حيث تتم في أغلب الأحيان عمليات القطع هذه في جنح الظلام و الصباح الباكر في محاولة لتفادي أعين الحراس و المرتادين. في المقابل لن يتفاجأ قارئ هذا التقرير من الحالة الراهنة للغابة الدبلوماسية، حيث تم الإجهاز على أكثر من نصف مساحتها لأجل إقامة ملعب الكولف ومشاريع سكنية وسياحية، وهي مشاريع لا يمكن اعتبارها على أي حال مشاريع ذات النفع العام، ولا يمكن في كل الأحول أن تبرر هذا الإجهاز الجائر على مثل تلك الغابة الجميلة في ظل الخصاص العام على المستوى الوطني والمحلي من المساحات الغابوية.

ت. الزحف العمراني

يقصد بمفهوم الزحف العمراني توسع المدينة وضواحيها على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الغابوية التي تحيطها، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى تحويل المناطق الريفية إلى مدن كبيرة بكثافة سكانية عالية بشكل تدريجي، ويكون هذا التوسع غير منسق و غير منظم، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في تعريف الزحف العمراني، إلا أن هناك بعض النقاط التي تتشابه من حيث كون الزحف العمراني نمو غير متكافئ وغير منظم وغير مخطط له يؤدي إلى عدم تساوي توزيع الموارد الطبيعية والخدمات، وهو مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول على مستوى العالم.[7]

و ترتبط ظاهرة الزحف العمراني في الغالب مع التضخم السكاني في المدن و تفشي البناء العشوائي في ظل عدم مواكبة التخطيط العمراني و قلة المراقبة، و هي في الغالب مظاهر مرتبطة، أو تكون نتيجة، لتفشي ظاهرة الفقر و الهشاشة

[7] http://www.mawdoo3.com

في الأوساط المجتمعية والمرتبطة أيضا بظاهرة الهجرة الداخلية في اتجاه الحواضر و المدن التي تعرف دينامية نوعية في المجال الاقتصادي مقارنة مع باقي المدن، و هي مظاهر مركبة ومعقدة، لن نستطيع مناقشتها أو محاولة إيجاد حلول شمولية لها من خلال هذا التقرير أو حتى تقارير أخرى، فهي تستلزم تظافر جهود جل المتدخلين و في مقدمتهم القطاعات الحكومية والفاعل السياسي.

في المقابل، يمكن أن نفصل هنا في بعض الآثار السلبية لهذه الظاهرة فيما يتعلق بالتأثير على المجالات الغابوية، فالزحف العمراني العشوائي، يؤدي إلى زيادة المساحة المبنية على حساب المساحات الخضراء، الزراعية و الغابوية منها، كما يساهم في استفحال ظاهرة التصحر وتسريع وثيرتها، فضلا عن التسبب في زيادة نسب التلوث والإخلال بالنظم الإيكولوجية والحيوية للغابات.

كما تتسبب ظاهرة هذا الزحف على حساب المساحات الغابوية في العديد من الآثار السلبية على المكونات الطبيعية، ذلك أن الخصائص و المساهمة البيئية للغابات تتقلص و تتأثر بتقلص مساحاتها، حيث تؤثر على جودة الهواء و تزايد نسب انبعاث الغازات الدفيئة في الجو، إضافة إلى التسبب في انخفاض الموارد المائية وتلوثها بسبب زيادة المخلفات الناتجة عن الاستعمال البشري .[8]

وتتفشى هذه الظاهرة بشكل كبير في محيط مدينة طنجة وأحوازها، وأبرز دليل يمكن تقديمه في هذا المجال، هو النقص الكبير في المساحة الغابوية للعديد من الغابات الحضرية وشبه الحضرية بطنجة، فالغابة الديبلوماسية فقدت أكثر من نصف مساحتها في العشرية الأخيرة، نتيجة الترخيص لمشاريع سكنية وسياحية ضخمة على عقارها، كما أن غابة الرهراه تعرف حركة خطيرة للبناء العشوائي، حيث ظهرت أحياء بكاملها خلال السنوات الأخيرة وهي أحياء فقيرة ناقصة التجهيز، بل لا تتوفر حتى على مقومات الحي السكني في مدينة يقال عليها كبرى.

إن غابة الرهراه تعاني الأمرين، فإضافة إلى البناء العشوائي، هناك المشاريع الكبرى المرخصة، والمتعلقة بالمقبرة الجماعية الجديدة ومشروع رياضي يعد له على الوعاء العقاري للغابة دون مراعاة للاستنزاف الكبير الذي عرفته هذه الغابة بالتحديد، و الذي يستلزم عوضا عن ذلك حماية قانونية وتدبيراً مستداماً من أجل المحافظة على ما تبقى من ثروتها الغابوية.

3 المجال الغابوي في منطقة طنجة وفحص أنجرة

يمتد الملك الغابوي الذي تشرف على تدبيره المديرية الإقليمية للمياه و الغابات ومكافحة التصحر طنجة على مساحة إجمالية تقدر ب 42000 هكتار تتوزع بين عمالة طنجة أصيلة بحوالي 20000 هكتار و إقليم الفحص أنجرة ب 22000 هكتار[9] ، و قد عمل المرصد من خلال تقاريره السنوية السابقة على إلقاء الضوء بشكل مفصل على التنوع البيولوجي داخل الغابات بالمنطقة وأيضا على مميزات و خصائص الغطاء الغابوي، و جدير بالذكر أن الثروة الغابوية بالمنطقة تعرف العديد من التحديات و الإكراهات المتعلقة خصوصا بالمميزات الطبيعية وبالضغط البشري، حيث أن هذه التشكيلات الغابوية تتكون أساسا من الصمغيات و الأعشاب الثانوية السريعة الاشتعال مع إضافة العوامل المناخية الفريدة بالمنطقة و وعورة تضاريس بعض المناطق الغابوية [10]. أما فيما يخص الغابات الحضرية والشبه حضرية بالمنطقة فتعرف ضغطا متزايدا من طرف الساكنة والزوار نظراً لقربها من المدينة ولقلة المتنفسات الطبيعية بالمدينة.

أ. حصيلة الحرائق بطنجة

بالنسبة للحرائق المسجلة خلال سنة 2017 فقد وصل عددها 28 حريقاً أتى على مساحة إجمالية تقدر ب 298.58 هكتار[11] ، وتسجل هذه المساحة، مقارنة مع سنة 2016، زيادة بحوالي 25 %، أما فيما يتعلق بعدد الحرائق فنسجل

[8] http://www.mawdoo3.com
[9-10] مراسلة للمديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بطنجة
[11] إحصائيات المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بطنجة

تراجعاً بنسبة 36 %، و كان أبرز حريق عرفته المنطقة سجل بغابة مديونة وجزء من غابة السلوقية بتاريخ 30 يونيو 2017 و الذي امتد على مدار 4 أيام و أتى على مساحة غابوية تابعة للملك الغابوي تقدر ب 230 هكتار منها حوالي 45 % همت الأعشاب الثانوية و 55 %من الأشجار الغابوية، وتوزعت الحرائق خلال سنة 2017 حسب العمالة و الإقليم كما يلي:

توزيع الحرائق حسب العمالة أو الإقليم:

العمالة	العدد	٪	المساحة	٪
فحص أنجرة	14	50	47.26	16
طنجة أصيلة	14	50	251.32	84
المجموع	28	100	298.58	100

توزيع الحرائق حسب كل جماعة قروية:[12]

الجماعة القروية	عدد الحرائق	المساحة بالهكتار
البحراويين	4	19,23
قصر المجاز	1	0,15
قصرالصغير	1	12
ملوسة	3	15,04
تاغرامت	6	7,84
أقواس بريش	2	2,8
الجماعة الحضرية طنجة	8	234,15
دار الشاوي	1	0,88
المنزلة	2	6,49
المجموع	28	298,58

توزيع الحرائق حسب الغابات :[13]

الغابة	عدد الحرائق	المساحة بالهكتار
عين العنصر	2	11,17
العقبة الحمراء	1	1,8
أنجرة الشمالية	7	7,99
كاب سبارطل	1	230
دار الشاوي	1	0,88
دارفوال	3	24,5
كتبان بريش	1	1
فدان شابو	3	11,55
ملوسة	1	2,54
بيردكاريس	1	0,05
رهراه	5	0,6
سيدي منصر	2	6,49
المجموع	28	298,58

[12 - 13] إحصائيات المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بطنجة

ويوضح الجدول التالي تطور عدد الحرائق بالمنطقة خلال الست سنوات الأخيرة مقارنة مع المساحات المحروقة:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الحرائق	63	50	28	53	44	28
المساحة المحروقة بالهكتار	80	90	121,24	46,03	239,2	298,58

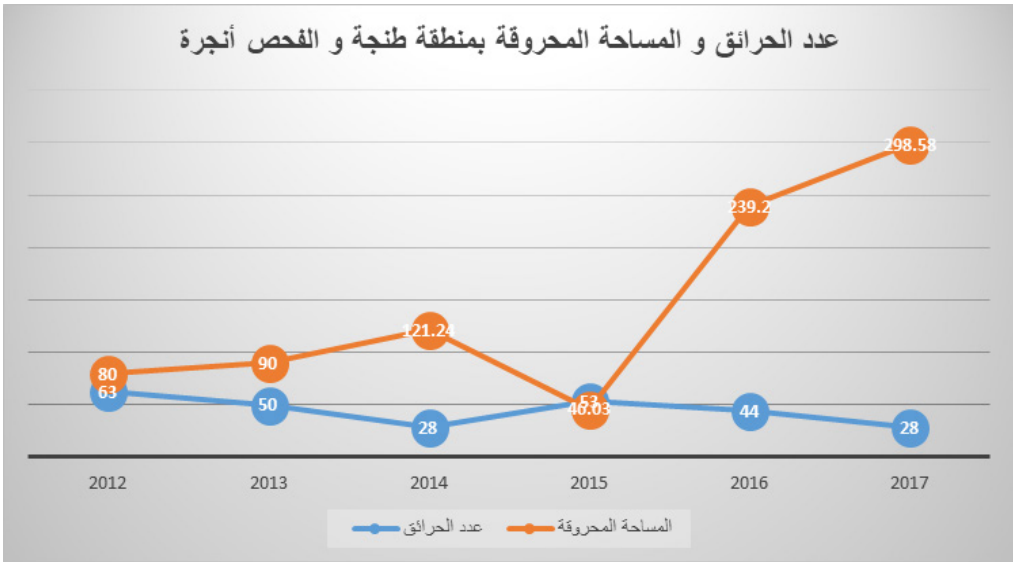

ويمكن أن نستنتج من خلال المبيان أنه بالرغم من تواصل انخفاض عدد الحرائق خلال السنوات الأخيرة (باستثناء سنة 2014) إلا أنه في المقابل نسجل أن المنحى العام للمساحة المحروقة في السنوات الأخيرة يسجلا تصاعدا مستمرا، وهذه المفارقة في المنحنيات، انخفاضاً وارتفاعاً، تدل على أن هناك عملاً كبيراً يجب القيام به للتمكن من الأليات والوسائل الناجعة لإخماد الحرائق، فإذا كانت الوقاية والتحسيس يساعدان شيئا فشيئا من التقليل من عدد الحرائق، إلا أن التغيرات المناخية والخصائص المناخية للمنطقة خصوصا ما يتعلق بالرياح، إضافة إلى العوامل البشرية يسهلان انتشار الحرائق و تضخيم الخسائر المادية من مخلفات الحرائق.

ب. تقييم لحصيلة الحرائق بطنجة:

إن موضوع الحرائق لازال يعتبر من المخاطر المهددة والمؤرقة بغابات منطقة شمال المغرب وخصوصا عمالة طنجة أصيلة وإقليم فحص أنجرة، فحتى و إن سجلنا التراجع الملحوظ والمستمر في عدد الحرائق، إلا أن نسب المساحات المحروقة بالنسبة لكل حريق تبقى جد مرتفعة مقارنة مع النسب الوطنية، فمنذ فاتح يناير و إلى حدود 31 دجنبر من سنة 2017 تم تسجيل محدودية في عدد الحرائق والمساحات التي اجتاحتها النيران على الصعيد الوطني (433 حريق التهمت 2414 هكتار) قدرت بنسبة 5.5 هكتارات للحريق الواحد، وهي نسبة جد إيجابية خصوصا و أن اكثر من 65 % من هذه المساحات المحروقة عبارة عن أعشاب ثانوية ونباتات موسمية. هذا و قد نجا عدد كبير من الغابات ذات الأصناف النبيلة بفضل التحذير الاستباقي، وسرعة التدخلات لإطفاء الحرائق المندلعة اذ لم تتعدى المساحة المحروقة من هذه الأصناف سوى 1.9 هكتار لكل حريق.[14]

وعلى سبيل المقارنة، فإن تحليل البيانات الخاصة بالحرائق التي اندلعت طيلة العشرين سنة الأخيرة على المستوى الوطني، لاسيما تلك الإحصاءات المسجلة في الفترة بين 1997 و2006 والفترة بين 2007 و2016 توضح أن عدد الحرائق ارتفع بنسبة 10 % –أي من 415 إلى 455 حريق، كما تقلصت المساحة المحروقة بنسبة 25 % –أي من 3700 هكتار في السنة إلى 2850 هكتار في السنة، إضافة على ذلك فقد وصلت نسبة تقلص هذه المساحة 50 % خلال الخمس سنوات الماضية (2013-2017) لتصل 1930 هكتار في السنة. وبصفة خاصة سجلت المساحة المحروقة من الأصناف الغابوية

[14] تصريح لمسؤولي المياه والغابات و محاربة التصحر بمناسبة عملية تشجير غابة مديونة

النبيلة انخفاضاً لتصل 45 % (من 72 بالمائة لتصل حاليا ل 40 بالمائة)[15] ، و أيضا تم تسجيل انخفاض متوسط المساحة المحروقة بنسبة 25 % –من 8 هكتارات للحريق الواحد إلى 6 هكتارات للحريق الواحد.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومن خلال تحليل البيانات المتعلقة بتاريخ حرائق الغابات بالمغرب، يتبين أن منطقة الريف هي المنطقة الأكثر تضررا من هذه الآفة، فهي تعرف سنويا ضغطا من ناحية الحرائق يصل إلى 45 %، و60 % من المساحة المحروقة، حيث يمثل متوسط المساحة المحروقة بالمنطقة (طنجة) بخصوص سنة 2017 حوالي 10.5 هكتار للحريق الواحد، أما بالنسبة للأصناف النبيلة، فحريق واحد فقط، وهو حريق غابة مديونة و كاب سبارطيل عرف حرق أكثر من 155 هكتار من الأشجار.

ت. وضعية الغابات الحضرية و شبه الحضرية

لا يمكن إثارة موضوع المجال الغابوي في طنجة، دون التطرق بشكل خاص للغابات الحضرية وشبه الحضرية منها، فكما ذكرنا فيما سبق، تتعرض هذه الغابات بالتحديد إلى العديد من التهديدات والمخاطر بشتى أنواعها، فهي تتعرض بشكل يومي إلى شتى أنواع الظلم البيئي والبشري.

في هذا الصدد نقف على استمرار تدهور الأوضاع بغابة الرهراه ومديونة على الخصوص، في ظل انعدام الحماية القانونية لهاته الغابات: حيث يسجل المرصد بشكل شبه يومي عمليات رمي الردمة و القطع الجائر و اجتثاث الأشجار في جنح الظلام، و تواصل الزحف العمراني العشوائي.

غابة فدان الشابو و الغابة الدبلوماسية، من الغابات التي عانت كثيرا من الزحف العمراني، ففي ظل تعثر و طول مسطرة اعتماد تصاميم التهيئة، يفرض المنعشون العقاريون وضع الأمر الواقع، ويأتون على الأخضر و اليابس، وكما أشرنا سابقا، فقد فقدت الغابة الدبلوماسية أكثر من نصف مساحتها تاركة المجال للمشاريع السكنية و الترفيهية.

في المقابل، نشيد، داخل المرصد بالوضع الجديد الذي أصبحت عليه غابة الفرنساوي، وهي إشادة بمبادرة المجتمع المدني بالمنطقة مسنودا بالتدخل الجدي الميداني لمصالح مقاطعة بني مكادة، ثم إتمام العمل من طرف المصالح الولائية. وهو ما يدل على أهمية ونجاعة إصرار ساكنة الأحياء المحيطة بالغابة ومعها المجتمع المدني الذين ناضلوا كثيرا من أجل المحافظة على متنفسهم الفريد، على الرغم من صغر مساحتها، وهي دعوة إلى الساكنة من أجل مواصلة الحفاظ على غابتهم واستغلالها بالشكل الذي يضمن استمراريتها واستمرار الوظيفة البيئية والاجتماعية والترفيهية التي تقوم بها.

4 حريق مديونة

لقد كانت الغابات الحضرية للمدينة على امتداد سنوات طويلة مجالا مستباحا لوحوش العقار و لوبياتها الوسيطة، والتي لا تزال إلى اليوم تتربص بما تبقى من هذا المجال الغابوي، ونتذكر في هذا الصدد ملف غابة السلوقية سنة 2012 التي كانت قاب قوسين من القطع و التدمير لولى تصدي أبناء طنجة مؤسسات وساكنة لتلك الهجمة العدوانية التي تراجعت إلى حين. فعبر تقاريره السنوية المتعاقبة لسنوات 2012 و 2013 و 2014 و2015 و 2016 و من خلال جميع الندوات والأيام الدراسية و الموائد المستديرة أكد المرصد باستمرار على المخاطر المحدقة بالملك الغابوي للمدينة، فبالإضافة إلى مشكل القطع العشوائي الجائر و رمي الردمة و البناء العشوائي و"المرخص" وسط الغابة تظل الحرائق من أعوص الإشكالات التي تواجه غابات المدينة.

ولقد خلفت الكارثة البيئية لسنة 2017، مفاجأة واستهجاناً كبيرين لدى ساكنة طنجة نظراً لحصيلتها الكبيرة، فحريق واحد لم يطوق خلال أربعة أيام أتى على 230 هكتار من الغابات الحضرية لطنجة، حيث تواصلت على مدى أربعة أيام حرائق مهولة بمناطق غابوية متفرقة على مستوى مديونة و السلوقية و الغابات المجاورة. وقد تتبع المرصد عن قرب وبشكل مستمر ظروف وتطورات الحريق، حيث سجل خلال اللحظات الأولى استصغار السلطات للحريق في بدايته وعدم إيلائه الأهمية المطلوبة، إذ كان من الممكن محاصرته والقضاء عليه في الساعات الأولى من مساء الجمعة أو

[15] تصريح لمسؤولي المياه والغابات و محاربة التصحر بمناسبة عملية تشجير غابة مديونة

خلال صبيحة يوم السبت، خاصة أن الغابة قريبة من المصادر اللوجيستيكية للإطفاء، وتبين الصورة أدناه، والملتقطة صبيحة يوم السبت 01 يوليوز 2017 (بعد حوالي 12 ساعة من نشوب الحريق) المساحة الصغيرة التي كانت منحصرة فيها الحرائق.

لكن مع توالي الساعات وتمدد المساحات التي شملتها النيران لوحظ غياب المواكبة الكافية والاكتفاء بالإمكانيات المحلية المحدودة والضعيفة، مع منع المواطنين من تقديم المساعدة التطوعية. بل ورفض الكاتب العام للولاية حتى الحديث مع ممثلي المرصد حول الموضوع. حيث أن فداحة هذه الحرائق و تعدد مواقعها طرحت علامات استفهام كبرى، كما سجل المرصد آنذاك بأسف كبير عدم مسارعة الهيئات المنتخبة و ولاية طنجة و مندوبية المياه و الغابات إلى الخروج بمواقف رسمية حازمة وواضحة و قاطعة عبر اتخاذ ما يناسب من إجراءات لوقف النيران و المبادرة إلى طمأنة الساكنة حول مستقبل هذه الغابة.

وبناء على تقديرات المرصد المبنية على متابعته اليومية للحرائق، تم تسجيل المجهودات الجبارة للفرق الميدانية التي عملت على امتداد ساعات الليل والنهار وسابقت الزمن في ظروف جوية صعبة و قلة الوسائل المادية. في المقابل سجل استصغار الإدارات العمومية من ولاية ومندوبية إقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والوقاية المدنية لهذه الكارثة حيث لم تُعرها الاهتمام اللازم في لحظاتها الأولى ولم تواكب الحريق بما يلزم من إجراءات مع إضرام الصمت ورفضها تقديم المعلومات الضرورية بهذا الخصوص إبان اندلاع الحرائق.

صورة جوية للحريق 12 ساعة بعد اندلاعه :

صورة للحريق في اليوم الثالث وصورة لبعض مخلفات الحريق

وقد أكد المرصد في بيان له بتاريخ 4 يوليوز 2017، أي بعد الكارثة على:

- تجديد الطلب الذي تقدم به في مذكرته بخصوص مشروع تصميم التهيئة الحالي و ذلك بالتنصيص على منطقة مديونة و السلوقية و الرميلات كمنطقة خضراء و محمية طبيعية.
- المطالبة بالتزام واضح ومعلن بضرورة إعادة التشجير الشامل للمنطقة المنكوبة في أقرب الآجال مع ضرورة نزع الملكية من الخواص وتحفيظ الغابة كملك للدولة المغربية.

- ضرورة الإسراع بإخراج المخطط الجهوي للمناخ وتضمين جزء منه لتناول مسألة حماية الغابات من الحرائق ضمن وسائل التكيف والملائمة.

5 من أجل حماية منتزه بيرديكاريس

إن خلق المجالات الطبيعية والمناطق المحمية من المداخل الأساسية للحفاظ على التوازنات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحفاظ على المحيط الحيوي البيئي، وهو ما حذا بالمشرع إلى إصدار الظهير الشريف رقم 1.10.123 بتاريخ 03 شعبان 1431 موافق 16 يوليوز 2010 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5861 بتاريخ 20 شعبان 1431 (2 غشت 2010)، والمتعلق بتنفيذ القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية. بيد أن المراسيم التطبيقية الكفيلة بأجرأة القانون المذكور لم تخرج بعد إلى حيز الوجود بالرغم من مرور ما يزيد عن 7 أعوام من إصدار الظهير المذكور.

في هذا الإطار، وانطلاقاً من الاهتمام الخاص الذي يوليه المرصد لملف الغابات، وخصوصا غابة الرميلات، تميزت سنة 2017 بتقديم المرصد، مؤازراً بالعديد من الجمعيات و الشبكات البيئية الوطنية العاملة في مجال حماية البيئية، لمذكرة موجهة إلى السيد رئيس الحكومة يطالب من خلالها بإخراج مرسوم تطبيق القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية، وأيضا بطلب موجه إلى السيد رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة والسيد عمدة طنجة يطالبهما من خلاله التسريع والعمل على إحداث منطقة محمية بمنتزه بيردكاريس حسب المادة التاسعة من القانون 22.07.

إذ سبق للمرصد، في مناسبات عديدة، منها التقرير السنوي لسنة 2016، أن أفرد حيزا مهما لتقديم التفرد الإيكولوجي والبيئي والحيوي الذي يتميز به هذا المنتزه، بل قد قام المرصد، في إطار مشروع غابتي الذي نفذه بشراكة مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعية "UICN" أن أعد دراسة علمية و تاريخية مفصلة لهذا الموقع تثمن قيمته و تضع السيناريوهات المحتملة للنهوض به و إدماجه في مسار التنمية.

وإذ يؤكد المرصد، كلما سنحت الفرصة، على ضرورة إيلاء الاهتمام الخاص والحماية القانونية لهاته المجالات الحيوية و الإيكولوجية المتفردة، لا يتوانى عن المطالبة بضرورة تخفيف الضغط على هاته المجالات، بخلق متنفسات طبيعية و مساحات خضراء حضرية و شبه حضرية قريبة من الساكنة، حتى تمنح لهذه الفضاءات فرصة تجديد ثروتها الطبيعية وحماية موجوداتها النباتية والحيوانية.

في هذا الصدد وإلى غاية إصدار هذا التقرير، لازالت المؤسسات والقطاعات الحكومية و المجالس المنتخبة التي قدمت لها هذه المذكرة لم تتفاعل مع مذكرة المرصد والجمعيات البيئية الوطنية، وهو دليل آخر ينضاف إلى العديد من المواقف السلبية للمسؤولين على الشيء البيئي في المغرب.

المساحات الخضراء

يشتكي العديد من السكان من الأمراض والاضطرابات جراء ارتفاع درجة الحرارة في المناطق الحضرية، وفي الواقع، فقد أثبت العديد من الدلائل القاطعة بأن هذه المشاكل ناجمة عن تغير المناخ[1]. يمكننا القول بأن الأمر يتعلق بآفة بيئية مقلقة[2]، وعلى الرغم من إمكانية تخفيف حدة هذه الأثار، إلا أنه حسب آخر إحصاء صادر سنة 2014، فإن أغلبية المدن غير واعية بهذا الأمر[3]، فمدينة طنجة على سبيل المثال، تشهد زحفا عمرانيا مفرطا بالموازاة مع ارتفاع نسبة التلوث فيها.

ويرتبط التوسع العمراني بالتأثيرات البيئية، من جملتها تقلص نسبة المساحات الخضراء وتضررها، وكذلك اندثارها في بعض الأحيان، وهو ما يَحرم الساكنة من مزايا المساحات

16 Kyushik Oh, 2007
17 TalukderByomkesh, 2012
18 Robert D. Brown, 2015

الخضراء ويقلل من التنوع البيولوجي ويعيق بنية وتطور الأنظمة البيئية الحضرية [19]. وفي الواقع فإن المساحات الخضراء من شأنها توفير بيئة ملائمة حراريا، والحد من الهشاشة أمام الضغط الحراري. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير المساحات الخضراء في الحد من هذه الآثار السلبية، يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين وخبراء التعمير.[20]

وفي المملكة المتحدة، وهي دولة رائدة في مجال تدبير المساحات الخضراء، فإن أنواع المساحات الخضراء الحضرية (كما تم تحديدها من قبل مجموعة العمل حول المساحات الخضراء الحضرية (2002) ومن قبل " هاندلي وباحثين آخرين 2003 ") تم احترامها بشكل دقيق. حيث أشار "هاندلي وباحثين آخرين" إلى أنه في سياق حضري معين، قد تشكل مجموعة من الخصائص المختلفة للأراضي، مساحةً خضراء طبيعية. ويعزز هذا التعريف مبدأ المساحات الخضراء متعددة الوظائف، كما يحيل إلى معاييرها. ومن جهتهم، فقد عرف " هاريسون وآخرون" (1995) المساحات الخضراء بالمناطق التي تنتظر التهيئة أو الأراضي الواقعة على طول مجاري المياه، وتتواجد غالبا في مساحات مفتوحة محددة بشكل رسمي. كما أشار أيضا " هاندلي وآخرون " (2003) إلى أن "المنتزهات التي تخضع للتسيير أو الملاعب الرياضية، قد تعتبر أيضا مساحات خضراء -على الأقل بشكل جزئي- إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة. " وحسب هذا التعريف، فإن المساحات الخضراء الحضرية تشمل عدة أنواع من الأراضي، ابتداء من المناطق المحددة بشكل رسمي مثل المنتزهات، مرورا بالمناطق المخصصة بموجب القانون مثل المناطق السكانية، ووصولا للمحميات الطبيعية والممرات على طول ضفاف الأنهار.

1 حساب المؤشرات

تُقدم "Natural England" (وكالة حكومية بريطانية)، مجموعة من المعايير من أجل تقييم توفر الولوج للمناطق الطبيعية، وتعرف باسم معايير المناطق الخضراء المتاحة. و قد استمدت هذه المعايير من أعمال " هاريسون و آخرون (1995) " و نقلها " هاندلي وباحثين آخرين (2003، ب) و 1996) nature anglaise) وتهدف هذه المعايير لوضع معالم لتقييم المساحات حيث يمكن للساكنة استحسان الطبيعة، وتدخل هذه المعايير ضمن توجهات الحكومة البريطانية حول توفير مساحات مفتوحة . كما توصي أيضا بتخصيص هيكتارين على الأقل من المساحات الخضراء لكل 1000 فرد، وذلك حسب أربعة مستويات. ويحدد منهج معايير المناطق الخضراء المتاحة، مبادئ توجيهية بالنسبة للمناطق الخضراء المتاحة للولوج:[21]

يجب ألا تبعد المساحات الخضراء (بمساحة في حدود هكتارين) بأكثر من 300 متر على أقصى تقدير من مكان السكن.

- يجب أن تتوفر على الأقل منطقة خضراء واحدة متاحة الولوج لا تقل مساحتها عن 20 هكتار وذلك ضمن مسافة لا تبعد بأكثر من كيلومترين عن منزل أي شخص.
- يجب أن تتوفر منطقة خضراء متاحة الولوج مساحتها 100 هكتار وذلك ضمن نطاق 5 كيلومترات.
- يجب أن تتوفر منطقة خضراء متاحة الولوج مساحتها 500 هكتار وذلك ضمن نطاق 10 كيلومترات.

تعترف الهيئات المعنية بالمساحات الخضراء في الدول المتقدمة بأهمية الحفاظ على توفير المناطق الخضراء العمومية في المناطق الحضرية، فعلى سبيل المثال توصي الوكالة الأوروبية للبيئة - المشار إليها في (باربوسا و آخرين، 2007) - بضرورة ولوج الساكنة للمساحات الخضراء العمومية ضمن مسافة لا تبعد عن منازلهم بأكثر من 15 دقيقة مشيا على الأقدام، و في نفس السياق تشير هذه الهيئات إلى كون "Natural England" توصي بضرورة توفر السكان على مساحات خضراء متاحة الولوج ضمن مسافة لا تبعد بأكثر من 300 متر عن منازلهم[22] . فيما يعد التوجه العام في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، ما بين 20 و40 متر مربع من المساحات الخضراء العمومية لكل فرد .[23]

19 Kyushik Oh, 2007
20 Alberti, 2008, Grimm et al, 2008, Dorothy C. Ibes, 2015
21 Alberti, 2008, Grimm et al, 2008, Dorothy C. Ibes, 2015
22 Omer & Or, 2005
23 Johannesburg Open Space System, 2002

أ. التحليل المجالي للولوج للمساحات الخضراء:

منذ حوالي ثلاث سنوات، ارتأينا في مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة، اللجوء لنظم المعلومات الجغرافية كوسيلة لحساب المؤشرات الخاصة بالمناطق الخضراء و المباني بالنسبة للفرد الواحد، و تمنح نظم المعلومات الجغرافية مجموعة من الآليات القادرة على تحليل المعطيات المجالية، و في الواقع، فإن نظم المعلومات الجغرافية قد استعملت في عدد من الدراسات حول المساحات الخضراء، فقد استعمل " ماهون و ميلر (2003) " نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المناطق الخضراء ذات القيمة الإيكولوجية العالية، والترفيهية والجمالية وذلك بغية الحفاظ على بعض المناطق الخضراء في مواجهة التطور العمراني، أما فيما يخص " راندال وباحثين آخرين (2003) " فقد قدموا وسيلة للمساعدة على اتخاذ القرار، وقائمة على نظم المعلومات الجغرافية، و ذلك من أجل محاكاة سيناريوهات تخطيط مرتبطة بخلق مناطق مساحات خضراء جديدة في إطار استراتيجيات تشجير الأحياء، و أشار كذلك " هيربست و هيربست (2006) " إلى وسيلة للمساعدة على اتخاذ القرار وقائمة على نظم المعلومات الجغرافية، و ذلك من أجل إضفاء قيمة إيكولوجية وجمالية على المناطق الخضراء في إطار مسار التخطيط، كما قدم " جيم و شن (2003)" مقاربة ثلاثية، تهدف للجمع بين تطوير وتحسين المساحات الخضراء المندرجة ضمن مسار التخطيط الحضري، وتهدف مقاربتهم لمحاكاة الخصائص المجالية لعرض المساحات الخضراء ضمن نظم المعلومات الجغرافية، ولاستعمال قياسات المناظر الطبيعية لقياس درجة الربط الإلكتروني وولوجية مشروع تهيئة المساحات الخضراء. لقد قمنا بتقديم هذه الأمثلة المتعددة، لتبرير اختيار المرصد لهذه الآلية الفعالة والمستخدمة من قبل عدد كبير من المتخصصين العالميين، وكذا لايجابياتها المتعددة ولتنوع طرق استعمالاتها.

كما توجد أيضا أنواع أخرى من نظم المعلومات الجغرافية، وتهدف لوضع نموذج جديد لتطوير المساحات الخضراء، وتحديد مقدار مختلف المساحات الخضراء، واختبار سيناريوهات التخطيط وقياس الإعدادات المجالية لمكونات المساحات الخضراء في المشهد الحضري، كما توجد أيضا أنواع أخرى، تقوم بتحليل وقياس إمكانيات الولوج للمساحات الخضراء من قبل مختلف الشرائح الاجتماعية للاطلاع على مسار التخطيط.

واستنادا لما سبق، فإننا نوصي السلطات المختصة بامتلاك تطبيقات مشابهة، وذلك للتخطيط ولمراقبة المساحات الخضراء، لأننا – كما سنوضح ذلك بالتفصيل لاحقا – نلاحظ اتساعا في الفارق بين المعطيات والمعدلات المتوفرة للمرصد من خلال الاعتماد على الآلية السالفة الذكر وبين المعطيات الرسمية التي تقدمها جماعة طنجة.

ب. تحليل التوزيع المجالي باستعمال نظام المعلومات الجغرافي:

نظرا للنقص الكبير في المعلومات حول التأثيرات البيئية للتغيرات الحضرية والمساحات الخضراء بمدينة طنجة، فقد قمنا بتحليل التوزيع المجالي – من خلال تقييم وحساب مجموعة من المؤشرات –، من أجل قياس مدى استفادة السكان ومن أجل استيعاب مفهوم التنمية الحضرية المستدامة ولتقييم معدل المساحات الخضراء بمدينة طنجة.

الرقمنة

الرقمنة هي واحدة من العمليات المتعددة التي تمكن من تحويل التضاريس الجغرافية من خريطة تمثيلية/تناظرية إلى صورة رقمية. (ESRI ، 2015). وتضم طنجة أربع بلديات حضرية (الشرف مغوغة ، والشرف-السواني ، وطنجة المدينة ، وبني مكادة) ، وقد تمت رقمنتها من أجل حساب وتقييم المساحات الخضراء المتواجدة في المدينة.

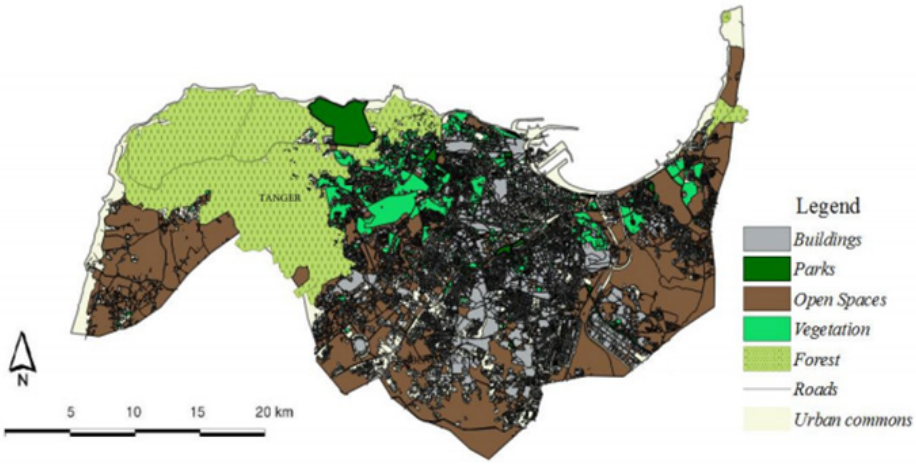

3 خارطة مقاطعات طنجة بعد عملية الرقمنة

حساب المساحة

من أجل حساب مساحة المساحات الخضراء والمؤشرات الحضرية للمتنزهات، يجب أولا حساب مساحة مختلف مكونات المدينة. ولذلك، ارتكز العمل على حساب مساحة المساحات الخضراء والمباني، باستخدام برنامج المعلومات الجغرافية QGIS، وذلك مع تعديل نظام الإحداثيات بحيث يكون لكل صيغ "شيب فيل" ((shapefilesنفس الإحداثيات. وقد اخترنا في دراستنا منطقة EPSG: 32429 ، UTM 29.

تقييم المؤشرات الحضرية

هناك ثلاثة عوامل بيئية مهمة خضعت للتغيير بسبب التغيرات الحضرية وهي: درجة حرارة السطح، جريان مياه الأمطار وتنوع الفضاء الأخضر. وترتبط هذه التغييرات بالطبيعة والأنشطة البشرية. ويتم قياسها، باعتماد عدة مؤشرات. وتؤثر العديد من العوامل على التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية مثل المواقع التاريخية، والاستخدام والتوزيع المكاني للمساحات الخضراء وغيرها.

و قد تطرقنا في دراسة حول مستوى رضا المواطنين (أنظر الخلاصات أدناه)، إلى مدى تنوع المساحات الخضراء وخصوصا التوزيع المجالي للمنتزهات الخضراء الحضرية. نريد، من جهة، معرفة ما إذا كان هذا التوزيع كافياً وفعالاً بالنسبة للمدينة، ومن جهة أخرى، نسعى لقياس مدى رضا المواطنين. لهذا، حددنا أربعة مؤشرات: المساحة المخصصة للفرد الواحد من كل منتزه ولكل منطقة، ونسبة مساحة كل حديقة، وعدد السكان، ونسب البناء.

ويشير مفهوم مؤشرات المنتزهات الحضرية في هذه الدراسة إلى النجاعة وسهولة الولوج، والحجم والبيئة التي شملها البناء، بالإضافة إلى نسبة المنتزهات وفقًا لتوزيعها المجالي.

• مساحة الحديقة للفرد الواحد هي المساحة الإجمالية للمتنزهات المصممة على مجموع السكان

معدل المجال الفردي = (المساحة الإجمالية للمنتزهات)/(مجموع السكان)

المعدل السكاني = (المساحة الإجمالية للمنتزهات)/(مجموع السكان)*100

معدل المباني = (المساحة الإجمالية للمنتزهات)/(إجمالي مساحة المباني)*100

نتائج الحسابات:

مقاطعة الشرف-السواني	مساحة المساحات الخضراء	496825
	حصة المساحات الخضراء للفرد	3.1
مقاطعة الشرف-مغوغة	مساحة المساحات الخضراء	589983
	حصة المساحات الخضراء للفرد	2.4
مقاطعة بني مكادة	مساحة المساحات الخضراء	246871
	حصة المساحات الخضراء للفرد	0,7
مقاطعة طنجة المدينة	مساحة المساحات الخضراء	2006577
	حصة المساحات الخضراء للفرد	6,6
المجموع	مساحة المساحات الخضراء	3340256
	حصة المساحات الخضراء للفرد	3,2

2 نسبة المساحة الخضراء لكل مواطن حسب المقاطعة بالمتر مربع

نلاحظ أن توزيع المنتزهات الحضرية في مدينة طنجة يختلف من مقاطعة إلى أخرى. وقد سُجل أعلى معدل في منطقة طنجة المدينة بمساحة 6.6 متر مربع ثم الشرف- السواني 3.1 متر مربع والشرف مغوغة 2.4 متر مربع بينما سجل أدنى معدل كالمعتاد في منطقة حي بني مكادة بمساحة 0.7 متر مربع.

سجلنا بذلك معدل 3.2 متر مربع كمتوسط لمدينة طنجة. وإثر مقارنة هذه المعطيات بالمعايير الدولية، لاحظنا اختلافًا كبيرًا بينها وبين مساحة الفضاءات الخضراء في المدينة.

ج. تطور مؤشر "المساحات الخضراء لكل ساكن"

يُظهر تحليل معدلات المساحات الخضراء المحسوبة مقارنة بالسنوات السابقة أن هناك تحسن واضح مقارنة بحالة سنة 2016، حيث نلاحظ زيادة قدرها 18 ٪ (3.2 متر مربع بدلا من 2.71 متر مربع في سنة 2016) هذا يدل على الجهود الكبيرة التي تبذلها جماعة طنجة لتحسين هذا المؤشر وخلق المزيد من المساحات الخضراء في المدينة، على الرغم من أن الرقم 3.2 م² لا يزال بعيدًا عن طموحات طنجة والمجتمع المدني وبعيد جدا عن المعايير الدولية التي تنصح بما لا يقل عن 10 متر مربع للفرد.

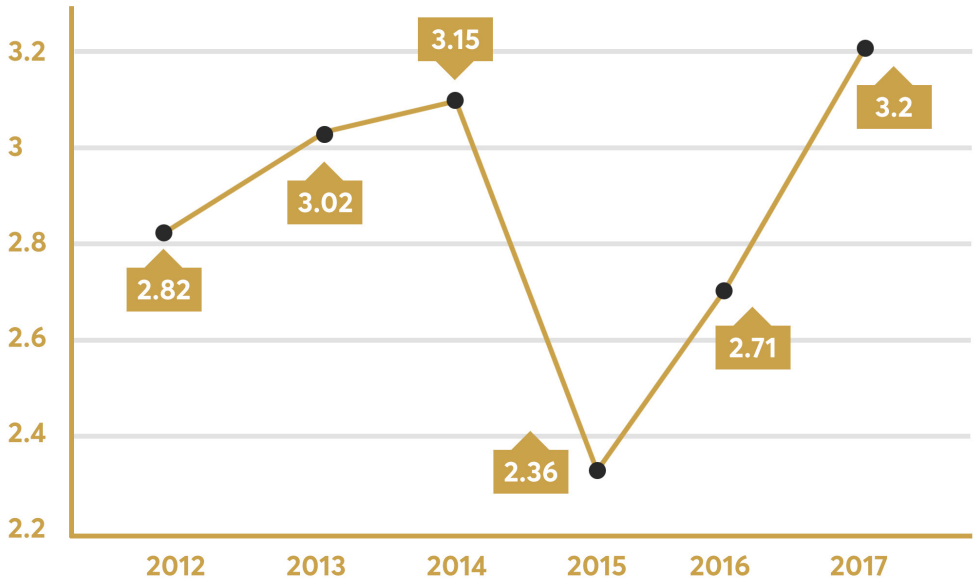

3 تطور المساحات الخضراء لكل فرد بالمتر المربع

تجدر الإشارة هنا إلى أنه للسنة الثالثة على التوالي، نلاحظ وجود فرق كبير بين الأرقام التي توصلنا بها من طرف جماعة طنجة وتلك المحصل عليها عن طريق نظم المعلومات الجغرافية (SIG) ، وتقنية الرقمنة التي اعتمدها المرصد. البيانات التي قدمتها الجماعة هي كالتالي:

المساحات الخضراء إلى غاية نهاية سنة 2016	300.00 هكتار
المساحات المستحدثة سنة 2017	38.50 هكتار
المساحات الخضراء إلى غاية نهاية سنة 2017	368.50 هكتار

المقاطعة	إجمالي المساحات الخضراء بالمتر مربع إلى حدود دجنبر 2017	عدد السكان المصرح به حسب الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014	عدد السكان المرتقب حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2017 وفق معدل نمو 3.26=	النسبة خلال دجنبر 2017
طنجة المدينة	1 751 054,24	243 082	267 639	6,54
مغوغة	825 458,32	201 122	221 440	3,73
السواني	375 079,54	117 557	129 433	2,9
بني مكادة	734 882,55	386 191	425 205	1,73
جماعة طنجة	3 686 474,65	947 952	1 043 717	3,53

د. مؤشر نسبة السكان ونسبة المباني

مكنت رقمنة خرائط مدينة طنجة، وحساب مؤشري عدد السكان والمباني لعام 2017، من استخلاص البيانات التالية :

- معدل السكان = (المساحة الإجمالية للمنتزهات)/(مجموع السكان)* 100= 39.87%
- معدل المباني = (المساحة الإجمالية للمنتزهات)/(إجمالس مساحة المباني)* 100= 37.62%

من هنا، نلاحظ أن ٪39.87 من السكان يستفيدون من المساحات الخضراء في حين أن النسبة المتبقية البالغة ٪60.13 لا تستفيد منها البتة. وفيما يخص نسبة المباني والمساحات الخضراء، نجد أن المساحة المبنية تشكل ٪62.4 مقابل ٪37.62 من المساحات الخضراء. و فيما يلي رسم بياني يوضح تطور هذين المعدلين بين عامي 2016 و 2017 .

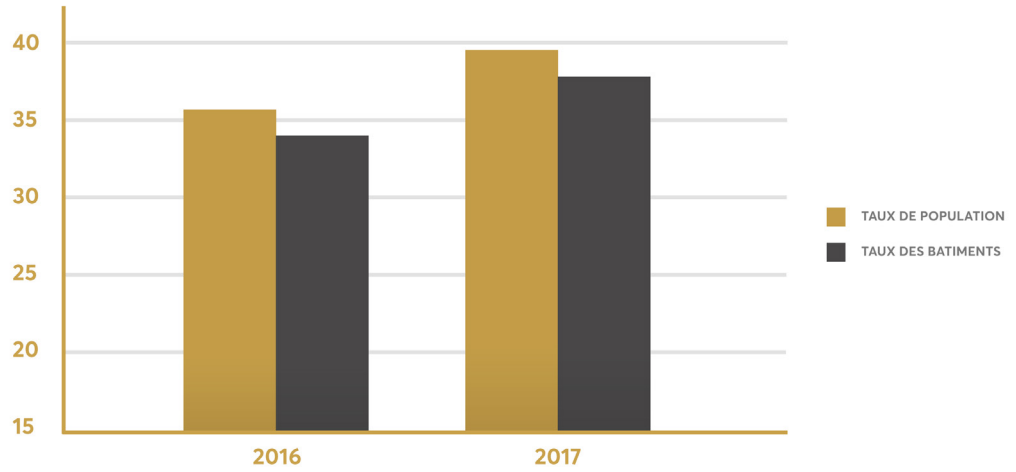

4 تطور نسب السكان و المباني

نلاحظ وجود ارتباط بين تطور معدل السكان والمباني؛ فكما يظهر الرسم البياني، فقد تطور كلا المعدلين بما يقارب 9 ٪. وذلك في تقديرنا لعدم تبني مفهوم التخطيط لإنشاء مساحات الخضراء في المشاريع السكنية الجديدة، ولا تزال الجهود الرامية إلى إنشاء مساحات خضراء في المدينة سارية بنفس الوتيرة ولا تأخذ في الاعتبار النقص الكبير الحاصل فيما يتعلق بالمساحات الخضراء. هذا النقص الذي يعادل مساحته 700 هكتار قد تمت التنبيه إليه في التقارير السابقة لمرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى توفر طنجة على مناطق متعددة تشكل مساحات خضراء. (صورة أسفله) ؛ و تصل المساحة الإجمالية للمتنزهات الحضرية في طنجة إلى حوالي 1.9 كيلومتر مربع ، لكن معظم هذه الحدائق/المنتزهات عبارة عن مساحات صغيرة لا تلبي احتياجات المواطنين ، وتقع عمومًا في المنطقة الخارجية، مما يُصَعِّب الوصول إليها . كما إن المدينة تفتقر إلى المساحات الخضراء المفتوحة والتي تتيح للناس القيام بأنشطة كالمشي والجري والاستمتاع بوقت فراغهم.

وعلاوة على ذلك، فقد تحولت معظم الأراضي الصالحة للزراعة إلى طرق ومباني سكنية. ومع ارتفاع أسعار العقار، تزايد الضغط على الأراضي الجماعية وأراضي الدولة. من جانبها، لم تتمكن الجماعة من الحفاظ على المساحات المفتوحة للاستخدام العام، وهذا يضعنا في حالة تأهب كبيرة، خاصة مع استمرار زحف الإسمنت الذي لازال يجتاح كل الأراضي حتى تلك الواجب تخصيصها للمساحات خضراء.

التخزين المؤقت: طريقة لتحليل نظم المعلومات الجغرافية

يشير المخزن المؤقت(tampon) في نظام المعلومات الجغرافية (SIG) إلى منطقة محيطة بوحدة خرائطية يتم قياسها بوحدات المسافة أو الوقت. وهي من أدوات تحليل القرب. ويمثل المخزن المؤقت تحديد منطقة معينة بمجموعة من النقاط التي تبعد عن بعضها بمسافة قصوى محددة لكل العقد على طول مقاطع الموضع.

وتمكن هذه الآلية من رسم خطوط بحث حول المنتزهات على مسافة معينة، والتي، بتقييم إمكانية الوصول إلى المساحات الخضراء وتحديد خدماتها، تركز على المسافة الخطية للمتنزهات بدل النظر في المسارات الحقيقية التي يسلكها المواطنون. والغرض من استخدام أداة المخزن المؤقت هو تحديد المنطقة التي تغطيها الحدائق الخضراء في المناطق الحضرية وتبيين المناطق الواقعة ضمن مسافة محددة من المنتزهات الحضرية. وأوصت منظمة" المناطق الوطنية للحدائق الترفيهية" (National Recréation Park Area) ألا تتجاوز المسافة القصوى للوصول إلى المتنزه 300 متر.

لذلك، وقصد تقييم التوزيع المكاني للمنتزهات الحضرية، استخدمنا أداة التخزين المؤقت لنظم المعلومات الجغرافية. وقد تم تحديد معيار المسافة المدروس على 300 متر من أجل التحقق من سهولة الوصول إلى الحدائق الحضرية لمدينة طنجة. وتثبت نتائج الرسم أدناه أن المنتزهات الحضرية في مدينة طنجة غير كافية. ونتيجة لذلك، لا يتمتع جميع السكان بإمكانية ولوج كافية؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن توزيعها على المدينة غير متساوٍ في مختلف المقاطعات. لا سيما تلك التي في طنجة المدينة وبني مكادة، حيث الحدائق العامة الحضرية تكاد تكون غائبة ولا تستجيب للنمو السكاني الذي تعرفه هذه المقاطعات. و قد لاحظنا أيضًا أن غالبية السكان لا يستفيدون من المنتزهات الحالية لسببين محتملين: إما أن المنتزهات بعيدة جدًا عن أماكن إقامتهم أو أنها غير موجودة على الإطلاق .

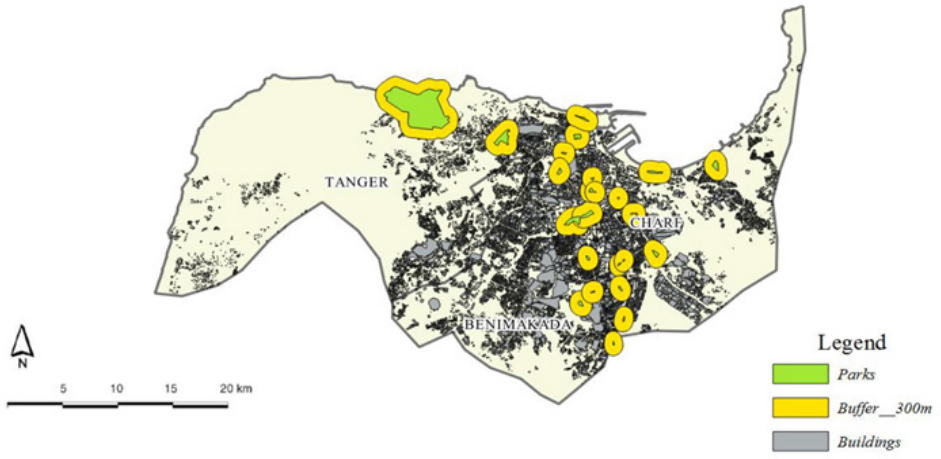

5 قرب الحدائق الحضرية من الساكنة

تقييم باستخدام استقصاء حضري

قام المرصد باستقصاء أراء السكان من أجل تقييم الاحتياجات لتحديد تصورات المواطنين وآرائهم وميولاتهم بشأن الاستفادة من المساحات الخضراء واستخدامها.

وكان الغرض الرئيسي من هذا الاستقصاء هو استيعاب مفهوم المساحات الخضراء، لذا، حضّرنا تسعة أسئلة حسب الجنس، والعمر، والجار / المشترك، وخصائص الفضاء الأخضر؛ مثل التواجد، القرب، المتطلبات، الاكتفاء، الخدمات والرضا. ويقدم هذا الإستقصاء الآراء والارتسامات المختلفة لسكان المدينة بخصوص المساحات الخضراء المحيطة بهم. وقد تمحورت هذه الأسئلة حول خصائص المساحات الخضراء والقرب والمساحة والمتطلبات الخ...، بما في ذلك اختيار قيم عشرية للحصول على تقييم أفضل وأكثر دقة لمختلف وجهات النظر.

تم إجراء الاستطلاع باستخدام استمارات على موقع غوغل (Google) وتمت مشاركتها ونشرها على نطاق واسع بفضل الشبكات الاجتماعية مثل فايسبوك (Facebook) والجمعيات والأساتذة والطلاب والسلطات البيئية المعنية في مدينة طنجة. وقد لاقت الاستمارة استحسانا كبيرا من الذين استطلعت آراؤهم. حيث أجاب 1000 شخص على الأسئلة المطروحة حول إمكانية الوصول إلى الأماكن الخضراء الموجودة وأماكنها وعددها وتوزيعها في أحيائهم ومناطقهم.

وقد تم اقتراح أداة الاستقصاء هذه (الاستمارة) لتقييم مدى رضا السكان عن المنتزهات الحضرية في طنجة. ونناقش أدناه النتائج المختلفة التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بوجود المساحات الخضراء، ووفرتها، ووجود ملاعب للأطفال، وآرائهم حول استخدام المساحات المفتوحة للمباني أو إنشاء منتزهات حضرية، وكذلك حول رضاهم عنها.

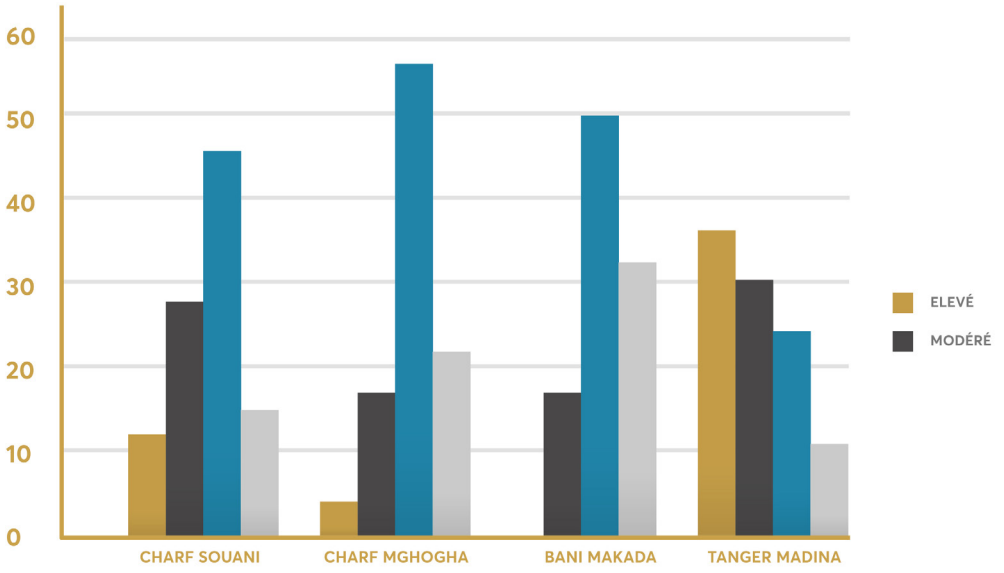

3 وفرة المساحات الخضراء حسب المقاطعات

يوضح الشكل أعلاه وفرة المساحات الخضراء بالنسبة للمواطنين. في الشرف السواني، يعتقد ٪45 ممن شملهم الاستطلاع أن حيهم يفتقر إلى المساحات الخضراء، فيما يعتقد ٪28 منهم أن عددها متوسط. في مقاطعة طنجة-المدينة، يعتقد حوالي ٪25 من السكان الذين شملهم الاستطلاع أن المساحات الخضراء قليلة، و٪11 منهم يرون أنها غير موجودة. أما في بني مكادة، فكانت آراء السكان متنوعة للغاية، فالمساحات الخضراء قليلة بالنسبة ل 50 ٪ من الساكنة، ومتوسطة وغير موجودة بالنسبة ل 36 ٪ و15 ٪ من السكان على التوالي.

تفاوتت نسبة الأشخاص المطالبين بتوفير أعداد كافية من المساحات الخضراء من مقاطعة إلى أخرى، وتتراوح نسبة هؤلاء الأشخاص بين ٪15 و ٪79. أما من حيث عدم الاكتفاء، فقد سجلنا أدنى وأقصى نسبة معا في بني مكادة.

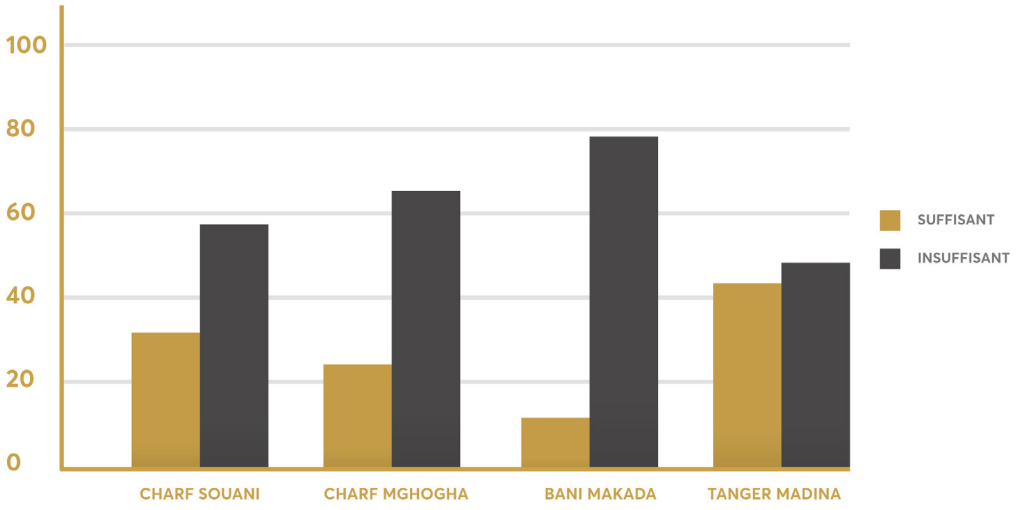

4 رضى السكان عن المساحات الخضراء في مقاطعتهم

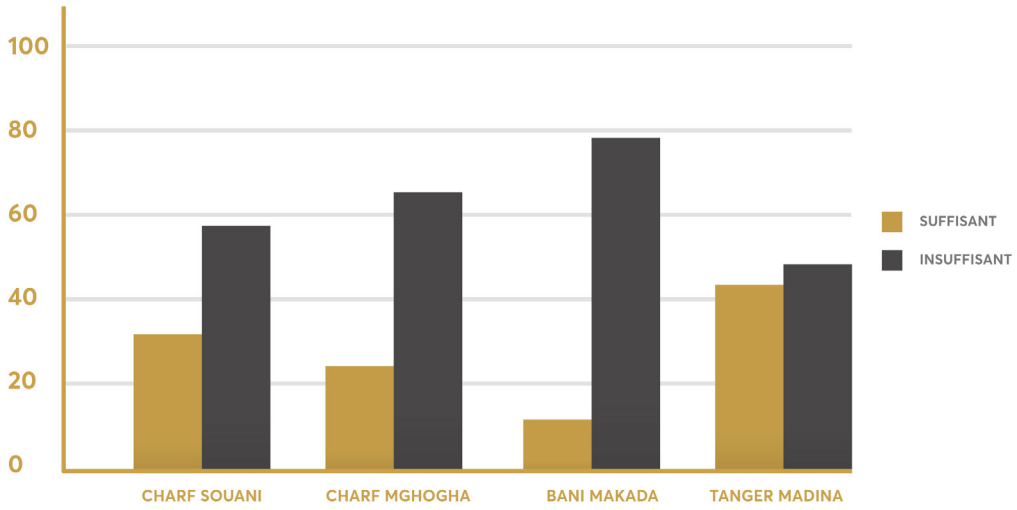

5 توفر الحدائق الحضرية على باحات للعب الأطفال

يوضح المبيان أعلاه النسب المئوية للأشخاص الذين يقرون بوجود فضاءات خاصة بالأطفال وأولئك الذين يدعون عكس ذلك. و نلاحظ ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يؤكدون عدم وجود مساحات ملائمة للأطفال في جميع المقاطعات تقريبًا؛ الشرف- مغوغة ٪70 ، الشرف- سواني ٪83 وبني مكادة ٪79. بذلك نستنتج أن مدينة طنجة لا تتوفر على ما يكفي من الفضاءات الخاصة بالأطفال.

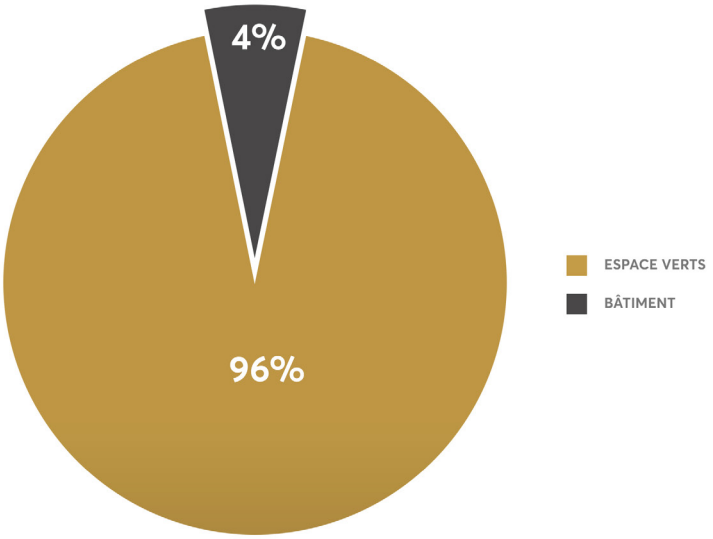

5 نسبة الحدائق مقابل نسبة المباني

نلاحظ من خلال هذا المبيان ، أن ٪96 من المستطلعين يؤكدون حاجتهم إلى مساحات خضراء مفتوحة ، في حين يعتقد ٪4 فقط أنه يجب تخصيص مساحة للمباني ومشاريع البناء. و لا شك أن هذه النسبة العالية دليل قوي على وعي المواطنين بأهمية وجود مساحات خضراء في منطقتهم، فهي تمثل بالنسبة لهم رصيدا أساسيا نظرا لفوائدها المرتبطة بالصحة والسلوك والرفاهية واحترام الذات.

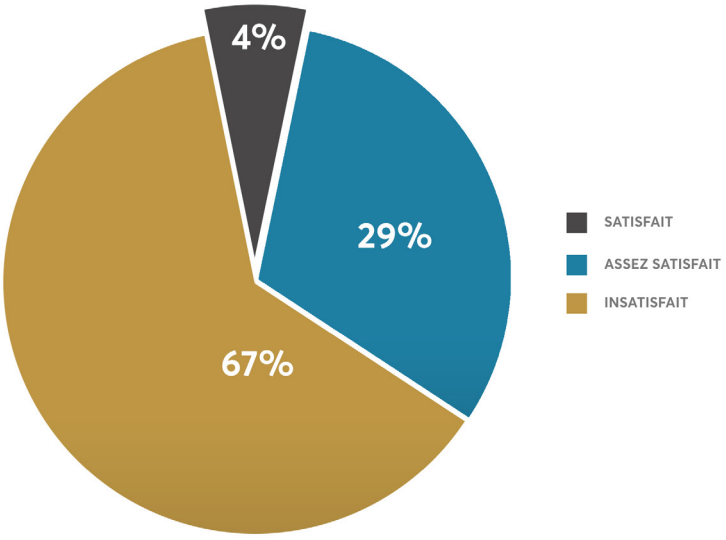

7 رضا السكان عن عدد المساحات الخضراء المتوفرة

يبين الشكل أعلاه رضا المواطنين عن معدلات الفضاء الخضراء، حيث يرى معظم السكان الذين شملهم الاستطلاع (67٪) أن هناك نقصًا كبيرًا في المساحات الخضراء، في مدينة طنجة فيما قال 29٪ أنهم راضون إلى حد ما عن توزيع المساحات الخضراء. ويرى 4٪ من المشاركين في الاستطلاع أن المساحات الخضراء كافية وتفي باحتياجات المدينة - ووفقًا للإحصاء – فإن هذه الفئة الأخيرة يقطنون في مناطق محاطة بالمساحات الخضراء.

خلاصة

تؤدي الحدائق الطبيعية الحضرية العديد من الوظائف الاجتماعية وتستجيب للاحتياجات النفسية للمواطنين، لذلك تعد المساحات الخضراء مورداً قيماً ومكوّنا أساسيا لاستدامة المدينة.

قَيمت هذه الدراسة مستوى قدرة خدمة المنتزه الحضري. فباستخدام مفهوم الإنصاف، ركزت طريقة التقييم على التوزيع المجالي للمنتزهات. وقد قدم هذا البحث مؤشرات وعتبات ينبغي أن يأخذها أصحاب القرار بعين الاعتبار عن طريق خلق توزيع مناسب للمساحات الخضراء، مما سيساعد في تصميم وتخطيط البنية التحتية الخضراء بالمدينة بشكل أفضل من أجل تحقيق أقصى قدر من المنافع الاجتماعية والبيئية مع توزيع عادل في اللوائح المحلية على المساحات الخضراء للمدينة، وتشكل كذلك هذه الدراسة مساهمة في تطوير المبادئ التوجيهية لتخطيط المساحات الخضراء وحول كيفية إعداد مقاربات للمساحات الخضراء مع التركيز على الخدمات البيئية والاجتماعية بالمجال الحضري.

وتعرض هذه الدراسة الأنواع المختلفة من المنتزهات الحضرية والمقاربة الدولية لإنشائها. وقد تم تقييم التوزيع المجالي للمناطق الحضرية من حيث الكثافة السكانية للمناطق السكنية والمساحات المفتوحة والمباني وكثافة التطوير من خلال تحليل التوزيع المكاني لنظام المعلومات الجغرافية من أجل رسم خرائط موضوعاتية وحساب إمكانية الولوج ونسبة السكان.

ومن جهة اخرى، مكنت النتائج المحصل عليها من توضيح النقص الكبير في المساحات الخضراء في المناطق الحضرية الأربعة لطنجة ، لا سيما في بني مكادة. وقد تساعد نجاعة هذه الطريقة في إنشاء المساحات الخضراء الحضرية ووسائل الترفيه في الهواء الطلق التي يحتاجها المواطنون وتوزيعها وإدارتها بشكل مستدام. إضافة إلى ذلك، سيكون لهذه النتائج آثار ايجابية على مديري التخطيط الحضري والباحثين من أجل وضع طرق تقييم أفضل لتصورات المواطنين والزائرين.

منظر جوي يوضح عدم وجود مساحات خضراء في بعض مناطق بني مكادة (Google satellites 2017)

الموارد المائية بطنجة

واقع حال الموارد المائية بمنطقة الشمال

عاشت المنطقة الشمالية فترات جفاف كان أشدها تلك التي شهدتها الفترة الممتدة من 1981 إلى 1985 ومن 1991 إلى 1995 على التوالي. وتميزت هذه الفترة فيما يخص توزيع المياه بعدم الانتظام وبانخفاض حاد في منسوب جريان الأنهار والمجاري المائية. إذ بلغ نقص المياه خلال بعض سنوات هذه الفترة مستويات غير عادية. وقد عرفت منطقة طنجة خلال سنة 1995 نقصا كبيراً في كمية التساقطات قارب نسبة 90% وسجّلت حقينة السدود من المياه انخفاضاً قياسياً بلغ حد الاستنفاذ الكامل لخزانات السدود.

كما تم تسجيل انخفاض مهم في صبيب الينابيع وفي المنسوب الأدنى للمجاري المائية ابتداءً من شهر يونيو ويوليوز وغشت. وزاد من تفاقم الوضع انخفاض مستوى الفرشاة المائية بشرف العقاب التي تعتبر بمثابة مخزن للماء الصالح للشرب بطنجة. كما لوحظ نضوب مياه الينابيع والآبار بالوسط القروي، علاوة على جفاف البحيرات الطبيعية. وقد دفع هذا النقص السلطات العمومية إلى اللجوء إلى موارد مائية بعيدة أكثر فأكثر وبالتالي أكثر تكلفة.

وحسب وكالة الحوض المائي اللوكوس فإن نسبة المخزون المائي بالسدود التسعة التابعة للنفوذ الترابي للوكالة تجاوز 440 مليون متر مكعب إلى غاية دجنبر 2017، مسجلة نسبة ملئ في حدود 40% مقابل 542 مليون متر مكعب خلال الفترة نفسها من العام الماضي (48%). وحسب نفس المصدر فقد ناهز مخزون سد 9 أبريل، المتاخم لمدينة طنجة، حوالي 101 مليون متر مكعب بمعدل ملئ وصل إلى 34% مقابل 149 مليون متر مكعب خلال سنة 2016 بنسبة ملئ ناهزت 50%.

أما بالنسبة لسد طنجة المتوسط (إقليم فحص أنجرة) فقد بلغت حقينته حوالي 16.95 مليون متر مكعب (77%) مقابل 19.8 مليون متر مكعب خلال سنة 2016 (90%). كما عرف سد إبن بطوطة خلال 2017 نسبة ملئ وصلت 11% بحقينة وصلت 3.2 مليون متر مكعب .[24]

و تبرز هذه الأرقام، تراجعا في حقينة السدود بالمنطقة بحوالي 20% وهي نسبة تراجع جد مهمة يجب معها مراجعة السياسات و الاستراتيجيات المتبعة من أجل تعبئة و الحفاظ على الموارد المائية.

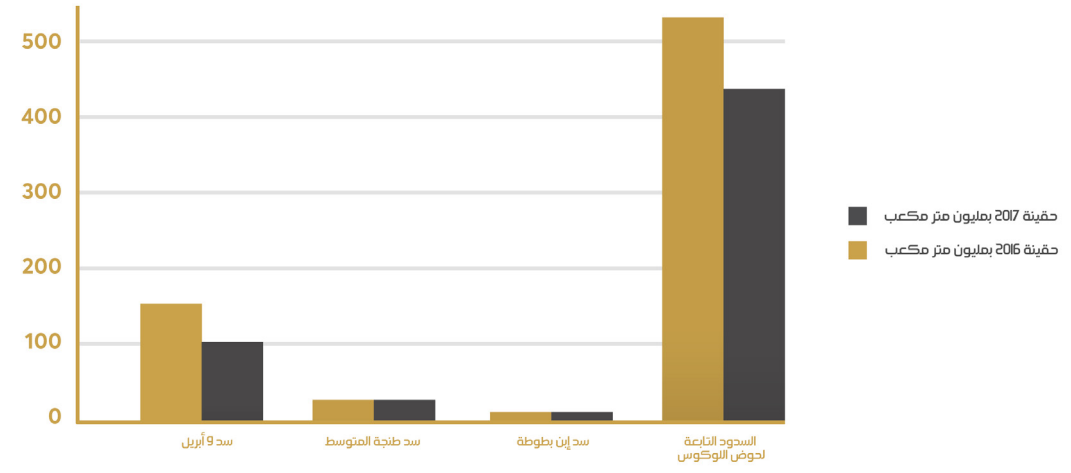

1 تطور حقينة السدود بمليون متر مكعب

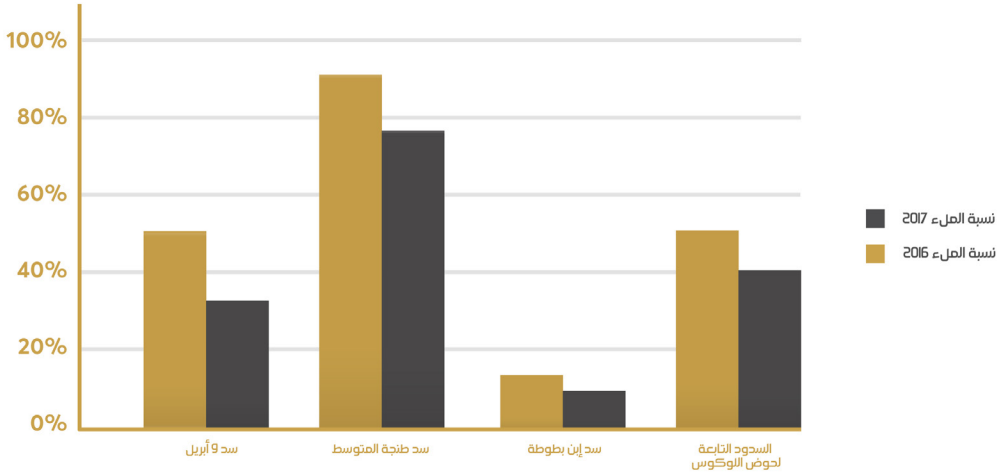

2 تطور نسب ملئ السدود

[24] Kyushik Oh, 2007

ورغم نجاح السياسات المتبعة منذ عقود فيما يخص تعبئة الموارد المائية، لم يتبقى للسلطات العمومية اليوم غير خيار وضع استراتيجية لمواجهة نقص المياه من أجل الحيلولة مستقبلا دون حدوث خلل في توفير حاجيات المواطنين من المياه، وهو ما من شأنه الإخلال بالتوازن السوسيو-اقتصادي بفعل النمو الديمغرافي والاقتصادي الذي يشهده المغرب والمنطقة على الخصوص. هذا النمو يؤثر بشكل قوي على تَوفُّر الموارد المائية.

استراتيجية مواجهة ندرة الموارد المائية

هنالك العديد من الحلول المتاحة التي يبقى تفعيلها في إطار استراتيجية مبتكرة ومتكاملة تشمل جميع الأطراف في قطاع الماء خطوة من شأنها أن تمكن المملكة من حل المشاكل الأكثر استعجالية وأن تجعل من الماء عاملا حاسماً في التنمية المستدامة. كما أنها قد تشكل دعامة لهذه التنمية على مدى أطول وذلك بالتوازي مع تلبية حاجيات النمو. وهكذا، ومن أجل تفعيل كل ذلك نوصي بضرورة:

- تعبئة موارد أخرى ووضع أهداف محددة لضمان تدبير متكامل لمختلف الموارد المعبأة في المستقبل. تعبئة الموارد المائية التقليدية مقابل بناء سدود كبيرة وأخرى صغيرة من أجل تحقيق التنمية المحلية على الأمد الطويل.
- نقل الموارد المائية الطبيعية غير المعالجة بين أحواض الشمال.
- تغيير جذري في سلوكياتنا، عن طريق اتخاذ تدابير إيجابية من أجل حماية المياه وإبداء التزام سياسي وبذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية وذلك في إطار تنظيمي وحكامة ملائمة.
- دعم الموارد المائية غير التقليدية : خصوصا تحلية مياه البحر وتعميم معالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها؛
- المحافظة على جودة الموارد المائية ومكافحة التلوث وحماية الفرشاة المائية وتجديدها وحماية الأحواض المائية ،
- إدارة مائية متجددة وموسعة بفضل الإدماج والتكوين في المهن الجديدة المرتبطة بالماء (الهندسة، التمويل، الإدارة، الموارد البشرية، ضغوط الجهات المانحة، الهندسة المالية، الاتصالات...)
- إدارة متكاملة ومتجددة للقطاع لا سيما من خلال برامج تعاقدية» معالجة المياه« بين الوزارات والجهات ومستعملي المياه ، ونظم المعلومات.
- مراجعة أفضل للحسابات وإدارة إستراتيجية أفضل ودعم أفضل من النظام القضائي وتنظيم أفضل للعلاقات بين الفاعلين في القطاع (المستخدمين والفاعلين العموميين والخصوصيين)
- دعم وتقوية دور وكالات الأحواض المائية والهيئات التشاركية الموسعة، خصوصا عن طريق اللجان الجديدة للأحواض فضلا عن توضيح المهام وتعزيز هذه الوسائل.
- إرساء حوافز وضوابط وعقوبات تتكيف مع التحديات التي يجب على المغرب مواجهتها في الحاضر والمستقبل.
- توفير التمويل الذي يحسن من استخدام المصادر المتاحة (ضرائب ورسوم على المياه، إعانات الدولة، تمويل المنظمات الدولية، مشاركة القطاع الخاص)

توزيع الماء الصالح للشرب وتطهير السائل

تواجه المجتمعات المحلية، التي تطمح أن تكون أكثر استدامة، تحدي ندرة الموارد على كوكب الأرض وإكراهات محدوديتها. كما تواجه في طريقها لتنمية مستدامة، رهانات متعددة ومختلفة خاصة بها وبتفاعلاتها (بيئية، اقتصادية، اجتماعية، طبيعية وثقافية)، وقد تفرض هذه الرهانات التزامات استراتيجية، عملية وتنافسية.

وإذا كان تحدي التنمية المستدامة تحديا عالميا، فإن استراتيجيات بلوغه في المجتمعات المحلية هي استراتيجيات محلية، وقد تختلف بذلك حسب سياق كل بلد وحسب سياق كل منطقة.

ويجب أن تعكس استراتيجيات هذه المجتمعات، السياق العام والإمكانيات والخصوصيات

المحلية والشروط المبدئية والأوليات وكذا الحاجيات، خصوصا في الميدان الاجتماعي، مثل العدالة الاجتماعية والهوية الثقافية والتقاليد والتراث والصحة البشرية وكذا الأمن والراحة، إضافة للبنيات التحتية الاجتماعية.

ومن أجل قياس مدى نجاحها في التحول لمدن مستدامة، تحتاج هذه الأخيرة للعديد من المؤشرات، التي تنعدم في بعض الأحيان، وفي الغالب تحتاج لكي تكون موحدة ومنسجمة وتخضع للمقارنة بين المدن والتقييم مع مرور الوقت.

في هذا الإطار تقدم مجموعة المؤشرات المتعارف عليه دوليا، مقاربة موحدة لما يجب اعتماده ولكيفية تنزيله، وذلك في إطار مجموعة جديدة من القواعد الدولية، في طور الإعداد من أجل مقاربة شمولية ومندمجة تضمن التنمية المستدامة وسهولة التكيف وجودة الحياة، مما سيمكن صناع القرار والمجتمع المدني من رؤية أوضح للجوانب البيئية، وتتبع هذه المؤشرات المبسطة بشكل سنوي، وستمكن هذه الأخيرة من القيام بمقارنة مع باقي المدن المغربية والعالمية.

وتأتي هذه المقاربة استكمالا للمعلومات المقدمة في تقرير السنة الماضية، حيث قمنا بدراسة تفصيلية لنظام التزويد بالماء الصالح للشرب وتطهير السائل، كما بينا أبرز مصادر تلويث المياه في مدينة طنجة.

1 الحاجيات المائية

يصبح الماء يوما بعد يوما موردا أكثر ندرة، ويصبح تدبيره بعناية أمرا ضروريا، والمغرب بصفته بلدا شبه-جاف، فإنه معني بشكل كبير بهذه الإشكالية، وإذا كان مجال الطاقة يتوفر (على الأقل نظريا) على سياسة تدبير الطلب، خاصة من خلال تشجيع النجاعة الطاقية، فإن قطاع الماء يتطلب سياسة مماثلة وكثر استعجالية. ويعي المغرب هذا جيدا، حيث قام منذ زمن بعيد باتباع سياسة العرض (230 سد مائي حاليا و14 في طور البناء) ما مكنه اليوم من الحصول على نسب مرضية من التزويد بهذا المورد الحيوي تناهز 99 في المائة في المجال الحضري و92 في المائة في المجال القروي، وفيما يخص معدل الربط المباشر للمنازل بشبكة الماء الصالح للشرب فقد بلغت النسب 96 في المائة في المجال الحضري وحوالي 22 في المائة في المجال القروي.

وإذا كان من الضروري العمل على توازن استهلاك الماء مع الموارد المائية المتاحة من أجل تحقيق هدف الاستدامة، فإن هذا التوازن يمكن تحقيقه عن طريق تجويد أنظمة توزيع المياه وتطوير طرق استهلاكها.

في العديد من المدن، لا يتم التزويد بالماء الصالح للشرب بشكل مستمر وبذلك لا تستفيد الأسر من التزود بالماء إلا لبضعة ساعات في اليوم، وعموما يرتفع معدل استهلاك الماء في المدن حيث الدخل مرتفع مقارنة مع البوادي. وتتغير نسبة الاستهلاك الفردي للماء حسب وفرة وثمن الماء، وحسب نوع الاستهلاك الفردي الاعتيادي (الشرب، الاستحمام، تنظيف الملابس، ري النباتات) وكذلك حسب تغير المناخ. وقد ارتفعت نسبة استهلاك الماء الصالح للشرب في المغرب نتيجة إطلاق برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من جهة، وارتفاع نسبة التحضر والتجهيز المنزلي من جهة أخرى.

وتطور المعدل العام لاستهلاك الماء الصالح للشرب بالمغرب ليصل 85 لتر لكل مواطن في اليوم (أخذا بعين الاعتبار استهلاك القطاع الصناعي والإدارات...) عوضا عن 80 لتر المسجل منذ أربع سنوات. ويخفي هذا المعدل تباينات كبيرة بين الجهات والمدن، فعلى سبيل المثال بلغت هذه النسبة 72 لتر لكل مواطن في مدينة تطوان، و 88 لتر في مدينة فاس وأكادير، فيما بلغت 102 لتر في مدينة تازة.

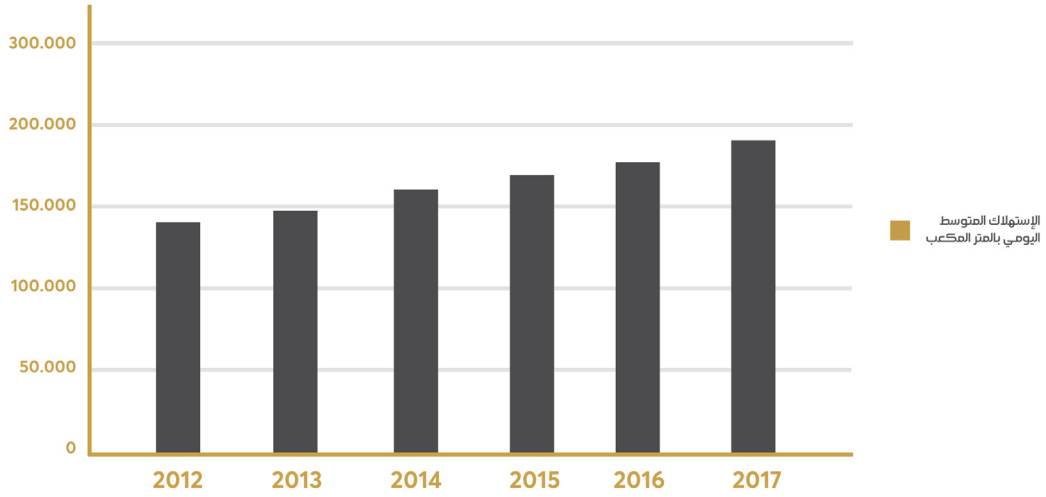

1 معدل الحاجيات المائية اليومية (مترمكعب في اليوم)

بالنسبة لمدينة طنجة بلغ معدل الاستهلاك اليومي للماء الصالح للشرب، 140874 متر مكعب (معدل سنة 2017) ويرتفع هذا المعدل في السنوات التي تشهد ارتفاعا موازيا في الحاجيات المائية في المدينة، والتي بلغت 176852 متر مكعب (معدل سنة 2017).

ويظل هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالمعدل الوطني الذي يبلغ 90 لتر لكل مواطن في اليوم، وهذا الارتفاع راجع للخصوصية الاقتصادية والصناعية والسياحية والتجارية التي تعرفها المدينة.

المعدل العام الفردي لاستهلاك الماء عدد اللترات لكل مواطن في اليوم	141 لتر

2 الاستهلاك العام الفردي المنزلي للماء (عدد اللترات لكل مواطن في اليوم)

من أجل احتساب الاستهلاك العام الفردي المنزلي للماء، نأخذ بعين الاعتبار الماء المستهلك لأغراض منزلية، فيما لا تؤخذ بالحسبان المياه المستعملة لأغراض صناعية وتجارية.

و يبلغ المعدل العام للاستهلاك المنزلي للمياه بمدينة طنجة، 112651 متر مكعب في اليوم (معدل سنة 2017) و إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد ساكنة مدينة طنجة، فإن النتيجة ستكون على الشكل التالي:

نسبة الاستهلاك العام الفردي المنزلي للمياه	113 لتر للفرد يوميا

و يبقى هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالمعدل الوطني، الذي يصل لما يناهز 70 لتر يوميا لكل فرد.

3 نسبة المياه المهدرة

تمثل نسبة المياه المهدرة (المياه التي لا يتم حسابها)، نسبة المياه المهدرة ابتداء من ضخها في شبكة التوزيع والتي لا يتم حسابها ووضع كلفة لها من طرف المزود بالمياه الصالحة للشرب. ويتعلق الأمر خصوصا بالخسارة الفعلية للمياه، مثل الخسارة المرتبطة بخلل على مستوى قنوات نقل المياه أو على مستوى وضع كلفة له، مثل الماء الموزع عن طريق الربط غير الشرعي بشبكات التوزيع. وبلغ معدل هذا المؤشر في سنة 2017:

معدل المياه المهدرة	20.9%

ويتناسب هذا المعدل عكسيا مع مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب، حيث أنه كلما كان التزويد مرتفعا (استهلاك ثابت) كلما قلت نسبة المياه المهدرة.

ويبين المبيان أدناه [25]، تطور مردودية شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب في مدينة طنجة ما بين 2002 و 2017.

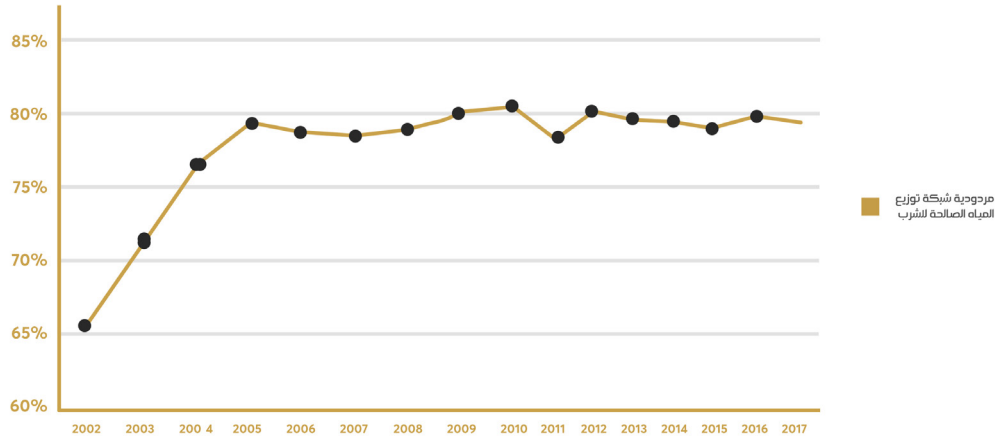

2 تطور مردودية شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب في مدينة طنجة

وتحتل مدينة طنجة المرتبة الرابعة وطنيا فيما يخص مردودية شبكات التزويد بالماء الصالح للشرب، مسبوقة بمدن: الرباط وأكادير وتطوان. حيث يجب العمل على بذل مجهودات إضافية لتحسين هذه المردودية والتقليل من إهدار المياه خلال عملية التوزيع.

4 معدل تنقية المياه

يمكن القول بشكل عام، أن شبكة التطهير الحضري، تؤدي وظائفها بشكل عادي، عندما لا تظهر اختلالات بنيوية، وحين تضمن من وجهة نظر وظيفية، تصريفا مناسبا للمياه، مع احترام المعايير المحلية التطهير.

وتعود أسباب اختلالات شبكات التطهير الحضري لعوامل مختلفة، منها الإهتلاك (الاستخدام لمدة طويلة)، التوسع الحضري، كثرة الاستعمال، عيوب في التصور أو في الإنجاز، سوء التدبير أو غيابه في بعض الأحيان وكذلك تغير شروط تصريف المياه.

وكجميع الشبكات الحضرية، فإن شبكة مدينة طنجة تعرف العديد من المشاكل والاختلالات المصنفة حسب التصنيف السالف الذكر، ما يفرض برنامج تدخل مستمر لمعالجة هذه الاختلالات بشكل تدريجي.

[25] المصدر: أمانديس

ويشمل برنامج التدخل عدة جوانب، وذلك حسب نوع الخلل ودرجة استعجاله: كعمليات التشخيص، وعمليات التنقية الوقائية والعلاجية، وأشغال صيانة، إضافة إلى مشاريع استثمار مهيكلة.

ويبين المبيانان أدناه، معدلات التنقية المنجزة في الشبكة ومختلف الأشغال الصغيرة.

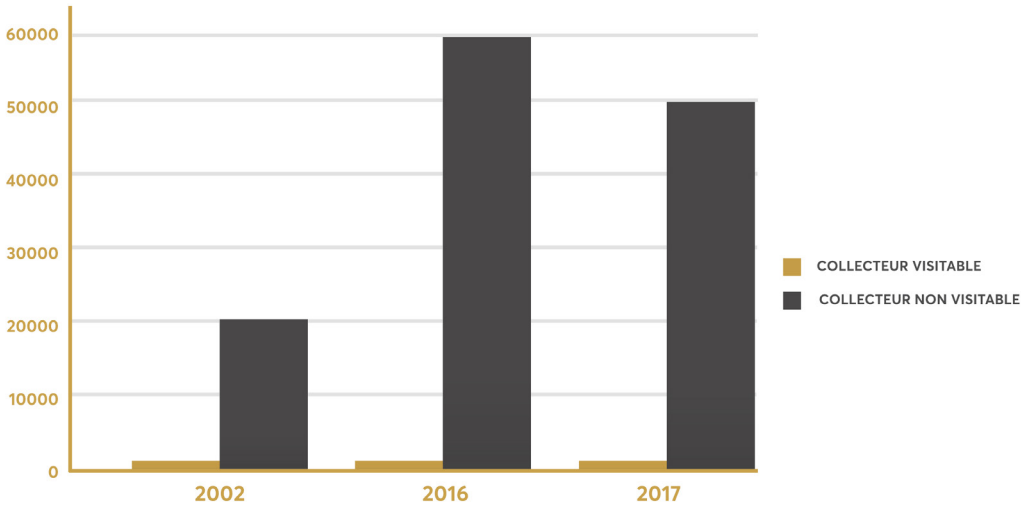

3 تنظيف المجاري

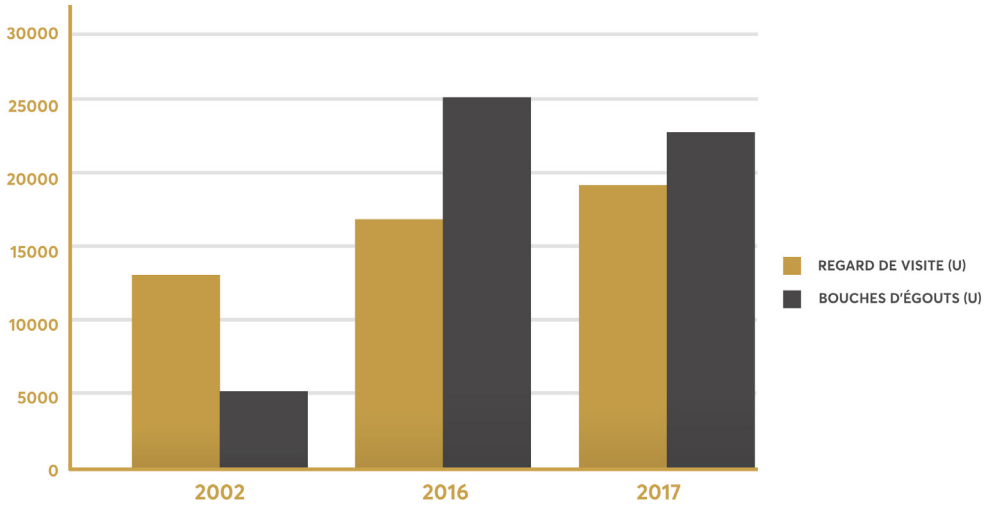

4 صيانة القوادس

5 معدل التصريف العشوائي نحو المجال الطبيعي

يساهم تطوير عملية جمع ومعالجة المياه، في التقليل من الأمراض المائية المختلفة والمتنوعة، كما يعد مؤشرا على مستوى التنمية المحلية والوضعية الصحية.

ويتقلص التلوث المائي الناتج عن النفايات البشرية، بشكل ملحوظ في المدن التي تتوفر على الشبكات والمحطات الضرورية للتطهير ولمعالجة المياه المستعملة. ويمكن التخفيض من هذا التلوث المائي لأقصى درجة، عن طريق الاستثمار

في محطات تمكن الجمع والمعالجة بمراحل متقدمة.

فيما يخص مدينة طنجة، تم إحصاء أكثر من 647 تصريف نحو المجال الطبيعي منذ سنة 2002، وتم ضبط هذه التصريفات بشكل أساسي في الأحياء الهامشية الناقصة التجهيز التي لا ترتبط بشبكات التطهير، وأيضا ببعض الوحدات الصناعية التي تصرف مياهها الملوثة بطرق غير مشروعة.

ومع نهاية سنة 2017، تم اعتراض 601 تصريف للمياه في المجال الطبيعي، فيما يتم حاليا العمل على اعتراض 18 تصريف آخر، ويظل 27 تصريف آخر غير معترض.

4.3% معدل التصريف العشوائي نحو المجال الطبيعي

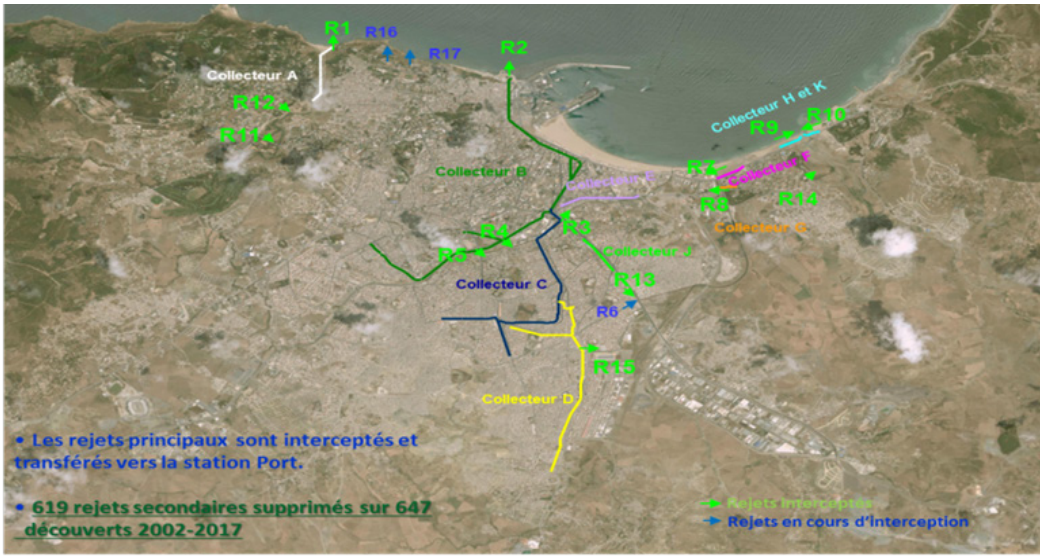

خريطة توضح أماكن الصرف العشوائي في المجال الطبيعي[26]

6 معدل المساحات الخضراء المسقية بمياه مستعملة معالجة

في ظل تزايد الطلب على الماء الصالح للشرب وانخفاض نسبة الموارد الطبيعية و ندرتها بسبب التغير المناخي، ونظرا لارتفاع النسب الإجمالية للمياه العادمة، فإن إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة قد تشكل، بالنسبة للمغرب، بديلا وموردا مهما للاستعمال المائي في عدة مجالات (سقي المساحات الخضراء، الري، الأنشطة الصناعية...) مما سيساهم في دعم الأمن المائي بالمغرب.

و لن يتحقق الهدف الطموح الذي اعتمده المغرب والمتمثل في إعادة استعمال 325 متر مكعب من المياه العادمة في أفق سنة 2030، إلا من خلال تغيير النموذج الحالي لتدبير المياه العادمة، عبر الانتقال من نموذج " المعالجة و التصريف " إلى نموذج " المعالجة و إعادة الاستعمال ".

كما يجب تخصيص مجهودات إضافية لتشجيع أكثر للفاعلين على إعادة استعمال وتثمين هذا المورد الذي يصبح يوما بعد يوم بديلا لتخفيف الضغط على الموارد المائية الصالحة للشرب، و تقدر الإمكانيات المائية الوطنية بـ22 مليار متر مكعب سنويا، ما يعادل 650 متر مكعب فقط لكل فرد سنويا، ورغم المجهودات المبذولة لتعبئة الموارد المائية الطبيعية

[26] المصدر: أمانديس

الضرورية لمصاحبة التنمية السوسيو-اقتصادية للبلد، و خصوصا في مناخ مطبوع بتفاقم تأثيرات تغير المناخ، فإن المغرب يعمل على البحث عن بدائل أخرى لضمان تزويد مائي دائم للمواطنين و لأنشطتهم المتنوعة.

ويقدر حجم المياه العادمة التي تنتجها المدن المغربية بحوالي 550 متر مكعب سنويا، تعالج 45 في المائة منها في 117 محطة المعالجة التي يتوفر عليها المغرب، في المقابل ورغم توفر هذه الإمكانيات والمحطات فإن إعادة استعمال المياه المعالجة تظل ممكنة في 24 مشروعا فقط لإعادة الاستعمال، حيث يتم إنتاج حوالي 47 مليون متر مكعب سنويا من المياه المعالجة الصالحة لإعادة الاستعمال، أي ما يعادل نسبة إعادة استعمال تصل لمعدل 9 في المائة.

في هذا الإطار، تم توقيع عدة اتفاقيات لتشجيع إعادة استعمال المياه المعالجة، بين كتابة الدولة المكلفة بالماء وعدة شركاء، من بينها اتفاقية سقي الغولف الملكي دار السلام بالرباط واتفاقية سقي غولف " باهيا بيش " ببوزنيقة، وملاعب الغولف والمساحات الخضراء بمدن تطوان و المضيق والفنيدق ومارتيل وطنجة، و كذا اتفاقية أخرى لسقي الحزام الأخضر لمدينة زاكورة، مع العلم أن مشروع مخطط وطني لإعادة استعمال المياه المعالجة، وصل لمراحله الأخيرة بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية.

ومع ذلك فإن 12 في المائة فقط، من المياه العادمة المعالجة، هي التي يتم إعادة استعمالها، وسيبلغ هذا المعدل 22 في المائة في أفق سنة 2020 في حالة تم تجميع المياه العادمة الملقاة في البحر، كما يطمح المغرب إلى تحقيق نسبة 100 في المائة في أفق سنة 2030 من خلال تحقيق الأهداف المسطرة في الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد المائية.

وفي مدينة طنجة، يشمل مشروع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة بمحطة التصفية ببوخالف، وضع معالجة ثلاثية (Traitement tertiaire) عبارة عن ترشيح للمياه العادمة المصفاة متبوعة بعملية تطهير بالكلور، حيث يتم إعادة استعمالها لري ملاعب الغولف والمساحات الخضراء بمنطقة هوارة (ضاحية خارج مدينة طنجة) في احترام للقوانين الجاري بها العمل.

ولهذا الغرض خصصت شركة أمانديس خزانا بسعة 5000 متر مكعب، لتخزين المياه المستعملة المعالجة، إضافة لتخصيص خط أنابيب طوله 7 كيلومترات لنقل المياه المستعملة المعالجة إلى وجهتها.

كما تم توقيع اتفاقية متعددة الأطراف بهدف إطلاق المشروع الذي سيمكن من تثمين المياه المستعملة في سقي المساحات الخضراء بمدينة طنجة، وذلك بعد الانتهاء من مشروع توسعة محطة التصفية ببوخالف وإنجاز البنيات التحتية اللازمة لإيصال المياه المستعملة المعالجة صوب طريق الرباط لسد الحاجات المائية للمركبات الرياضية والمساحات الخضراء المجاورة.

ولا توجد حاليا أي إعادة استعمال للمياه العادمة المعالجة، في ري المساحات الخضراء بمدينة طنجة، وتستهلك هذه الأخيرة كميات كبيرة من الماء الصالح للشرب، ما يساهم في اختلال ميزانية جماعة طنجة.

معدل المساحات الخضراء المسقية بواسطة المياه المستعملة المعالجة	0%

و في الوقت ذاته، تظل نسبة مهمة من المياه المستعملة المعالجة، ملقاة في المجال الطبيعي، فيما يمكن إعادة استعمالها من قبل المصالح الجماعية في سقي المساحات الخضراء. وفي انتظار اختتام المشاريع المذكورة سلفا، قد يصبح هذا المقترح قابلا للتحقيق من خلال الشاحنات الحاملة لخزانات.

الأدوار و المسؤوليات التنظيمية :

انخرط مجموعة من المتدخلين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في قطاع معالجة وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، ويتعلق الأمر خصوصا بالهيئات التالية:

وزارة الداخلية: التي انخرطت في مشاريع تطهير ومعالجة المياه المستعملة، عبر مديرية الماء والتطهير، المديرية العامة الجماعات المحلية، مديرية الوكالات والمصالح ذات الامتياز، وعبر الأقاليم. و تتواجد حاليا، 12 وكالة لتوزيع الماء وأربع شركات مفوض لها بالتطهير ومعالجة المياه المستعملة، تشتغل ب16 مدينة.

كتابة الدولة المكلفة بالماء : تقدم دعما ماليا، لإنجاز المشروع الوطني لتطهير السائل، من خلال وكالات الأحواض المائية، و يعمل كل حوض من هذه الأحواض على تثمين المياه المستعملة في المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية، و يخول القانون المتعلق بالمياه لهذه الأحواض إمكانية منح مساعدات بقيمة 20 في المائة من المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمار، لفائدة البرامج الهادفة للاقتصاد في الطاقة المائية وحماية الموارد المائية.

المكتب الوطني للماء الصالح للشرب: يختص هذا المكتب بتطهير السائل ومعالجة المياه المستعملة في 119 مركز حضري، بموجب عقود التدبير المفوض المبرمة مع الجماعات. ويسير المكتب حاليا 40 محطة عملية لتصفية المياه المستعملة.

وزارة الفلاحة، وخصوصا من خلال: مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي، المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة، وكالات التنمية المحلية، المعهد الوطني للبحث الزراعي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المعهد الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وتتدخل وزارة الفلاحة خصوصا في المسائل المتعلقة بتجريب واستعمال المياه المستعملة في الحاجيات الفلاحية، كما تنسق مع قطاعات أخرى في ما يخص الدراسات الإستراتيجية و صياغة التنظيمات المتعلقة باستغلال الموارد المائية.

بعض المعاهد الجامعية و معاهد البحث مثل: معهد الحسن الثاني للزراعة و البيطرة، المعهد الوطني للأبحاث الزراعية، بالإضافة لمدارس أخرى للمهندسين و كليات تقنية، انخرطت بدورها في مشاريع تجريبية لإعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة. و هم بذلك يساهمون في الدراسات و في تتبع و تقييم مؤهلات محطات المعالجة و كذلك فيما يتعلق بتأثير إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة على البيئة (الثقافات، المياه الجوفية ، الجانب البشري...).

المناطق الرطبة

تُعرف المناطق الرطبة (les zones humides) على أنها النظام البيئي الذي يعتمد على الوجود الدائم للماء، كالمستنقعات والبحيرات والانهار، وكذلك مساحات مياه البحر التي لا يزيد عمقها عن 6 أمتار خلال الجزر. وتعرف هذه المناطق تنوعا بيولوجيا مهما. وللتذكير فان 40% من الاصناف الموجودة في كوكبنا توجد في المناطق الرطبة و12% من أصناف الحيوانات تعيش في هذه المناطق، فمثلا يحتوي نهر الامازون على 1800 نوع من الاسماك.

كما تعتبر الكائنات الحية الموجودة في المناطق الرطبة ذات أهمية قصوى بالنسبة للإنسان. فحوالي 80 في المائة من سكان العالم يعتمدون على الطب التقليدي للمعالجة الأولية عن طريق استعمال نباتات وحيوانات المناطق الرطبة، ويعتمد حوالي مليار شخص على الاسماك كمصدر للبروتين الحيواني، وخصوصا على

اسماك البحر التي يحتاج ثلثيها للمناطق الرطبة العذبة كمرحلة ضرورية في دورة حياتها.

صور لبعض الطيور النادرة التي تعيش في المناطق الرطبة:

تعتبر اتفاقية "رامسار" (RAMSAR) للأراضي أو المناطق الرطبة أقدم اتفاقية عالمية في مجال البيئة، وهي بمثابة إطار للتعاون الدولي والقومي للحفاظ والاستعمال العقلاني للأراضي الرطبة ومصادرها، حيث وضعت عام 1971 بمدينة "رامسار" الإيرانية، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1975، وهي تعتبر الاتفاقية الدولية الوحيدة في مجال البيئة التي تعالج نظاما بيئيا خاصا.

تقوم المناطق الرطبة بتقديم خدمات بيئية أساسية، فهي عبارة عن معدِّل للنظام الهيدرولوجي، ومصدر للتنوع البيولوجي في كل المستويات في داخل الأنواع (المستوى الوراثي ومستوى النظام البيئي). والمناطق الرطبة عبارة عن نوافذ مفتوحة على التفاعلات التي تحدث بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، وتعتبر مصدراً اقتصاديا وعلميا، أما تناقصها أو اختفائها التدريجي، فإنه يشكل اعتداء صارخا على البيئة، تكون أضراره في بعض الأحيان غير قابلة للتصليح.

أهمية المناطق الرطبة:

- الأهمية الاقتصادية: تعد المناطق الرطبة باختلاف أنواعها ثروة طبيعية منتجة لمواد مختلفة تدخل ضمن المتطلبات المعيشية للإنسان، فالسدود والمحاجر المائية والبحيرات والأنهار تمد الإنسان بالمياه الصالحة للشرب وكذا الري .وفي نفس الوقت هي منتجة للسمك ، وهذا بغض النظر على الإنتاج الكهربائي فيما يخص السدود، الشطوط والسباخ تستخرج منها الأملاح المختلفة (مادة مصدرة) المروج هي منتجة لمادة العلف وهي كذلك تعد مساحات رعوية .
- الأهمية الإيكولوجية: المناطق الرطبة هي أوساط حيوية جد هامة لبعض الكائنات الحية يتعلق الأمر بالحيوانات والنباتات، و هي تستقطب خاصة الطيور المائية (الشتوية) المهاجرة التي تعبر القارات. فإذن هي قد تكون محطات عبور لهذه الكائنات أو محطات توقف أو محطات عيش وتكاثر.
- مهام أخرى للمناطق الرطبة: مراقبة الفيضانات والتقليل من مخاطرها التحكم في الدورة الهيدرولوجية تجديد دائم للمياه الجوفية حجر الرواسب والمواد السامة حجر المواد الكيمائية وتصنيفها وإزالتها طبيعيا (بيولوجية(

1 المناطق الرطبة بالمغرب

يضم المغرب، حالياً، أكثر من 84 منطقة رطبة مصنفة ومحمية من لدن المندوبية السامية للمياه والغابات؛ لكن دراسة حديثة تشير إلى أن هناك حوالي 300 موقع على مساحة تبلغ 400 ألف هكتار تحتاج إلى التصنيف.

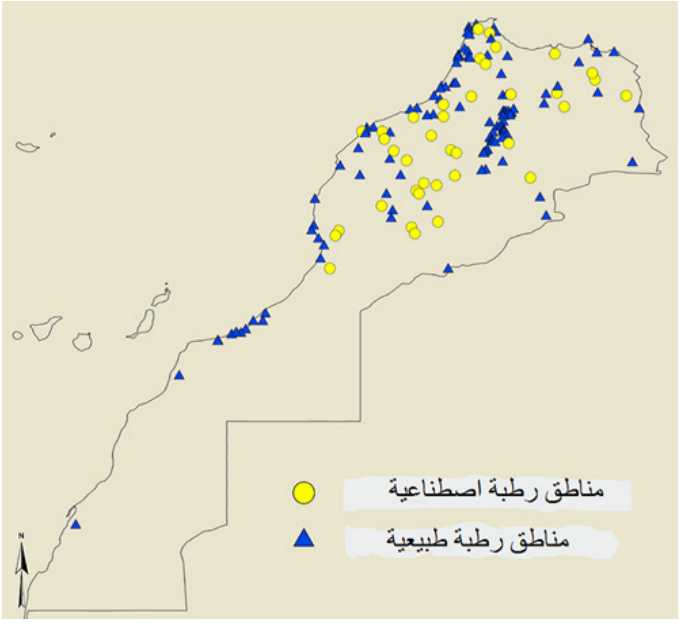

خريطة المناطق الرطبة بالمغرب

وللتذكير فإن المغرب يضم 26 منطقة رطبة بعد إدراج موقعين طبيعيين مغربيين بعد سنوات عديدة للائحة المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية رامسار؛ وهما موقع الفوارات بالقنيطرة وموقع إمليلي بالداخلة وتمتد على مساحة أكثر من 200.000 هكتار، أي ما يعادل 0,3 % من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، زد على ذلك 3500 كلم من السواحل وشبكات الأنهار، وتستضيف هذه المناطق جملة من الأنشطة السوسيواقتصادية كالأنشطة المتعلقة بالفلاحة، الصيد والقنص حيث تضمن بهذا مداخيل تقدر ب 14 مليار دولار سنويا على الصعيد العالمي. ووعيا منها بأهمية هذه المناطق نهجت المندوبية السامية للمياه والغابات مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الإيكولوجية و السوسيواقتصادية من أجل تدبير مستدام لهذه المناطق البالغة الأهمية.

الإكراهات والتحديات:

إن أغلب المناطق الرطبة المدرجة في المغرب تواجه استغلالا مفرطاً لمواردها الطبيعية، وبعضها بات في مراحل متقدمة من التدهور وأصبحت مهددة بالاختفاء.

وقال الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، الذي يضم في عضويته مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، في تقرير له بعنوان "المناطق الرطبة في المغرب.. من أجل حكامة أفضل"، إن أكثر من نصف المناطق الرطبة بالمغرب اختفت منذ بداية القرن العشرين بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

وأورد التقرير أن الرعي الجائر والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية من نباتات وأسماك والضخ المفرط للمياه تجاه المناطق الزراعية، والتلوث الناجم عن النفايات الصلبة والسائلة والتمدد الحضري كلها أسباب تسهم في تدهور واختفاء هذه المناطق المتميزة.

وقال التقرير إن التجربة أظهرت أن مشاكل المناطق الرطبة تتجلى في عدم انخراط الساكنة المحلية المجاورة والمسؤولين المحليين في حماية هذه المناطق وجهلهم بقيمها ووظائفها؛ وهو ما يستدعي العمل على التوعية والتحسيس، عبر برنامج للتواصل والتعليم والتوعية التشاركية حول هذه الأراضي.

ووقف التقرير على غياب برنامج للتواصل والتوعية الذي توصي به اتفاقية رامسار الدولية، إضافة إلى استراتيجية وطنية للتعليم والتوعية من أجل المحافظة على البيئة بصفة عامة والمناطق الرطبة بصفة خاصة.

واعتبر الائتلاف أنه من الضروري إعادة النظر في وتيرة تصنيف المناطق الرطبة من خلال تحديد الأراضي الرطبة التي يتم إدراجها في قائمة رامسار للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، بهدف مضاعفة عدد المواقع في أفق 2030. كما دعا إلى ضمان حكامة جيدة، من خلال نظام تقييم مستمر يشرك المجتمع المدني والجامعات على الصعيدين الإقليمي والمحلي لتتبع الأراضي الرطبة.

2 الحالة البيئية الراهنة للمناطق الرطبة بإقليم طنجة أصيلة

إن التساقطات المطرية الوافرة التي عرفتها جهة طنجة تطوان الحسيمة قد حجبت بعض الاختلالات التي عرفتها المناطق الرطبة. فعلى مستوى إقليم طنجة أصيلة، فإن المنطقة الرطبة تهدارت المصنفة ضمن لائحة رامسار استعادت بعضا من عافيتها وعجت بحيراتها العذبة والمالحة بالحياة فأسراب كثيفة من الطيور المائية حجت إليها (النحام الوردي، الغرات، البط، أبو منجل وغيرها...)

لكن تمت معاينة بعض الظواهر السلبية التي يمكن إجمالها عموما في :

بحيرة الرهراه :

تتواجد بحيرة الرهراه على المجرى المائي الذي يصب بواد اليهود العابر لنادي الفروسية و نادي الكولف، وهي تتوسط منطقة متميزة على طريق الجبل الكبير، التي تستوطنها بعض أنواع الطيور. كما تلعب دورا حيويا على المستوى الصحي وذلك عبر الحد من الحشرات المضرة كالناموس وغيرها، وذلك لتوفرها على أصناف الأسماك التي تتغذى على هذا النوع من الحشرات، وتساهم بالتالي في الحفاظ على التوازنات الايكولوجية للمنطقة.

صور تبرز الزحف العمراني حول بحيرة الرهراه

وتعاني هذه المنطقة من المد العمراني الذي يزحف بقوة عليها، ومن تلوث المجاري المائية التي تغذي البحيرة بالنفايات الصلبة، كما تتعرض البحيرة لبعض الاعتداءات أهمها رمي الردمة مما سيؤدي إلى طمرها تدريجيا.

صور تبرز الزحف العمراني حول بحيرة الرهراه

بحيرة سد سيدي امغاير

يقع سد سيدي مغاير جنوب غرب مدينة طنجة على مساحة تقدر بحوالي 80000 متر مربع، إلا أنه مع التوسع العمراني للمدينة أصبح السد، الذي هو عبارة عن بحيرة اصطناعية، يتوسط بعض أحياء المدينة.

و هو عبارة عن منطقة طبيعية كانت في القريب تحتوي على مجموعة من النباتات والحيوانات من طيور مهاجرة نادرة وثدييات، إضافة إلى عدد كبير من الزواحف والأسماك والبرمائيات، التي تناقصت بشكل ملحوظ بفعل الزحف العمراني حولها والإنهاك الذي طالها والذي أدى إلى نقصان في منسوب مياهها.

صور توضح الوضع الحالي لسد سيدي مغاير

الإكراهات:

نسجل توحل بحيرة سد سيدي امغاير الذي تلونت مياهه بالبني جراء جرف سيول الأمطار للتربة المحيطة به ويتفاقم الوضع باجتثاث الأشجار المجاورة من طرف بعض الأشخاص تمهيدا لمشاريع مستقبلية.

ودق مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية في أكثر من مناسبة، ناقوس الخطر حول حالة هذا المتنفس الطبيعي، وحذر ما مرة من محاولات الزحف العمراني الذي يهددها خصوصا خلال أشغال توسيع الطريق الجديد المؤدي إلى شاطئ أشقار والتي فتحت الباب لشهية البعض للبناء حول محيط البحيرة.

بحيرة ملاباطا الاصطناعية

وهي مصب واد الملالح، والذي كان مخصصا لاحتضان مشروع المعرض الدولي لطنجة. و تقع بين قنطرة واد الشاط والموقع الأثري قصبة غيلان.

الإكراهات :

عرف هذا الموقع اعتداءً خطيرا خلال سنة 2014. حيث سجل المرصد من خلال معاينته الميدانية قيام العشرات من الشاحنات بتفريغ حمولة من الأتربة المستخرجة من أعمال الحفر المتعلق بإنجاز مشروع مرآب سيارات تحت أرضي في إطار مشروع طنجة الكبرى، وذلك في مخالفة صارخة لكل القوانين البيئية وللتدابير المعمول بها في مجال التخلص من مخلفات أوراش البناء. وقد نبه المرصد في حينه إلى خطورة هذه العملية لما تضمره من إمكانية طمر البحيرة أو ما تبقى منها، مما يترتب عليه من نتائج جد وخيمة على هذا الموقع الطبيعي والأثري.

كما جدد المرصد من خلال مواقفه ومراسلاته ولقاءاته بالمسؤولين، بمناسبة تقديم مذكرته حول تصميم التهيئة السنة المنصرمة، على ضرورة تأهيل الموقع وحمايته وجعله قطبا بيئيا وأثريا مندمجا على مستوى مقاطعة مغوغة.

طمر بحيرة ملابطا (مصب واد الملالح)

بحيرة سيدي قاسم

صور حديثة توضح الوضعية الحالية لبحيرة سيدي قاسم

الإكراهات

كباقي المناطق الرطبة المتواجدة بالمجال الحضري، تعاني بحيرة سيدي قاسم من الإهمال والتلوث والمد العمراني، حيث أن قرب هذه البحيرة من الساحل ومن بعض التجمعات السكنية، إضافة إلى أهمية العقار المحيط بها، شجع البعض إلى الزحف بمحاذاتها في تجاهل للأهمية الإيكولوجية و البيئية الذي تمثله.

زوم على المنطقة الرطبة لتهدارت المصنفة ضمن لائحة رامسار

المنطقة الرطبة تهدارت

- المساحة: 14000 هكتار.
- صنفت وطنيا سنة 1996 كموقع ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية.
- صنفت دوليا سنة 2005 كموقع رامسار.

المؤهلات الثقافية

- التراث الثقافي: الزي، الأثاث، الطبخ، التقاليد...

- المواقع والآثار التاريخية:
- بقايا أحواض تمليح السمك على الضفة اليمنى لواد تهدارت ترجع للقرن 4 ق.م.
- عين الحمام، بقايا حمام روماني.
- مسجد حجر النحل المتميز بصومعته الأندلسية .

المؤهلات الطبيعية

- المناظر الطبيعية: البحر، الواد، البحيرة، الجبل، الغابة...
- التنوع البيولوجي الحيواني: الطيور (الحبارى الملتحية)، الأسماك والكائنات المجهرية، 31 صنف من اللبونات
- التنوع البيولوجي النباتي: حسب الأوساط البيئية (البرية، البحرية، والمائية)
- رؤية الطيور التي تستوطن المنطقة كالحبارى الملتحية التي توجد فقط في هذه البقعة من القارة الإفريقية وهي من بين أولويات الاتحاد العالمي لصون الطبيعة UICN.

صور تبرز الغنى الطبيعي والإكولوجي لمنطقة تهدارت

المخاطر

هناك العديد من المخاطر التي تحيط بمنطقة تهدارت وتشكل خطراً كبيراً على ثروتها الإيكولوجية والبيئية، وتتسبب في انقراض الحيوانات والطيور النادرة التي تعيش في محيطها، ولعل أخطرها هو تواجد المحطة الحرارية على مصب واد تهدارت، بما تشكله من مخاطر بيئية ومساهمة في تلوث الهواء والمحيط القريب من المنطقة.

إضافة إلى ذلك، ظهرت مؤخراً العديد من التهديدات الأخرى المرتبطة بالزحف العمراني، و إنشاء بعض المنشئات الصناعية، و الترخيص لبعض المقالع (الحجر والرمال)، و السماح بالرعي الجائر، وقطع الأشجار المتواجدة بالمنطقة، ورمي الأزبال، والواد الحار. حيث لم تشفع للمنطقة تصنيفها ضمن اتفاقية رمسار للحيلولة دون ظهور هذه التهديدات.

الاستثمار الأمثل

ومن المقترحات التي نفردها في هذا الجزء من أجل استثمار أفضل للمنطقة، كواحدة من الحلول من أجل تنمية مستدامة للمنطقة، نقترح تثمين وتطوير المشاريع المنتجة والمسوقة للنباتات العطرية والطبية الكثيرة والمتنوعة بالمنطقة، إضافة إلى تشجيع تربية النحل، والزراعة الإيكولوجية، والاستثمار في السياحة الإيكولوجية.

الإكراهات:

- قرب المحطة الحرارية لتهدارت
- ندرة الطيور التي كانت تملأ هذا المكان، ربما لقلة الغذاء من جراء تغير الطبيعة الكميائية والفزيائية للمياه،
- تأثر النباتات المحاذية للمحطة التي لم يبق منها سوى الهيكل بعد ان فقدت أوراقها.
- كذلك ندرة الطيور قرب معمل الألياف بدوار حجر النحل ونخشى من تلوث التربة والمياه بنفايات المصنع خاصة وأن هذه المنطقة تعد ملاذا لطائر الحبارى الملتحية المهدد بالانقراض والذي تعرف أعداده تناقصا سنة بعد أخرى.
- الاستغلال المفرط للمياه من طرف ضيعة تربية الأسماك بحجر النحل، والذي حرم بعض التجمعات السكنية من الماء وأصبحت الضاية المتواجدة هناك شبه جافة من فرط ضخ المياه للضيعة المذكورة .

المحطة الحرارية تاهدارت ومعمل الألياف الصناعية

صور مضخات عملاقة لجلب المياه لضيعة تربية الأسماك بدوار حجر النحل

جفاف البحيرة القريبة من ضيعة تربية الأحياء المائية وزحف الرمال على طول الشريط الساحلي لتهدارت

3 تحديات المناطق الرطبة

إن المناطق الرطبة الموجودة بهذا الإقليم تعرضت وما زالت تتعرض للاستنزاف والتدهور حيث اختفى البعض منها وتقلصت مساحات بعضها وسنتطرق بالتحليل الدقيق لمنطقتين تعتبران الأكثر أهمية وهي : المنطقة الرطبة لتهدارت وبحيرة سيدي قاسم

بحيرة سيدي قاسم :

هذه البحيرة الطبيعية التي تعد من المناطق الرطبة المعروفة وطنيا والتي تشهد إقبالا مكثفا لأنواع متعددة من الطيور المهاجرة، قد تعرضت في السنوات الأخيرة لاستنزاف قوي من طرف بعض الخواص الذين يسعون إلى تملك عقارها والعمل على فتحه أمام التعمير. ومن أجل هذه الغاية كانت تستقبل يوميا مئات الشاحنات محملة بالأتربة والردم من أجل طمرها وتحويلها إلى أراض صالحة للبناء. وقد كان لذلك أثر جلي على بنيتها وطبيعة تضاريسها بعد امتلائها بالأتربة، حيث جفت مياهها، وذهب غطاؤها النباتي الفريد المشكل من نبات السمار، ونبات البردي الذي كان يستغل منذ القدم في تسقيف أسطح المنازل بمنطقة فحص طنجة. وقد كانت الأراضي المرتبطة بالبحيرة تمتد على مساحات شاسعة يحدها البحر غربا ومطار طنجة شرقا. وظلت تابعة لأوقاف ضريح سيدي قاسم الذي يُطل على المنطقة انطلاقا من مرتفع قرية الحجريين. لكن هذه المساحة ظلت تتقلص بالتدريج بعد توسيع المطار في بداية السبعينات بعد ضمه لمساحات واسعة من البحيرة، مما ساهم في تغيير ملامحها بنسبة كبيرة. وازدادت المشكل مع إنشاء المنطقة الحرة التي اكتسحت مساحات واسعة ولا زالت تتسع إلى الآن دون توقف.

المنطقة الرطبة لتهدارت

تصنيف هذه المنطقة ضمن لائحة رامسار جنبها التعرض للعديد من التهديدات التي تعرضت لها المناطق الرطبة الأخرى للإقليم، مع ذلك نثير الانتباه إلى التأخر في إعداد تصميم للتهيئة خاص بالمنطقة وغياب مركز للتربية البيئية بها، إضافة إلى إنشاء المطرح الجديد بالقرب من المنطقة في ظل غياب المعلومة المتعلقة بدراسة التأثير على البيئة المنجزة في إطار المشروع، الشيء الذي يمكن أن يؤثر سلبا (إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تسرب الليكسيفيا) على مياه الفرشاة المائية شرف العقاب القريبة من المنطقة، والتي تعد ذات أهمية استراتيجية كبرى للإقليم، والمزود الرئيسي للمدينة بالموارد المائية.

نسجل كذلك استمرار سرقة الرمال من الشواطئ المحاذية والتي تكون عادة على شكل كثبان مثبتة بأنواع نباتية مستوطنة ومتكيفة مع هذا الوسط مما أدى إلى زحف الرمال الذي يهدد بتمعدن هذه المنطقة وتراجع التنوع البيولوجي الفريد من نوعه لتنوع الأوساط والمواطن البيئية.

من أجل الحفاظ على ما تبق من المناطق الرطبة:

تواجه المناطق الرطبة، على المستوى المحلي والوطني، العديد من التحديات والإكراهات ذات الطابع البيئي المرتبط بالتغيرات المناخية، إلا أن هناك الكثير من المخاطر المرتبطة بالأنشطة البشرية وبالزحف العمراني.

ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المناطق من الناحية البيئية والإيكولوجية والاقتصادية، أعطت الدولة والهيئات الدولية المعنية بالمحافظة على هذه المناطق أهمية خاصة لهذه المناطق وأدرجتها في العديد من التصنيفات بمعايير بيئية وإيكولوجية بغية الحفاظ عليها وعلى التنوع البيلوجي الذي غالباً ما تتميز به.

في هذا الصدد، ومن أجل الحفاظ على ما تبقى من هذه المناطق الرطبة، فإننا في مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، نقترح مجموعة من التوصيات والآليات، التي نعتقد أنها قد تساهم في ضمان استمرارية الحياة داخل وفي محيط هذه المناطق، حيث نقترح ما يلي:

على المستوى المحلي:

- تشجير محيط بحيرة سد سيدي امغاير.
- ضرورة إدماج منطقة سد سيدي مغاير في برنامج النهوض بالقطاع السياحي والبيئي للمدينة وكذلك كرافعة للتنمية بالمنطقة المحيطة، عن طريق تأهيل المنطقة لتصبح بديلا ومكملا للدور الذي تقوم به منطقة الرميلات كمتنفس للساكنة الطنجية، وخصوصا ساكنة الأحياء المجاورة (بوخالف، الزياتن، مسنانة...)
- القيام بتحليل المياه والتربة قرب المحطة الحرارية لتهدارت ومصنع الألياف.
- التعجيل بتصنيف بحيرة سيدي قاسم للحفاظ على ما تبقى منها، نظرا لأهميتها الإيكولوجية.
- التعجيل بتنزيل المخطط الوطني لتدبير المناطق الرطبة على المستوى الجهوي

على المستوى الجهوي والوطني

1. فيما يخص تدبير المناطق الرطبة

- ضرورة إعداد تصاميم التهيئة للمناطق الرطبة، كما هو الشأن بالنسبة للمرجة الزرقاء، خنيفيس واللكوس، بتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الغير الحكومية المتخصصة.
- التعاقد مع المنظمات الغير الحكومية لتدبير المناطق الرطبة، كما هو الشأن بموقع رامسار لسيدي بوغابة، الذي أسند تدبيره إلى جمعية الرفق بالحيوانات والمحافظة على الطبيعة. والتي تعد تجربة ناجحة في مجال تدبير المناطق الرطبة.
- خلق المركز الوطني للمناطق الرطبة، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف تنسيق الجهود المبذولة بين مختلف المتدخلين على الصعيد الوطني والدولي في مجال تدبير المناطق الرطبة .
- خلق لجنة وطنية للمناطق الرطبة، تضم القطاعات ذات الصلة بالمحافظة على المناطق الرطبة .
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة الأطر المشرفة على تدبير المناطق الرطبة في إطار

2. فيما يخص الاستغلال المعقلن وتنمية المناطق الرطبة

- إنجاز مشاريع تنموية بالمناطق الرطبة، تشرك المجتمع المدني والساكنة المحلية، تهدف إلى تثمين هذه المنظومات ذات الأهمية الإيكولوجية والسوسيواقتصادية، عن طريق تنمية السياحة البيئية وتنمية الأنشطة المذرة للدخل .
- خلق مراكز الاستقبال والإرشاد السياحي بالمناطق الرطبة، وتكوين المرشدين السياحيين .
- تأطير الساكنة المحلية في مجال تنمية السياحة البيئية وإنجاز مشاريع ذاتية تنموية.

3. في مجال التحسيس والتربية البيئية

- خلق مراكز للتربية البيئية بالمناطق الرطبة) سيدي بوغابة، المنتزهات الوطنية(.....
- تنظيم تظاهرات سنوية، بهدف تحسيس المسؤولين والساكنة بدور وأهمية المناطق الرطبة) تخليد اليوم العالمي للمناطق الرطبة، تنظيم لقاءات علمية (.....
- إعداد برامج للتربية البيئة لفائدة المدارس التعليمية المجاورة للمنطقة الرطبة بشراكة مع مندوبية وزارة التربية الوطنية.
- إعداد برامج تلفزية وإذاعية حول أهمية المناطق الرطبة.

4. التعاون الدولي وتبادل الخبرات

- خلق شبكة للمناطق الرطبة لدول شمال إفريقيا وتقديم مشاريع مشتركة.
- المشاركة في الاجتماعات الإقليمية لتنسيق المواقف حول المناطق الرطبة (افريقيا، حوض البحر الأبيض المتوسط).
- إنجاز مشاريع بمشاركة مع المنظمات الدولية.

المواقع والمآثر التاريخية بطنجة

marsadtanger.org

تقديم عام لواقع المآثر التاريخية بطنجة

يأتي التقرير السنوي السادس لمرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية في سياق متميز طبع سنة 2017، حيث استمرت أشغال الترميم الخاصة بسور المدينة العتيقة وبعض أبوابها الرئيسية، كما تم الانتهاء من إصلاح العديد من المواقع خارج الأسوار. وفي نفس الوقت استمرت الدينامية المتسارعة المتعلقة بتقييد مجموعة من المباني التاريخية بالمدينة ضمن سجل التراث الوطني، موازاة مع مشروع تسجيل طنجة ضمن التراث الإنساني العالمي لليونسكو، برعاية منظمة اليونسكو ومؤسسات رسمية (وزارة الثقافة، وكالة إنعاش وتنمية الشمال، ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة وجماعة طنجة)، وبمشاركة

العديد من جمعيات المجتمع المدني وعلى رأسها مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة.

استمر المرصد في إيلاء ملف المآثر التاريخية العناية اللازمة، مواكبةً منه لمختلف أوراش الإصلاح والترميم التي تطال المدينة القديمة والعديد من المواقع الأثرية سواء بمدينة طنجة أو بمحيطها الذي يمتد إلى القصر الصغير وأصيلا، بحكم تواجد مواقع أثرية قديمة إلى جانب آثار إسلامية متميزة. ويتجسد اشتغال المرصد على مستوى ملف المآثر التاريخية من خلال تثمين مختلف مشاريع الترميم، وطلبات التصنيف والتقييد في سجل التراث الوطني. لكنه في نفس الوقت ينبه إلى العديد من الاختلالات والمخاطر التي تهدد البنايات التاريخية والمواقع الأثرية. ويعتمد في ذلك على ما راكمه من قاعدة معطيات متينة خاصة بوضعية البنايات التاريخية داخل أسوار المدينة العتيقة وخارجها، مع حرصه بالتعريف بالقيمة المتفردة لكل بناية تاريخية أو موقع أثري، مساهمة منه في دعم السياحة الثقافية وتثمين التراث المادي والغير المادي في نفس الآن. ووعيا منه بأهمية الموروث الثقافي بجميع أنواعه في الحفاظ على الذاكرة والهوية والأصالة التي تُميز مدينة طنجة، يسعى المرصد إلى الحفاظ على الموروث الثقافي، من خلال التنبيه إلى مختلف الاختلالات التي تهدده، من إهمال وترامي عليه، والتعرض للانهيار الجزئي أو الكلي بفعل التقادم وغياب تدخلات حقيقية لمباشرة أعمال الترميم.

تنصب جهود مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة في مجال المحافظة على التراث الحضاري على مبدأ الترافع، ويقتضي هذا المبدأ رصد واقع المآثر التاريخية بطنجة، وإعداد تقارير عن حالتها الراهنة، وإنجاز قاعدة معطيات عنها تجمع بين ما هو وثائقي وما هو ميداني، ثم إعداد لائحة ودليل لمختلف المآثر التاريخية وتصنيفها حسب التسلسل الكرونولوجي. وقد مكنته هذه المنهجية من التدخل لدى مختلف الجهات والمؤسسات التي لها علاقة بالمآثر التاريخية، سواء لإثارة الانتباه أو للتدخل العاجل لمباشرة عمليات الترميم والإصلاح، أو الدعوة إلى تصنيف العديد من المآثر ذات القيمة الحضارية الكبرى ضمن التراث الوطني بداية، وضمن التراث الإنساني العالمي لليونسكو ثانيا. كما يترافع المرصد من أجل إدماج مختلف المآثر التاريخية في التنمية السياحية المستدامة بما يعود بالنفع على الساكنة أولا، ويضمن الحفاظ والصيانة للموروث الثقافي ثانيا.

من خلال ما سبق ستتمحور منهجية العمل الخاصة بالتقرير السنوي السادس لحالة المآثر التاريخية لسنة 2017، باعتماد نفس المنهجية السابقة مع إضافة بعض المحاور المستجدة، ويتمثل ذلك من خلال التالي:

- تقديم معطيات عامة مركزة عن أهم المحطات التاريخية بطنجة من فترة ما قبل التاريخ إلى فترة التدويل وذلك لإبراز الغِنى والتنوع الذي تتفرد به طنجة على مستوى المآثر التاريخية.
- تشخيص الوضعية الحالية للتراث بطنجة على مستوى المباني والمواقع الأثرية مع تقديم نبذة تاريخية مركزة عن كل موقع أثري أو بناية تاريخية، خاصة التي توجد في وضعية صعبة تستدعي التدخل العاجل.
- تحديد المواقع والمباني التاريخية المسجلة كتراث وطني، أو التي تنتظر تسجيلها ضمن لائحة التراث الوطني.
- إنجاز جداول ومبيانات إحصائية حول عدد المباني التاريخية التي أدرجت ضمن التراث الوطني.
- القيام بجرد عام لمختلف المراسلات والبلاغات الخاصة التي أصدرها المرصد منذ تأسيسه إلى غاية سنة 2017 حول حالة المآثر التاريخية.
- تقديم مقترحات وتوجيهات لصيانة التراث بطنجة.

1 معطيات عامة عن أهم المحطات التاريخية بطنجة

دأب المرصد على تقديم معطيات تاريخية هامة عن تاريخ طنجة، وعيا منه بأهمية توفير المعطيات التاريخية في نشر الوعي بالأهمية الحضارية للمدينة. حيث أنها تحتل أهمية بالغة في تاريخ المغرب القديم والحديث، وترجع هذه الأهمية بالأساس لموقعها الاستراتيجي الذي أهلها للقيام بأدوار تاريخية بحوض البحر المتوسط. فهي تطل على واجهتين بحريتين، كما تشكل في نفس الآن أقرب المناطق الإفريقية إلى أوربا. ومكنها موقعها الاستراتيجي، من أن تصبح فضاء حضاريا فريدا ومتميزا، حيث شهدت تعاقب حضارات عديدة خلفت تراثا ثقافيا غنيا ومتنوعا بالمدينة القديمة ونواحيها، كما تركت بصمات واضحة على السكان وأسلوب عيشهم ولكنتهم. غير أنه تجدر الإشارة إلى صعوبة البحث في تاريخ مآثر طنجة لاعتبارات عديدة أهمها، تعاقب حضارات وجماعات بشرية استقرت بطنجة، لكنها استقرت في نفس الموقع الحالي للمدينة، مما ضيع رصيدا أثريا وتاريخيا لفترة تاريخية مهمة للمدينة، كما أن التاريخ القديم لطنجة يكتنفه غموض كبير على مستوى المصادر والمراجع، مما يجعل الباب مشرعا أمام الأسطورة، وأمام روايات أخرى تتناقض وتتضارب أكثر مما تقدم لنا من معلومات تاريخية مفيدة. غير أنه في جميع الأحوال يتوجب تجميع النزر اليسير من المعلومات التاريخية خاصة القديمة منها لدورها في الحفاظ على الذاكرة التاريخية لطنجة وتعزيز الرصيد التاريخي للساكنة، بحيث يحرص المرصد على توفير قاعدة من المعطيات التاريخية حول طنجة وتبسيطها وتعميمها سواء لأبناء المدينة أو زائريها أو المهتمين بها.

ولا يفوتنا هنا التذكير بأبرز المحطات التاريخية التي مرت منها طنجة، بدءا من التاريخ القديم، ثم الأسطورة وفترة الممالك الأمازيغية، ثم الفترة الفينيقية والرومانية ثم الإسلامية ثم البرتغالية ثم الإنجليزية إلى غاية تحويل طنجة لمنطقة دولية إلى غاية استقلالها ورجوعها إلى حضن الوطن سنة 1956. وتشكل هذه المحطات التاريخية كما سبقت الإشارة إلى ذلك غنى تاريخي وإشعاع حضاري وفضاء للعيش المشترك، وأصالة متفردة تميزها عن باقي المدن التاريخية المغربية. وسنقدم من خلال التالي شذرات عن بعض المحطات التاريخية التي مرت منها طنجة:

- **فترة ما قبل التاريخ**: تشير الدراسة الطوبونيمية الخاصة بتحديد أسماء المناطق، والتي تقوم على أساس دراسات لغوية وتاريخية لأصل وأسماء المواقع، إلى وجود تطابقات لبعض الأسماء بنواحي طنجة ترتبط بأبناء نوح وحفدته، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال بعض النصوص التوراتية، غير أن اسم طنجة يغيب عن هذه المطابقات الطوبونيمية. وإذا ما تجاوزنا النص التوراتي فإننا نجد اسم طنجة يحضر في الأسطورة التي تقول أن هرقل صاحب الأعمال الاثني عشر جاء باحثا عن تفاح الهسبيريد، وأن أنطي كان حارسا لجنّة الهيسبيريد، فكان ينبغي عليه قتله، وليتزوج أرملته طينجي. وارتبط اسم طنجة كذلك بقصة الطوفان.

من أبرز الصعوبات التي تعترض البحث التاريخي والأركيولوجي بطنجة، أن مختلف الجماعات البشرية التي استوطنت بها، استقرت فوق بقايا الجماعات البشرية التي سبقتها، لذا نجد أن المدينة العتيقة مشيدة فوق بقايا حضارات قديمة. وعلى العموم وبالاعتماد على أبحاث أركيولوجية سبق وأن أُنجزت أواخر القرن التاسع عشر أو خلال فترة الاستقلال[26]، وكذا بعض الدراسات العلمية المتميزة[27]، يرجع الاستيطان البشري بطنجة إلى العصر الحجري القديم (Paléothique)، ثم العصر الحجري الوسيط (Le Mésolithique)، والعصر الحجري المصقول (Le Néolithique)، ثم العصر البرونزي (L'âge du bronze). ويمكن الوقوف على هذه الفترات بزيارة متحف القصبة للثقافات المتوسطية، الذي يتوفر على لُقى أثرية متميزة عن هذه الفترات المهمة من تاريخ طنجة والتي تُبين قدم الاستيطان البشري بها. كما أن طنجة تحتضن مواقع أركيولوجية تعتبر مصدرا لهذه اللقى، كموقع أشقار الذي عثر به على صوانات منحوتة وعظام منجورة وكسارات فخارية، كما عثر على آثار ضريحية ترجع إلى العصر الميغاليتي أي فترة ما قبل التاريخ، وتتمثل في أنصاب حجرية على شكل دائرة، بمنطقة بوخالف وتلال المرس ومنطقة مزورة التي لا زالت تنتصب فيها هذه الأوتاد، كما توجد وسطها صناديق للدفن.

[25] Tissot, Charles Joseph (1828-1884). Recherches sur la géographie comparée de la Maurétanie tingitane, Paris, Imprimeries nationale, 1877.

[26] Ponsich, M, & Tarradell. M ; Garum et industries antique le Salaison en méditerranée occidentale, bibliothèque de l'ecole des hautes études hispaniques, t 17, Paris 1965 -

[27] مجلة امل

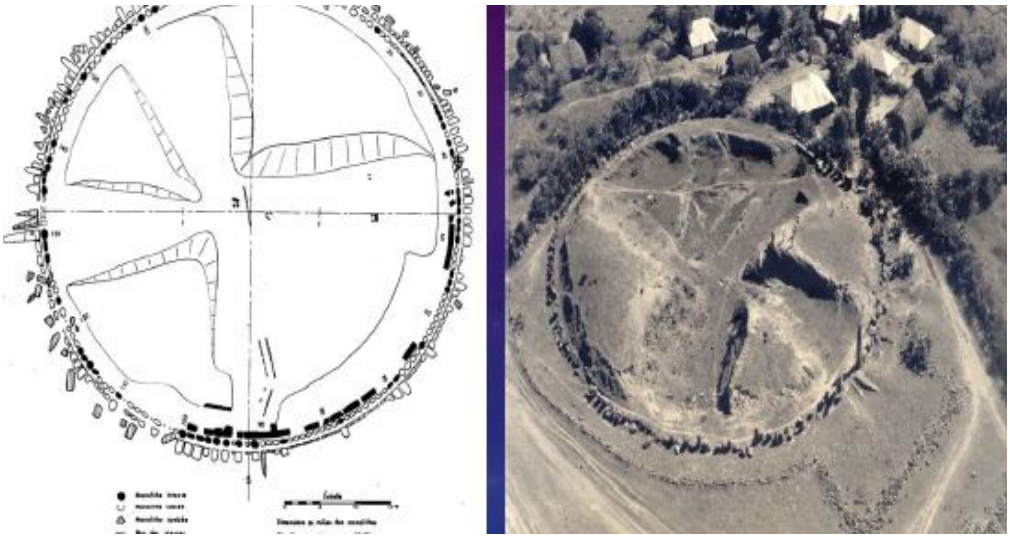

صورة جوية لموقع مدينة كوطا مأخوذة من الأنترنيت

- **الفترة الفينيقية الرومانية:** تعتبر العديد من الأبحاث التاريخية أن طنجة دخلت التاريخ بمجرد وصول الفينيقيين إليها، حيث أسسوا نواة طنجة في موضعها الحالي كمركز تجاري، بمجرد وصولهم إليها حوالي 1450 قبل الميلاد[28] ، وخلف الفينيقيون العديد من الآثار لا زالت بارزة إلى غاية الآن وأبرزها: المقبرة البونية برأس هضبة مرشان، والمقبرة المنحوتة على الصخر بهضبة الحافة، ومدينة كوطا التي أسسوها برأس أشقار والتي اعتبرت منطقة صناعية رائدة خلال تلك الفترة التاريخية تخصصت في صناعة وتصبير السمك وإنتاج مادة الكاروم التي كانت تصدر إلى روما، إلى جانب العديد من النقوش والكتابات، واستخراج صباغة الأرجوان التي اشتهر بها الفينيقيون. وقد خَلف القرطاجيون الفينيقيون انطلاقا من 530 قبل الميلاد، لكن لا يعرف عن وجودهم بطنجة سوى ما رشح عن رحلة حانون الذي ذكر طنجة، كما نظم القرطاجيون القطاع الزراعي وأنشؤوا العديد من الأفران الفخارية بنواحي طنجة (أفران القواس بمنطقة بريش).

المقبرة البونية برأس هضبة مرشان

بعد سقوط قرطاجة سنة 146 قبل الميلاد، ظهرت بالشمال الإفريقي ممالك أمازيغية، أشهرها مملكة نوميديا شرقا ومملكة موريطانيا غربا وعاصمتها طنجة، مع العلم أن مملكة موريطانيا خضعت للنفوذ الروماني، وتجدر الإشارة إلى تأسيس مملكة نوميديا شرقا ومملكة موريطانيا غربا ليقوم بعد ذلك الملك الأمازيغي بتوحيد المملكتين. لكن الأمازيغ سيدخلون في مواجهات مباشرة ضد الرومان مما سيؤدي في الأخير إلى وقوعهم تحت سيطرتهم

[28] Bellaires, Michaux, villes et tribus du Maroc, Tanger et sa zone, v7, Résidence générale de la République française au Maroc. 1921, P. 34.

الفترة الإسلامية: يُرجح أن الفتح الإسلامي وصل إلى طنجة ابتداء من سنة 62 هـ/682م، خلال فترة الخليفة الأموي الثاني اليزيد بن معاوية و ذلك على يد عقبة بن نافع، وبعد وصول موسى بن نصير لطنجة سنة 700م وتوليته لطارق بن زياد عليها سنة 707م، تحولت طنجة خلال الفترة الإسلامية إلى عاصمة للمغرب الإسلامي ومكان تجمع الجنود وإعادة توجيههم سواء نحو الأندلس أو نحو العمق المغربي، فتطورت المدينة عمرانيا بفعل الحاجة إلى توفير مختلف المرافق من مساكن وأسواق ومساجد. غير أن إرهاق سكان المغرب بالضرائب ساهم في نشوء ثورة ضد النفوذ الأموي بالمغرب عامة، ممهدا الطريق أمام الدولة الإدريسية، حيث ستخضع طنجة إلى مختلف الدول التي قامت بالمغرب إلى غاية فترة الدولة العلوية.

الفترة البرتغالية ثم الفترة الإنجليزية: بعد محاولات عديدة وتحت حكم الملك البرتغالي ألفونسو الخامس، تمكن البرتغاليون من السيطرة على طنجة سنة 1471م، ولحماية المدينة من هجومات المغاربة أحاطها البرتغاليون بسور وأبراج لازالت قائمة إلى غاية الآن. وتزامن ذلك مع تنامي أطماع الممالك الأوربية للسيطرة على مناطق جديدة ونشوء نزاعات فيما بينها، ولتجنب مخاطر النزاعات كانت تسعى إلى عقد تحالفات، ولضمان استمرار التحالف كانت تربط ذلك بعلاقة مصاهرة. هكذا أصبحت طنجة منذ سنة 1662م من ممتلكات إنجلترا حيث قدمتها البرتغال كمهر الأميرة (كاثرين دي لابريكانس) للملك الانجليزي شارل الثاني. لكن التواجد الانجليزي لن يستمر طويلا حيث سيتمكن العلويون من تحرير المدينة بقيادة السلطان مولاي إسماعيل سنة 1684م.

الفترة الحديثة والمعاصرة: رغبةً من السلطان المغربي محمد بن عبد الله في تطوير المغرب وتعزيز انفتاحه، قرر تركيز التواجد الأجنبي بمدينة طنجة لتبدأ المدينة في لعب دور متميز، حيث ستصبح عاصمة دبلوماسية للمغرب. ونظرا لتزايد عدد السكان الأجانب بطنجة، ونمو مصالحهم بها، ظهرت الحاجة إلى نشوء مؤسسات لترعى مصالحهم، وتَمثل ذلك في مؤسسات صحية وبلدية اعتبرت النواة الأولى لنظام التدويل الذي ستخضع له طنجة مع بداية القرن العشرين[29] . كما أنشأ المخزن المغربي دار النيابة السعيدة التي مارست أدوارا دبلوماسية مهمة جديدة بصمت تاريخ طنجة بصفة خاصة والمغرب بصفة عامة.

وقد شكل القرن التاسع عشر تنافسا كبيرا بين الدول الامبريالية الساعية إلى السيطرة على مناطق جديدة لتوفير المواد الأولية والأسواق الاستهلاكية، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لطنجة عقدت الدول الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا، اتفاقيات ثنائية لتحديد مستقبل طنجة، والحرص على عدم وقوعها بين يدي أي دولة استعمارية، ليتم الاتفاق على إخضاعها للنظام الدولي المشترك بتاريخ 18 دجنبر 1923. وتحكمت ظروف الحرب العالمية الثانية وانشغال فرنسا وبريطانيا بها، إلى استغلال إسبانيا لذلك واحتلالها لمدينة طنجة طيلة فترة الحرب من 1940 إلى غاية 1945، تاريخ إرجاع النظام الدولي إلى طنجة. واستمر النظام الدولي بعد ذلك إلى غاية سنة الاستقلال 1956، ورجوع المدينة إلى حضن الوطن، وليتم تقديم العهد الملكي سنة 1957، والذي يضمن حفاظ طنجة على بعض خصائص التنظيم الدولي خاصة في الميدان الاقتصادي. وتعتبر الفترة الحديثة في تاريخ طنجة سواء خلال القرن التاسع عشر أو الفترة الدولية الممتدة من 1923 إلى 1956، غاية في الأهمية لما خلفته من مباني تاريخية وعمران متميز ومتنوع تحتاج إلى عناية فائقة لحفظ الذاكرة واستثمارها في التنمية المستدامة.

2 تشخيص الوضعية الحالية للمآثر التاريخية بطنجة

أ. التعريف ببعض المواقع التاريخية التي توجد في وضعية صعبة وتستدعي التدخل العاجل.

الموقع الأركيولوجي وتد مزورة:

سبق أن تطرقنا في التقرير السابق إلى أهمية هذا الموقع الأركيولوجي الذي يقع في قبيلة امزورة التابعة لمدشر الشواهد بجماعة أربعاء عياشة إقليم العرائش. ورغم ما يشكله الموقع من أهمية تاريخية فريدة من نوعها، يمكن أن تشكل مسارا

[29] خلوق التمسماني عبد العزيز، ملامح من تاريخ طنجة المعاصر، سليكي إخوان، ط. الأولى، 1996.

سياحيا متميزا، إلا أنه لا زال عرضة للإهمال والترامي عليه، وهو ما يستدعي وضع خطة مستعجلة لمباشرة عمليات حفظه وتأهيله، وإدخاله ضمن المزارات السياحية بالمنطقة. فرغم إحاطته بسور، إلا أنه لا زال خارج المسار السياحي، إلى جانب غياب اللافتات التشويرية الخاصة بالموقع واهتراء الطريق المؤدية له. كما أن العديد من مكونات الموقع الأركيولوجي من نصب وأوتاد حجرية بقيت خارج السور كما يوجد البعض منها ضمن ممتلكات الخواص المحيطين بالموقع.

صور لموقع وتد مزورة

الموقع الأركيولوجي لمدينة كوطا الأثرية:

رغم الترافع المستمر للمرصد على مستوى المدينة الصناعية الفينيقية (كوطا) الأثرية التي تقع بمحاذاة مغارة هرقل بمنطقة أشقار، من خلال مراسلات وبيانات، فإن الموقع لازال على حاله ضمن ملكية خواص، فرغم الأهمية الاستثنائية لهذا الموقع الأثري[30] ، إلا أنه لا زال مسيجا وغير متاح لساكنة طنجة وزوارها. ويطالب مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية السلطات والمؤسسات الوصية على قطاع الآثار بتحمل مسؤوليتها لرفع الحصار المفروض قسرا على الموقع وفتحه أمام العموم، باعتباره إرثا تاريخيا مشتركا بين جميع المغاربة. كما يتساءل المرصد باستغراب عن الظروف التي تم خلالها ضم الموقع الأركيولوجي ضمن أملاك خاصة.

صور للموقع الأثري مدينة كوطا مأخودة من الأنترنيت

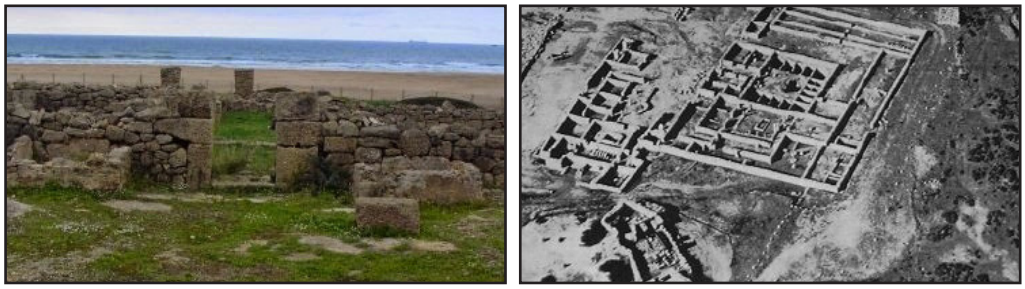

الموقع الأثري قصبة غيلان:

بعد ترافع المرصد عن هذا الموقع الأثري الذي يرجع بناؤه إلى سنة 1664م، ويعتبر شاهدا عن المقاومة المغربية للاحتلال الإنجليزي لمدينة طنجة (1662م- 1684م)[31] ، فقد سبق المرصد التنبيه للحالة التي يوجد عليها الموقع الأثري من إهمال وتعرضه لرمي مخلفات البناء أو تحويله لورش مفتوح لبعض الأشغال، إضافة إلى الوضعية المزرية لمدافعه الأثرية التي كانت تتواجد به. ويسجل المرصد بارتياح كبير تصنيف هذا الموقع الأثري ضمن سجل التراث الوطني، بعد طلب التقييد الذي تقدمت به جمعية خريجي المعهد الوطني لعلوم الآثار بتاريخ 15 نونبر 2007[32]. لكن المرصد يسجل في نفس الآن قلقه من استمرار الإهمال بالموقع، وضرورة التفكير الجدي في إعادة ضم جزء من القلعة إليه، والذي سبق أن فصل عنه بعد عملية شق طريق، و إنشاء إقامة سكنية ومسبح خاص بمحاذاته. لذا ومن أجل تجاوز حالة الإهمال يدعو

30 Bellaires, Michaux, villes et tribus du Maroc, ..., op. cit. Pp. 71-79.
31 نعيمة الخطيب بوجيبار، "صناعات الصيد البحري القديمة"، مذكرات من التراث المغربي، الجزء الأول: 40ه/660م، ميلاد مركز حضاري، مطبوعات (1984 (Nord organisation، صص. 182-177.
32 الجريدة الرسمية، عدد 6640 بتاريخ 18 يناير 2018

المرصد إلى تسييجه وإعداد يافطات تعريفية بقيمته التاريخية، ومباشرة عملية تأهيله كموقع أثري متميز لعب أدوارا مهمة في تاريخ المغرب خلال القرن 17م.

ما تبقى من قصبة غيلان

دار النيابة:

تمثل هذه المؤسسة مورثا تراثيا ماديا، تختزل التاريخ الدبلوماسي للمغرب ككل خلال القرن التاسع عشر، مما أهلها من أن تصبح أول وزارة للخارجية بالنسبة للمغرب. ويرجع ذلك إلى مهام النيابة عن السلطان في مفاوضة الأجانب وتوقيع اتفاقيات كبرى كان لها وقع حاسم على مصير المغرب خلال القرن 19م. وبعد توقيف دار النيابة عن عملها مارست أدوارا بلدية متنوعة، إلى غاية إغلاقها شهر دجنبر 2016 بعد ظهور خطر انهيار البناية. وتسعى العديد من الجهات الرسمية والمدنية إلى إعادة تأهيل البناية وصيانتها واعتبارها مزارا سياحيا يعبر عن تاريخ الدبلوماسية المغربية. خاصة وأن البناية تتموقع على مسار سياحي يربط بين الميناء الترفيهي الجديد بطنجة وعمق المدينة القديمة.

ورغم الوعود التي قدمتها مختلف الجهات الوصية على الآثار بالمدينة، فإن بناية دار النيابة لازالت مغلقة ومهددة إلى غاية الآن بالانهيار الجزئي أو الكلي، وهو ما يستدعي التدخل العاجل لمباشرة أعمال الترميم والإصلاح وتوظيفها بما يخدم المحافظة على الذاكرة التاريخية والتنمية السياحية.

صور لدار البناية

الموقع الأثري زليل:

يتواجد موقع زليل الأثري المعروف بمنطقة "الدشر الجديد" بجماعة أحد الغربية (إقليم أصيلا)، على بعد 13 كلم شمال شرق مدينة أصيلا و 31 كلم من مدينة طنجة. ويعتبر هذا الموقع من أبرز المستعمرات التي أنشأتها الإمبراطورية الرومانية بين سنة 33 و25 ق.م. وشهد موقع زليل تطورا معماريا مهما لازالت آثاره بادية إلى الآن، حيث يمكن التمييز بين القلعة الرئيسية والمسرح الروماني، وحمامات تحمل الطابع الأمازيغي والروماني، والحي الصناعي والتجاري وكنيسة ترجع للفترة المسيحية الأولى. ويتعرض هذا الموقع الأثري للإهمال وغياب التنقيبات الأثرية به، وخطر الترامي عليه بفعل التزايد السكاني المرتفع التي تشهده المنطقة. لكن المرصد عبر عن كبير ارتياحه لقرار وزير الثقافة السيد محمد

الأعرج بتاريخ 29 دجنبر 2017، القاضي بإجراء بحث عمومي من أجل إدراج موقع زليل الأثري في سجل الآثار الوطني[33]. كما أن مختلف المؤسسات الوصية على التراث مطالبة بمباشرة عملية التنقيب بالمنطقة وإظهار المعالم الحضارية لمدينة زليل كأقدم مدينة أمازيغية رومانية شمال المغرب، وإعداد دليل سياحي يعرف به وبدور بناياته، وتوفير البنية التحتية اللازمة خاصة الطرق المعبدة الموصلة للموقع، وإدخال الموقع الأثري ضمن اهتمامات مندوبية السياحة كوجهة سياحية مفتوحة أمام زوار طنجة.

صور للموقع الأثري زيليل

البناية التاريخية فيلا هاريس:

تختزل البناية التاريخية لصاحبها الصحفي بجريدة التايم الشهيرة، البريطاني "والتر هاريس"، العديد من الأحداث التي أثرت في تاريخ المغرب والعالم، فإضافة إلى كونه شاهد على فترة مهمة من تاريخ طنجة قبل وخلال فترة التدويل، فقد كان يستضيف شخصيات دبلوماسية لمختلف الدول، في إطار الصراع الإمبريالي والتنافس على المواقع والتجسس، وتضم البناية التاريخية فضاء طبيعيا تصل مساحته إلى حوالي 9 هكتارات، كما أن البناية نفسها تعتبر تحفة في حد ذاتها، حيث بنيت على الطراز الموريسكي وزين فضاؤها الداخلي بجبص وخشب منقوش وزليج ملون على الجدران.

صور قديمة لفيلا هاريس قبل الهدم

البناية التاريخية بلاصاطورو (ساحة الثيران):

تعتبر هذه المعلمة التاريخية شاهدة على حضور الجالية الإسبانية بطنجة، ورمزا للعيش المشترك والتعدد الثقافي الذي عكسته طنجة خلال مختلف فتراتها التاريخية. وسبق للمرصد أن ترافع للمحافظة على هذه المعلمة من الهدم أو الترامي عليها، بعد تقديم كافة الوثائق الخاصة بالتقييد من طلبات لمختلف المصالح المكلفة بالآثار، وإرفاق ذلك بتصاميم خاصة بالبناية، إلى أن سجلت ضمن سجل التراث الوطني بتاريخ 6 أبريل 2016[34]. غير أن تردي أوضاع البناية أدى إلى إغلاقها، ولا زال الإغلاق مستمرا إلى غاية الآن. ورغم تخصيص مبلغ مالي لمباشرة عملية الصيانة والحفظ، إلا أن المجلس الجماعي حول المبلغ المالي لتسويات عقارية، ولازال المرصد يطالب برد الاعتبار للبناية، وإعادة المبلغ المالي الذي خصص لتأهيلها.

[33] الجريدة الرسمية للملكة المغربية، عدد 6640، بتاريخ 18 يناير 2018.
[34] الجريدة الرسمية للملكة المغربية، عدد 6453، بتاريخ 6 أبريل 2016

صورة قديمة لبلاصا طورو مأخودة من الأنترنيت

ب. تشخيص الوضعية الحالية للتراث بطنجة على مستوى المباني والمواقع الأثرية.

ساهم انطلاق ورشات التفكير الخاصة بتسجيل طنجة ضمن التراث العالمي لليونسكو، في إطلاق دينامية حقيقية تمثلت أساسا في تسجيل العديد من المواقع والبنايات التاريخية في عداد الآثار الوطنية. ومن خلال الرصد والترافع الذي ينهجه مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، يثمن الوتيرة السريعة لعملية التسجيل الذي لحق العديد من المآثر في عداد سجل الآثار الوطني، لكنه في نفس الوقت يقدم ملاحظات حول واقع العديد من المباني التاريخية والمواقع الأثرية التي لا زالت تتعرض إلى الإهمال. مع تسجيل غياب إستراتيجية واضحة للصيانة والترميم والإدماج في الدورة الثقافية والاقتصادية للمدينة. ويرجع ذلك بالأساس إلى تعدد المتدخلين، وصعوبة تحديد المسؤوليات. وقد تفاقم مشكل إهمال البنايات التاريخية خاصة مع ما تشهده جماعة طنجة من مشاكل مالية متفاقمة.

وقد سبق أن أشرنا في التقرير الخامس لسنة 2017، إلى مشكل تعدد المتدخلين، بحيث تختص مصالح وزارة الثقافة من خلال مديريتها الجهوية والإقليمية بملف المآثر التاريخية، بتنسيق مع المصالح الولائية والجماعة الحضرية وكذا الوكالة الحضرية. وأمام تعدد المتدخلين يصعب تحديد المسؤوليات أو نوع التدخلات المناطة بكل مؤسسة، وهو ما يخلق نوعا من الارتباك على مستوى تحديد المسؤوليات عن كل اختلال أو إهمال. ويسجل المرصد في نفس الوقت وعيه بضعف الإمكانيات المادية واللوجيستيكية وقلة الموارد البشرية لدى مديرية الثقافة ومفتشية المآثر والمواقع التاريخية، وضعف القوة القانونية القادرة على فرض تطبيق القانون الخاص بالبناء والإصلاح بالمباني التاريخية وتغيير الملامح المعمارية، وهو ما يفرض تفعيل قانون حماية المآثر 22.80، بما يحافظ على الموروث الثقافي.

وسنعمل من خلال التالي على التركيز على بعض المواقع الأثرية والمباني التاريخية التي تحتاج لتدخل عاجل:

المواقع الأثرية:

سبق للمرصد في التقارير السابقة لفت الانتباه إلى ما تتعرض المواقع الأثرية القديمة من طمس للمعالم وإهمال كبير، وعدم إيلائها المكانة التي تستحقها، وغيابها عن الدلائل والمزارات السياحية للمدينة، ومن أبرز هذه المواقع الأثرية نذكر: نصب مزورة بمدشر مزورة بجماعة أربعاء عياشة، ومنطقة الأقواس، وموقع زليل، وتاهدارت، فالكشف الأثري عن هذه المواقع الأثرية منعدم، كما علتها الأتربة وتتعرض باستمرار للتخريب من قبل أشخاص مجهولين و معلومين، خاصة مع عدم وجود سياج محيط بهذه المواقع الأثرية، أو يافطات تعريفية بأهميتها الأثرية. وازدادت المخاطر مع التزايد السكاني الذي تشهده المنطقة. ويدعو المرصد إلى إطلاق مشاريع بحث إدارية بهدف تحديد حدود هذه المواقع الأثرية والعمل على تسجيلها ضمن لائحة التراث الوطني، في موازاة ما يشهده موقع زليل الأثري نواحي طنجة. كما يذكر المرصد باستمرار حصار الموقع الأثري "كوطا"، فرغم أهمية الموقع الأثري واحتفاظه بمعالم عمرانية متفردة تعود للفترة الفينيقية لازال مسورا وغير متاح للعموم، وهو ما يفرض تدخل السلطات المختصة لفك الحصار عنه وإعادة تأهيله كمزار سياحي يشهد على فترة تاريخية متميزة من تاريخ مدينة طنجة. ومن بين أبرز المواقع الاثرية التي تعرضت للترامي

والإهمال، نذكر الموقع الأثري (الأقواس) الذي تعرض لتخريب ممنهج، خاصة مع التوسع العمراني، وغياب مخطط استراتيجي للحفظ، وعدم تسييجه.

صور توضح حالة الإهمال التي تعرفها أقواس بريش التاريخية

ملف قصبة غيلان:

رغم تصنيف قصبة غيلان ضمن لائحة التراث الوطني، فإن المرصد يعتبر ذلك غير كافي في غياب مشروع على أرض الواقع لمباشرة أعمال الصيانة والترميم، كما يذكر المرصد بضرورة تقديم معلومات عن مآل المدفع الأثري الذي كان بالموقع. كما ينبه في نفس الوقت إلى ضرورة المضي في جعل القصبة موقعا طبيعيا وتراثيا مندمجا من شأنه تعزيز المتنفسات البيئية والتاريخية بالمدينة. لذا فأول ما يطالب به المرصد هو عملية التسييج ثم الترميم والصيانة من أجل تهييئه لاستقبال الزوار.

ملف دار النيابة:

لقد سبق للمرصد من خلال تقارير وبيانات سابقة التنبيه للحالة المزرية التي أصبحت عليها دار النيابة السعيدة، حيث تعرضت جدرانها للتشقق، وأصبحت تواجه خطر الانهيار الجزئي أو الكلي، وهو ما جعل السلطات تخلي مكاتب العدول منها. ورغم الوعود التي قدمت بتأهيل البناية وتحويلها إلى فضاء لحفظ الذاكرة الوطنية والمحلية بطنجة، باعتبار البناية تمثل أول وزارة للخارجية المغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن الواقع كذب جميع الوعود التي قدمت حول تأهيل البناية، ولازال المرصد ينتظر بكثير من القلق مآل هذه البناية التاريخية ويدعو إلى التدخل العاجل لإنقاذها وإدماجها في فضاء الذاكرة التاريخية والتنمية المستدامة باعتبارها مزارا سياحيا متميزا.

صور توضح الحالة المزرية التي أصبحت عليها دار النيابة

حلبة مصارعة الثيران بلاصاطورو:

لا زال المرصد يسجل بكل فخر الجهود التي بذلها من أجل تسجيل البناية ضمن التراث الوطني بتاريخ 9مارس 2016، ورغم وجود غلاف مالي (تركة الدوق دي طوفار) يصل إلى 27 مليون درهم، فقد قام المجلس الجماعي لطنجة، بعقد جلسة استثنائية لتحويل المبلغ المالي إلى تسويات عقارية بتاريخ 14 مارس 2017. وقد سبق أن قدمت جماعة طنجة

وعودا بإعادة النظر في الغلاف المالي المرصود لإعادة تأهيل بناية ساحة الثيران، لكن لم يتحقق أي شيء إلى غاية الآن. لذا يطالب المرصد بإلحاح كبير، بضرورة إعادة الغلاف المالي الذي تم رصده لترميم البناية. مع وضع خطة وبرنامج استراتيجي لتحويل البناية إلى مركب سوسيوثقافي مندمج، من شأنه توفير عرض ثقافي واجتماعي خاصة مع ما تشهده منطقة مغوغة من ضعف كبير في المنشآت الثقافية.

فيلا هاريس

يتدرج مشروع تأهيل فيلا هاريس ضمن برنامج طنجة الكبرى، و قد تم خلال السنة الماضية اعادة تأهيل حديقتها التي أصبحت في حلة بهية. أما بخصوص البناية في حد ذاتها فهناك طوق رهيب من غياب المعلومة حول هذا الملف، ولا يتوفر المرصد في هذا الصدد الا ما يتردد من أخبار و معلومات من الكواليس يتعذر نشرها في هذا المقام.

ويظل وضع الفيلا يستدعي التدخل العاجل لإعادة الاعتبار إلى هذه التحفة المعمارية المتفردة.

ملف تغيير المعالم المعمارية بالمدينة القديمة أو البنايات التاريخية خارج الأسوار وعشوائية إصلاح البنية التحتية:

سجل المرصد مجموعة من الملاحظات الخاصة بمباشرة أعمال إصلاح العديد من البنايات التاريخية داخل المدينة القديمة، وتمثلت المخالفات أساسا في تغيير الملامح التاريخية على مستوى الأبواب والصباغة وكذا إضافة بعض الطوابق. ويسجل المرصد استغرابه من أن بعض الأشغال تحمل رخصا، وهو ما يطرح إشكالية اختصاص العديد من المؤسسات المكلفة بصيانة الموروث الثقافي. وانضاف إلى هذا المشكل اختلالات مباشرة عملية إصلاح البنية التحتية الخاصة بالتطهير السائل ، حيث يتم ذلك بعشوائية وغياب الحس الجمالي والمحافظة على الطابع التاريخي للمدينة، وتعتبر الطريق المحاذية لدار النيابة خير دليل على هذه العشوائية.

صورة توضح عشوائية الإصلاح الذي يطال الأماكن التاريخية

ويثمن المرصد أعمال الصيانة والترميم الخاصة بتأهيل دار المندوبية السلطانية، وتحويل قسم منها إلى متحف دائم للذاكرة المحلية والوطنية، تحت تسيير المندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير. كما يثمن تحرير محيطها خاصة على مستوى شارع إيطاليا من الباعة المتجولين. لكنه في نفس الوقت يلفت الاهتمام إلى ما تتعرض له حدائق المندوبية من غياب الصيانة، وتراكم للأزبال وتردد المنحرفين عليها وتخريب العديد من القبور التاريخية، وهو ما يفرض مباشرة أعمال الصيانة والحراسة لهذا المتنفس الطبيعي والتاريخي في نفس الآن. كما ينبه المرصد للحالة المزرية التي أصبحت عليها نافورة السوق البراني ومحيطها، وكذا أسوار جامع سيدي بوعبيد. فرغم تكرار المطالبة بصيانة ساحة السوق البراني والاهتمام بالنافورة وإعادة تشغيلها باعتبارها موقعا أساسيا في المسار السياحي، يعبر عن جاذبية طنجة.

ويستنكر المرصد إقامة محول كهربائي بجانب السور التاريخي المقابل للميناء في غياب تام لاحترام المعايير العمرانية الخاصة بالآثار، وهو ما يعكس غياب تصور استراتيجي للعناية بالمآثر التاريخية. كما يندد بطمس باب الحجوي تحت مبرر الأشغال، حيث ينبه المرصد بقوة إلى ضرورة المحافظة على الجبص والنقوش التي به.

من المشاكل الخطيرة كذلك، نذكر الوضع الكارثي الذي توجد عليه هضبة الحافة المتضمنة للمقابر الفينيقية. وذلك

جراء تسرب مياه الصرف الصحي. فإلى جانب تشويه الموقع وتلويثه، يبرز خطر الانهيار، باعتبار أن التسرب يقع في بداية النواة الصخرية للهضبة. وعليه ينبه المرصد إلى ضرورة التدخل العاجل لمعالجة مشكل التسرب، وينبه في نفس الوقت بالتقصير الحاصل.

البنايات التاريخية التي تتطلب تدخلا عاجلا:

تزخر مدينة طنجة ببنايات تاريخية تتجلى قيمتها في الوظيفة التي كانت تمثلها، أو في ارتباطها بشخصيات تاريخية لها صيت وطني أو عالمي، أو بأحداث تاريخية مهمة تمت بها. وتعكس هذه المباني التاريخية التنوع المعماري الذي يميز طنجة خلال فترات تاريخية مهمة وخاصة خلال العهد الدولي، كما أن هذه المباني تشكل معالم سياحية فريدة للمدينة ومعبرا أساسيا عن أصالتها وغنى وتنوع تاريخها.

غير أن هذه البنايات التاريخية أصبحت تواجه تحديات كبرى لعل أبرزها مشكل الانهيارات الجزئية أو الكلية، التي أصبحت تترض لها بنايات عديدة بفعل التقادم وعامل الزمن والرطوبة، وعدم قدرة أصحابها ماديا على مباشرة أعمال الإصلاح والترميم، أو غلقها وإهمالها. إن تعرض البنايات التاريخية لمشكل الانهيار الجزئي أو الكلي، يستدعي التدخل العاجل وعقد ورشات للتفكير بين مختلف المؤسسات والخبراء والفاعلين، لأن تجاهل هذا المشكل من شأنه أن يعرض المورث التاريخي لطنجة للضياع والاندثار، وفقدان الهوية والأصالة.

وجدير بالذكر أن تدبير ملف المنازل الآيلة للسقوط أصبح من اختصاص الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المنازل الآيلة للسقوط حسب ما نص عليه الظهير الشريف الصادر بتاريخ 27 أبريل 2016 الخاص بتنفيذ القانون رقم 12.94. حيث حدد هذا القانون مختلف المسؤوليات وأشكال التدخل الخاصة بمعالجة المباني التاريخية المعرضة للانهيار كما حدد بشكل دقيق مهام واختصاصات الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط. إلى جانب مراقبة السلطة المحلية وتدخل المؤسسات المنتخبة، مع بروز دور الفاعل المدني كمترافع عن التراث الثقافي، ومتدخل أساسي في الحفاظ عليه والتعريف به.

ومن خلال عمل المرصد، تم رصد العديد من البنايات التي تتطلب تدخلا عاجلا ومن أبرزها دار بن علي الرباطي، الذي يعتبر أول فنان تشكيلي بالمغرب، وقد ولد بالرباط سنة 1861، واشتغل كطباخ لدى السير "جون ليفري" فنان البلاط البريطاني، واستقر بطنجة انطلاقا من سنة 1922 ليقيم معرضا للوحاته ببيته على طريق القصبة.

وكذالك نجد مخفر الشرطة بزنقة ألكسندار دوما بحي بني يدر. والذي تم إغلاقه، حيث يوجد حاليا في وضعية صعبة. كما نجد الجامع الجديدة بزنقة النخلة والتي يرجع بناؤها للقرن 19م، وقد أغلقت من أجل مباشرة عملية الاصلاح والترميم، لكنها لازالت مغلقة لغاية الآن.

ومن أبرز البنايات التي توجد في وضعية حرجة، يذكر المرصد بمقر الملحقة الإدارية الثالثة برأس المصلى على شارع روسيا، فرغم أهمية البناء وما تزخر به من معالم عمرانية متميزة، لم يتم إيلاء البناية ما تستحقه من عناية. وهو ما جعلها عرضة لمخاطر الانهيار الجزئي.

صورة الملحقة الإدارية برأس المصلى

ت. رصد تطور ترتيب وتصنيف المواقع الأثرية والمباني التاريخية ضمن سجل التراث الوطني.

اهتم المغرب منذ فترة الحماية الفرنسية بتسجيل التراث الوطني، وتعزز بذلك بإصدار الظهير الشريف الخاص بالمحافظة على المواقع الأثرية بتاريخ 29 نونبر 1912. وتسارعت بعد ذلك الوتيرة التشريعية الخاصة بالمحافظة على المباني التاريخية والمواقع الأثرية وما يرتبط بها بتحف، وتتمثل أبرز هذه النصوص التشريعية في:

- الظهير الشريف بتاريخ 13 فبراير 1914 الخاص بالمحافظة على المباني التاريخية والتحف الفنية والعاديات (الأثريات) وحماية الأماكن المحيطة بمآثر والمواقع والمعالم الطبيعية.
- الظهير شريف بتاريخ 27 شتنبر 1935 الذي يتعلق بوقاية وصيانة الأبنية التاريخية والمواقع المبهجة ذات الفائدة الخصوصية للسياحة.
- الظهير الشريف بتاريخ 21 يوليو 1945 الخاص بالمحافظة على المباني التاريخية و النقائش والتحف الفنية وحماية المدن العتيقة والمعمار الجهوي.
- ظهير شريف رقم 1.76.265 بتاريخ 16 فبراير 1977، الخاص بنشر الاتفاقية المبرمة بباريس يوم 9 شوال 1392 (16 نونبر 1972) بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.
- القانون رقم 22/80 الخاص بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات التاريخية والتحف الفنية والعاديات (الموقع الأثرية).

تجدر الإشارة إلى أن حماية التراث الإنساني العالمي تختص به هيئة الأمم المتحدة من خلال منظمة اليونسكو، ويؤطر هذه الحماية الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية التراث الإنساني والتي وقعت بباريس بتاريخ 16 نونبر 1972. وتختص بالحفاظ على مختلف أنواع التراث الطبيعي والثقافي، والعمل على حمايته والتدخل للحفاظ عليه.

يبذل المغرب جهودا كبيرة من أجل المحافظة على المواقع الأثرية والمباني التاريخية وتثمينها من خلال تسجيلها ضمن التراث الوطني. ضمن هذا الإطار تشهد مدينة طنجة دينامية حقيقية تهم تسجيل المواقع والمباني التاريخية كخطوة أولى للتثمين والمحافظة، والقيام بعملية الإدماج في الدورة التنموية بما يحفظ الذاكرة وينعكس إيجابا على حياة الساكنة. وقد سجلت العديد من المباني والمواقع خلال الفترة الدولية لطنجة، كما تواصلت عملية التسجيل، مع ملاحظة تسريع العملية في السنوات الثلاث الأخيرة. ونظرا لأهمية المواقع والبنايات التاريخية المسجلة آثرنا في تقريرنا على الإبقاء على اللائحة الخاصة بتسجيل المواقع الأثرية مع إضافة ما تم تسجيله خلال سنة 2017 وبداية 2018.

جدو1: المواقع الأثرية والبنايات التاريخية المسجلة ضمن لائحة التراث الوطني خلال فترة تدويل طنجة 1923/1956

الموقع الأثري المسجل ضمن التراث الوطني	سنة التسجيل	المرجع القانوني للتسجيل
مقابر مرشان	1934	الجريدة الرسمية عدد 102، بتاريخ 15 أبريل 1934 الصفحة 174.
بنايات داخل المدينة القديمة	1940	الجريدة الرسمية العدد 265، تاريخ 15 شتنبر الصفحة 522.
بعض بنايات بوليفار باستور وشارع سيدي عمر	1947	الجريدة الرسمية عدد 330، بتاريخ 3 يوليوز 1947 الصفحة 435.
ساحة القصبة والفضاء المحيط بها	1947	الجريدة الرسمية عدد 338، بتاريخ 15 تنر 1947 الصفحة 543.
موقع مغارة هرقل	1950	الجريدة الرسمية عدد 415، بتاريخ 15 يناير 1951 الصفحة 32.

جدول2: المواقع الأثرية والبنايات التاريخية المسجلة ضمن لائحة التراث الوطني خلال فترة تدويل طنجة 1956/2016

عرفت عملية تسجيل المواقع الأثرية والمباني التاريخية طنجة توقفا لمدة طويلة وصلت إلى 53 سنة، حيث لم يتم تسجيل أي موقع ضمن لائحة التراث الوطني منذ سنة 1950 إلى غاية سنة 2003، ويبين الجدول التالي المباني التي سجلت وصنفت بطنجة كتراث وطني منذ بداية سنة 2003 إلى غاية سنة 2016.

الموقع الأثري المسجل ضمن التراث الوطني	سنة التسجيل	المرجع القانوني للتسجيل
قصر المندوب التازي	2003	جيدة
فندق فيلا فرنسا	2004	جيدة
مدرسة مولاي المهدي	2005	متوسطة
تصنيف 7 بنايات تاريخية بشارع محمد السادس (شارع إسبانيا قديما): • عمارة كورسال فرنسا قبالة محطة القطار القديمة • بناية رونشوسين قبالة محطة القطار القديمة • بناية استادو إسانيول • فندق فالنسيا • فندق إكسيلسيور • فندق سيسيل	2006	حرجة تستدعي التدخل العاجل
موقع دوكس منطقة مونوبوليو	2007	حرجة تستدعي التدخل العاجل
تصنيف 19 بناية • مسرح سيرفانتيس • فيلا المصلى قبالة مندوبية الثقافة • فيلا ميرامونتي منحدر مرشان • فيلا مبروكة أمام القنصلية الإسبانية • فيلا الباهية • بناية دياربو إسبانيا • فيلا روزاس ملاصقة لمندوبية الثقافة • بناية فيكتوريا بشارع إيطاليا • بناية إخوان واكريم بشارع إيطاليا • عمارة دار الأشجار بشارع إيطاليا • فيلا روزا بالقرب من مسرح سيرفانتيس • بناية قنصلية إنجلترا، المديرية الجهوية لوزارة الثقافة حاليا • فيلا هاريس • قصر مولاي عبد الحفيظ • بناية دار السلف، مندوبية السياحة ، ومكتبة عبد الله كنون حاليا • فيلا يكوم بالقرب من ماكدونالد المدينة • فيلا الأمانة • عمارة لي سابل دو لون • موقع دوكس مونوبوليو	2007	• وضعية كارثية لفيلا هاريس • بنايتين في حالة حرجة • 14 بناية في حالة جيدة • بنايتين في حالة متوسطة
تصنيف بناية واحدة داخل المدينة القديمة	2009	
تصنيف بناية واحدة داخل المدينة القديمة	تصنيف بناية واحدة داخل المدينة القديمة	تصنيف بناية واحدة داخل المدينة القديمة

تصنيف 16 بناية: • بناية دار النيابة • بناية المندوبية • بناية المفضية الأمريكية • مقهى الحافة • بناية فيلا رقم 42 • منارة رأس سبارتيل • بناية فندق المنزه • ثانية ربي • حلبة مصارعة الثيران بلاصاطورو • الكنيسة الإسبانية • بناية أمرام • مدرسة بيرشي • بناية فيينا • بناية متواجدة بزنقة أمريكا اللاتينية • مدرسة أم أيمن • بناية مارش 2 مرر	2015	• وضعية كارثية لدار النيابة • وضعية حرجة تستدعي التدخل العاجل بالنسبة لحلبة مصارعة الثيران بلاصاطورو. • حلة متوسطة لمدرسة أم أيمن. • 13 بناية في حالة جيدة

ويبين المبيان التالي تطور تصنيف المواقع التاريخية طنجة منذ 1934 إل غاية سنة 2018، ومن المنتظر تسجيل مئات المباني التاريخية ضمن سجل التراث الوطني، الذي يتزامن مع مشروع تسجيل طنجة ضمن التراث العلمي لليونسكو، وبثمن المرصد هذه الدينامية التي تعرفها عملية الترتيب والتصنيف، لكنه في نفس الوقت يذكر مختلف الفاعلين بضرورة وضع مشروع متكامل لتأهيل مختلف المباني المصنفة وترميمها، فالترتيب يعتبر بمثابة خطوة أولى نحو إعادة الاعتبار لمختلف المباني التاريخية وترميمها مما يحفظها من الانهيار ويحافظ على استمراريتها كمعالم تاريخية تعبر عن مختلف المراحل التاريخية التي مرت منها المدينة.

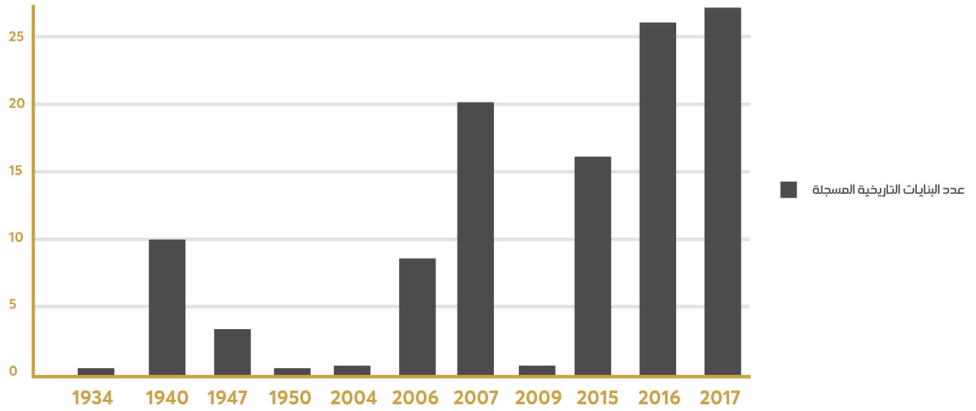

3 تطور تسجيل المواقع والبنايات التاريخية

شهدت سنة 2016 دينامية متسارعة لتسجيل العديد من المباني التاريخية ضمن سجل التراث الطني، حيث تم تقييد 27 بناية، وهذا رقم قياسي إذا ما قورن بما تم تسجيله خلال السنوات السابقة، حيث سجل 60 مبنى تاريخي خلال الفترة الممتدة من 1934 إلى غاية سنة 2015 (81 سنة)، وشهدت سنة 2016 تسجيل 27 مبنى تاريخي، وتتمثل المباني التاريخية المسجلة خلال سنة 2016 من خلال التالي :[35]

[35] الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6504، بتاريخ 29 شتنبر 2016، ص. 6922.

الموقع الأثري المسجل ضمن التراث الوطني	رقم الرسم العقاري	اسمه بالرسم العقاري	العنوان
بناية طوليدانو 10	G/1865	طوليدانو رقم 10	شارع باستور، زنقة موريو
بناية طوليدانو 11	2137G/	طوليدانو رقم 11	شارع باستور
بناية إميليا 2	1598G/	فيلا إميليا 2	سان لوكارودولاكروا
بناية كونشيطا	634G/	كونشيطا	زنقة فيلاسكوز
بناية بندرميم	/1453G	بندرميم	شارع محمد الخامس
بناية كابريرا	/1629G	كابريرا	شارع باستور
بناية المسعودي	/3320G	مسعودي	زنقة رفاييل
بناية فلوريس	/1674G	فلوريس	شارع محمد الخامس وزنقة رامبراند
بناية كسيطا	/617G	كسيطا	شارع دولاكروا
بناية "بيل في"	/98292G	"بيل في"	شارع محمد الخامس وزنقة فيلاسكيز
بناية بروهيبيداد خيمينيس	/151G	بروهيبيداد خيمينيس 3	زنقة فيلاسكيز
بناية مارينكو	/1026G	مارينكو	زنقة فيلاسكيز
بناية بيريكا	/962G	بيريكا	زنقة فيلاسكيز
بناية دولاكروا	/1351G	دولاكروا	زنقة دولاكروا
بناية أطيل فيلاسكيز بلاس	/7454G	أطيل فيلاسكيز بلاس	زنقة أنوال وخالد بن الوليد
بناية فيلاصا 1	/3273G	فيلاصا 1	نقة مانويل بينا وفيلاسكيز
بناية فيلاصا 2	/3274G	فيلاصا 2	زنقة فيلاسكيز
بناية ماري	/1452G	ماري	شارع باستور
بناية أبن عباد	/18786G	ابن عباد	زنقة خالد بن الوليد
بناية ناردو	/1919G	ناردو	ساحة فرنسا وشارع باستور وزنقة رفاييل وولي العهد
بناية إيليس 3	/154G	إيليس 3	شارع الأمير مولاي بن عبد الله
بناية فيلا س-م-د	/213G	فيلا س-م-د	زنقة فيلاسكيز
بناية باريس بيك	/4600G	باريس بيك	زنقة رامبراند
بناية ايروبيلا	/883G	ايروبيلا	شارع الأمير مولاي بن عبد الله
بناية ماك	/763G	ماط	شارعي كويا ودولاكروا
بناية مرسيديس	/9378G	مرسيديس	شارعي كويا ودولاكروا
بناية فاليريك	/1683G	فاليريك	شارعي باستور وزنقة كويا

المواقع الأثرية والبنايات التاريخية المسجلة ضمن لائحة التراث الوطني خلال سنة 2017 و بداية 2018.

شهدت سنة 2017 تسجيل العديد من البنايات التاريخية وصلت إلى 27 بناية تاريخية ترجع أساسا إلى فترة تدويل طنجة، ويبن الجدول التالي أسماءها ورسمها العقاري :[36]

البناية التاريخية المسجلة ضمن التراث الوطني	رقم الرسم العقاري	اسمه بالرسم العقاري	العنوان
بناية كويا	G/481T	كويا	زنقة كويا
بناية ماري أنجيل	G/1121	ماري أنجيل	زنقة كويا ورامبراند
بناية سمي	G/9022	سمي	زنقة كوبا وسان لوكا
بناية مايون	G/2899	مايون	زاوية زنقة كويا وممر خاص
بناية إيميليا 7	G/2935	إيميليا 7	زنقة دولاكروا

[36] الجريدة الرسمية للملكة المغربية، عدد 6598 بتاريخ 14 غشت 2017.

بناية إليس 3	06/25545	إليس 3	زنقة رامبراند
بناية زهرات	زهرات	زهرات	شارع باستور
بناية مسيليا	1045/G	مسيليا	زنقة فيلاسكيز
بناية كوادالوبي1	3020/G	كوادالوبي1	شارع باستور
بناية أزوسينا	1918/G	أزوسينا	شارع باستور
بناية بنشطون1	124/G	إيموبيل بنشطون1	ساحة فرنسا وشارع ولي العهد
بناية نيلي 1	765/G	نيلي1	شارع الأمير مولاي عبد الله
بناية ليسيط	899/G	ليسيط	حي ليكليز دي سابل
بناية موزي	975/G	موزي	زنقة ديلاكروا
بناية أزسينا لو ب	6589/G	أزسينا لو ب	شارع باستور
بناية الماكرو	54/G	الماكرو	شارع باستور
بناية كارون	9882/G	كارون	شارع باستور
بناية كومرسيال	2866/G	كومرسيال	شارع باستور ونهج كويا
بناية رامبراند	6791/G	غيومبيل رامبراند	شارع رامبراند
بناية رينتيسطيكا 98	4246/G	بناية رينتيسطيكا 98	شارع غسبيرانزاأوريانا والشاطئ
بناية رقم 96	2373/G	بينيا 3	نهج أنوال
بناية رقم 106	2369/G	بينيا 1	حي الشاطئ
بناية رقم 63	6586/G	كونطاسا 2	شارع صلاح الدين الأيوبي
بناية رقم 65	6586/G	كونطاسا 2	شارع صلاح الدين الأيوبي
بناية رقم 71	101252/06	فيلا ميمي كالب	شارع صلاح الدين الأيوبي
بناية بانسيون ميامي	33367/06	رايدة 2	زنقة الشاطئ
بناية بانسيون مدريد	33914/06	فندق مدريد	شارع صلاح الدين الأيوبي

كما قيدت في عداد الآثار مواقع تاريخية أخرى تتمثل في موقع غولف مدينة طنجة ذي الرسم العقاري عدد G/12245، والواقع بجمعة اجزناية . كما سجلت قصبة غيلان ضمن سجل الآثار الوطني، حيث يجمع محيط قصبة غيلان مجموعة من الأملاك المسماة :[37]

حصيلة تقييد المواقع الأثرية ضمن سجل التراث الوطني :[38]

اسم الأملاك	رقم الرسم العقاري
الدولة 418/طن/ح	G/13796
الدولة 420/طان/ح	G/13693
الدولة 442/طن/ح	G/13850
الدولة 443/طن/ح	G/13851
خليج طنجة الدولة	06/35773
خليج 9	06/94204
خليج 10	06/94204
خليج 12	90206/06
خليج 13	94205/06
خليج 14	94207/06
سلطانة	205/G

[37] الجريدة الرسمية للملكة المغربية، عدد 6635، بتاريخ فاتح يناير 2018.
[38] Rapport du Conseil D'administration de L'agence Urbaine de Tanger, dix-huitiéme session, 2018. P20

توطين البنايات والمواقع	عدد البنايات والمواقع	تاريخ الترتيب	عدد البنايات والمواقع المقيدة	تاريخ التقييد
المدينة العتيقة	11	30/08/1940 09/12/1947	03	03/2016//09
وسط المدينة والواجهة البحرية	12	24/03/1934 30/07/1947 30/12/1950 12/10/2004	36	13/09/2007 27/04/2009 09/03/2016 27/11/2017 21/12/2017
منطقة شارع باستور			49	13/09/2007 06/06/2016 14/07/2017
زنقة صلاح الدين			09	14/07/2017
المجموع	23		97	120

3 الرصد والترافع: انجاز دراسات إحصائية لتطور لائحة التصنيف، البلاغات المراسلات الراصدة لحالة المآثر التاريخية بطنجة.

أ. تطور عمل المرصد عل مستوى الرصد والتتبع لوضعية المآثر التاريخية بطنجة.

تطرق المرصد من خلال التقارير السابقة إلى المشاكل الأساسية التي تواجه ملف المآثر التاريخية بطنجة، هي في حقيقة الأمر مجموعة من الاختلالات المتمثلة في الإهمال وغياب مشروع واضح المعالم لتدبير المباني التاريخية والمواقع الأثرية، وكثرة المتدخلين وغياب التنسيق مما يولد ارتباكا على مستوى تحديد مسؤولية التدخل خاصة فيما يتعلق بالمراقبة والترميم، إلى جانب غياب أي إشراك حقيقي لدور المجتمع المدني خاصة المهتمة بكل ما يتعلق بتاريخ المدينة ومعالمها التاريخية المختلفة، ومن خلال المعاينة الميدانية وقف المرصد على بعض عمليات البناء وإضافة بعض الغرف في سطح بنايات تاريخية مما يشكل اعتداء سافرا على موروث ثقافي متميز، وقد سبق للمرصد أن أخرج بيانات تندد بهذا الأمر[39]. وتفاعل المرصد بشكل كبير مع قضية برج النعام، حيث تتبع الملف عن كثب، للوقوف على مختلف الحيثيات، ليخلص إلى أن الأمر يتعلق ببرج محاذي لبرج النعام كان بمثابة برج مراقبة لشرطة طنجة خلال العهد الدولي وتحول بعد ذلك لمراقبة الحالة الجوية، كما أن حقيقة هدم البرج لا تستند إلى معطيات حقيقية لجهة ما. ولكن رغم ذلك يؤكد المرصد بضرورة الحفاظ على جميع البنايات التاريخية الخاصة بمدينة طنجة وخلال مختلف فتراتها التاريخية، لما تشكله من حفظ للذاكرة والأصالة.

ومن أجل تدقيق العمل، والقيام الرصد والتتبع لمختلف الاختلالات، قام المرصد بمراسلة العديد من الجهات المعنية بملف المآثر التاريخية، إلى جانب إصداره بيانات وبلاغات، ويبين الجدول التالي تطور عمل المرصد على مستوى المراسلات وكذا على مستوى البلاغات والبيانات:

تاريخ المراسلة	الجهة المعنية بالمراسلة	مضمون المراسلة
فبراير 2017 14	ولاية طنجة والمجلس الجماعي	طلب التدخل من أجل حماية التراث التاريخي والعمراني لمدينة طنجة

المراسلات الخاصة بملف المآثر التاريخية بطنجة لسنة 2017

[39] صدر آخر بيان حول وضعية مآثر طنجة ومنطقتها الطبيعية بتاريخ 14 مارس 2017.

تاريخ الإصدار	المضمون
يناير 2017 1	بلاغ مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية حول دار النيابة
مارس 2017 13	بيان حول وضعية مآثر طنجة ومناطقها الطبيعية
يناير 2018 11	بيان حول عدم تسجيل نادي الفروسية ضمن سجل الآثار بعد تسجيل موقع الكولف

البلاغات والبيانات الخاصة بملف المآثر التاريخية بطنجة لسنة 2017

ب. مقترحات مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية طنجة لصيانة المواقع الأثرية المباني التاريخية بالمدينة.

إلى جانب دور الرصد والتتبع والترافع الذي يتبناه مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، والذي يعتبر منهجية عمل المرصد، فإن المرصد يقدم نفسه كقوة اقتراحية، من خلال وضع توصيات وحلول عملية من شأنها تجاوز مكامن الخلل ومواجهة مختلف المشاكل التي يعرفها ملف المآثر التاريخية بالمدينة، وقد سق للمرصد تقديم هذه الاقتراحات سواء من خلال تقارير سابقة (التقرير الثالث)، أو من خلال التوصيات التي جاءت في لإطار تقديم المرصد لقراءته حول تصميم التهيئة، وتتمثل أهم التوصيات والمقترحات للنهوض بالمآثر التاريخية بطنجة من خلال التالي

- تفعيل قوانين المحافظة على المآثر التاريخية ، والعمل على تحيين مختلف القوانين خاصة المتعلقة بمراقبة حركة البناء بالمباني التاريخية.
- تحديد الاختصاصات بشكل دقيق، فيما يتعلق بمسؤولية مراقبة عملية الترميم والتتبع والمراقبة والجزر، وجعل رخص البناء والترميم بالمباني التاريخية من مسؤولية مفتشية المباني والمواقع الأثرية.
- تخويل الجماعات الترابية اختصاصات كبرى فيما يتعلق بالوصاية على المواقع الأثرية وتأهيلها.
- إنشاء خلية خاصة بالآثار تعنى بملف المواقع الأثرية والمباني التاريخية، وتقوم بإنجاز دراسات وتقديم ملاحظات في هذا الشأن.
- وضع يافطات تعريفية أمام كل المواقع والمباني التاريخية.
- احترام أشغال الترميم للمعايير الدولية الخاصة بتأهيل المناطق الأثرية، وتفعيل المراقبة لكل مشروع خاص بالترميم.
- العمل على استرجاع العديد من النصب التاريخية إلى مواقعها (كتمثال علي باي العباسي).
- مطالبة عمدة المدينة بالالتزام بقرار تأهيل بناية حلبة مصارعة الثيران، وإعطاء ملف المآثر المكانة التي يستحقها ضمن مخططات المجلس الجماعي.
- عقد شراكات وطنية ودولية لتفعيل التنقيب البحث الأثري بالعديد من المواقع الأركيولوجية بنواحي طنجة.
- رفع الحصار المفروض على مدينة كوطا الأثرية، وإعادة تأهيل الموقع الأثري وفتحه أمام العموم كمزار سياحي، من شأنه خلق دينامية على مستوى استقطاب السياح المغاربة والأجانب.
- التسريع بترميم وتأهيل بناية دار النيابة، وتحويلها إلى متحف يؤرخ لتاريخ الدبلوماسية المغربية.
- العمل على تعزيز الشراكات مع مختلف الفاعلين، سواء على مستوى وزارة التربية الوطنية، أو الجامعات أو الصحافة ووسائل الإعلام، للتحسيس بأهمية الموروث الثقافي وإنجاز دراسات متخصصة في تاريخ طنجة.

الجزء الثاني

تحليل السياسات المتعلقة بالبيئة

1. تقييم الحكامة البيئية على المستوى المحلي
2. تنزيل المساهمات الوطنية المحددة في المخطط الجهوي وبرنامج العمل
3. الحماية القانونية للبيئة

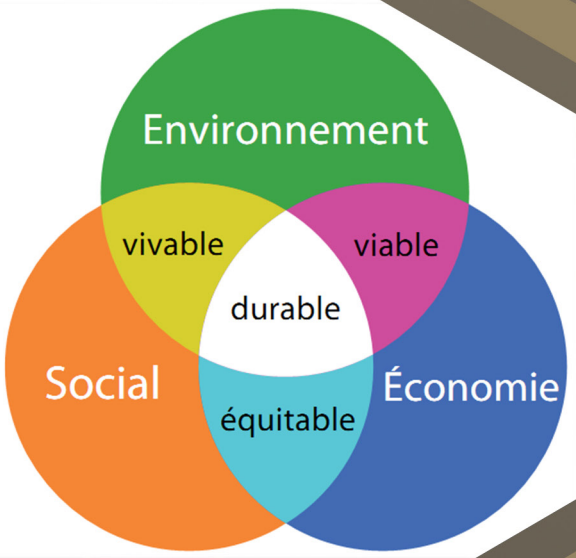

تقييم الحكامة البيئية على المستوى المحلي

marsadtanger.org

تقديم:

من خلال هذا المحور سنحاول القيام بتوصيف إجرائي لأداء المؤسسات الرسمية في مجال الحكامة البيئية، وذلك من خلال اقتراح نموذج أولي لمؤشر الحكامة البيئة المحلية. حيث اعتمدنا في صياغة هذا المؤشر على تقدير مدى احترام المؤسسات الرسمية لمقتضيات الحكامة الجيدة في مجال البيئة، وذلك عبر سلم من خمس درجات يتراوح بأن التطبيق والتمثل الجيد (5/5) وبين الغياب التام للتطبيق (5/0).

حيث تكون المؤسسة المثلى هي تلك التي تحترم المعايير الخمس بشكل تام، أي أنها تحصل على 5/5 بالنسبة لجميع المؤشرات ويكون مؤشر الحكامة البيئية المحلية في هذه الحالة هو 100%.

أما المؤسسة التي يكون مؤشر الحكامة البيئية المحلية في هذه الحالة هو 0% فهي الحالة النظرية للمؤسسة التي لا تحترم مطلقا جميع معايير الحكامة الجيدة. كما أن معدل 50% يدلل على مستوى متوسط من احترام معايير الحكامة البيئة.

تحقق كامل لمؤشر الحكامة البيئة المحلية

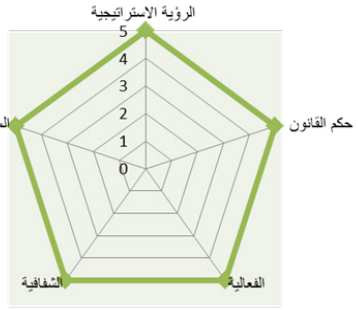

تحقق متوسط لمؤشر الحكامة البيئة المحلية

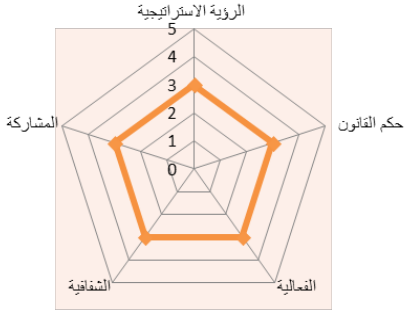

تحقق منعدم لمؤشر الحكامة البيئة المحلية

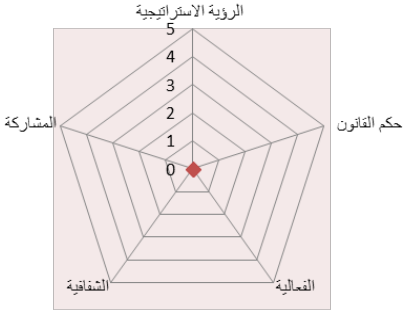

أما على مستوى اختيار المؤسسات فقد وقفنا على أهم المؤسسات الرسمية المعنية بتدبير البيئة على المستوى المحلي، وهي:

- المديرية الجهوية للبيئة
- جماعة طنجة
- المندوبية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر
- ولاية طنجة تطوان الحسيمة
- جهة طنجة تطوان الحسيمة

1 الحكامة البيئية

تعتبر الحكامة البيئية ركنا أساسيا للحفاظ على البيئة واستدامتها، بل يمكن الجزم أن أغلب الاشكالات المرتبطة بالبيئة هي في نهاية المطاف مشكل حكامة وسوء تدبير وعدم احترام القانون والدوس على الالتزامات الوطنية في هذا المجال.

في هذا الصدد أفرد القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة حيزا معتبرا لمسألة الحكامة باعتبارها ركنا أساسيا لتنزيل الاستراتيجية الوطنية في هذا المجال.

فإذا كانت الحكامة هي آلية اتخاذ القرار عبر مختلف الأطراف المعنية، فإن الحكامة البيئية هي ألية وسيرورة اتخاذ القرار في المجال المتعلق بحماية البيئة ومشاركة مختلف الأطراف المعنية في اتخاذ هذا القرار.

فحسب موقع تنمية: "الحكامة هي تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده. وهذا هو التعريف المعتمد من طرف أغلب المنظمات الدولية. وهو في واقع الأمر مفهوم قديم يدل بالأساس على آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار. ومنذ عقدين طرأ تطور على هذا المفهوم وأصبح يعني حكم تقوم به قيادات سياسية منتخبة وأطر إدارية كُفأة لتحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم."

كما يورد الموقع نفسه شروط الحكامة حيث يؤكد أنه "من أجل أن تقوم الحكامة لا مناص من تكامل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. فلا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة والمحاسبة والشفافية. ولا وجود للحكامة إلا في ظل الديموقراطية. والحكامة تستوجب وجود نظام متكامل من المحاسبة

والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والقدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وخصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام وحماية الشأن العام من تعسف واستغلال السياسيين".

وبالتالي فالحكامة البيئية على المستوى المحلي هي رهينة بمدى تمثل وتطبيق مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن البيئي، وذلك عبر احترام المقتضيات الأساسية لمبادئ الحكامة الجيدة والتي يأتي على رأسها:

1. **الرؤية الاستراتيجية**
2. **حكم القانون**
3. **الفعالية**
4. **الشفافية**
5. **المشاركة**

وتجذر الإشارة والتنبيه أن التقييم المنجز أدناه لا يقلل بشيء من المجهودات الكبيرة التي يقوم بها الطاقم الإداري من مهندسين وتقنيين وأطر إدارية وموظفين كل في مجال اشتغاله، والذين نسجل من خلال هذا التقرير كامل تقديرنا وإشادتنا بالمجهودات الطيبة التي تقوم به الاطر الادارية بكل من المديرية الجهوية للبيئة والمندوبية الاقليمية للمياه والغابات ومجلس الجهة وجماعة طنجة وولاية الجهة.

بيد أن التقييم هو توصيف إجمالي لأداء المؤسسة ومدى تمثل مبادئ الحكامة الجيدة في تدبيرها للمرفق العمومي الذي تشرف عليه.

2 قراءة أولية في أداء الهيئات الرسمية

أ. المديرية الجهوية للبيئة:

تُمثل المديرية الجهوية للبيئة المصالح المركزية على المستوى الترابي الجهوي وهي المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج الوزارية على المستوى الترابي لنفوذها. فحسب المرسوم رقم 2. 14 .758 صادر في 30 صفر1436 (23 دجنبر 2014) القاضي بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والتنمية المستدامة المكلفة، فهو ينص على: "تناط بالوزارة المكلفة بالبيئة في إطار النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وتتولى لهذه الغاية:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها وذلك بتنسيق وتشاور مع القطاعات الوزارية المعنية؛
- اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة والسهر على مراقبة تطبيقها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- تمثيل الحكومة في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، مع مراعاة اختصاصات القطاعات الوزارية المعنية؛
- إدراج معطى التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر والمساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحكومية؛
- المساهمة في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم البرامج الوطنية البيئية بتعاون مع القطاعات المعنية؛
- تطوير التعاون الثنائي والجهوي والدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة؛

- النهوض بالشراكة مع الهيئات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال البيئة والتنمية المستدامة؛
- وضع الأجهزة اللازمة لرصد وتتبع حالة البيئة وجمع المعطيات والمعلومات البيئية على المستوى الوطني والجهوي بتنسيق مع القطاعات المعنية؛
- إدماج البعد البيئي في برامج التنمية والتربية والتكوين والبحث العلمي بتعاون وتنسيق مع الجهات المعنية؛
- تتبع التقييم الاستراتيجي البيئي للسياسات والبرامج التنموية العمومية؛
- تقييم تأثير المشاريع والأنشطة الاستثمارية على البيئة بتشاور مع القطاعات المعنية."

فبناء على الأدوار الواردة أعلاه فدور الوزارة على المستوى المحلي يرتكز بالدرجة الأولى على أجرأة وتتبع البرامج البيئية وتمثيل الوزارة في مختلف اللجان والهيئات وكذا التواصل مع المؤسسات المنتخبة والمجتمع المدني.

على ضوء ما سبق، قام المرصد بتقييم أداء مدى التزام المديرية بالمعايير السالفة الذكر للحكامة الجيدة.

الرؤية الاستراتيجية:

بخصوص الرؤية الاستراتيجية، تتوفر الوزارة على استراتيجية متكاملة ورائدة في مجال التنمية المستدامة، بل وتُعد من الاستراتيجيات الطموحة على المستوى الإقليمي والدولي. وبالتالي فمسألة التوفر على الرؤية الاستراتيجية متحققة بطريقة تامة، وبه يكون مؤشر المعيار هو 5/5.

حكم القانون:

هذا المعيار يحيل على مدى انضباط المؤسسة المعنية الى أحكام ومقتضيات القانون فيما يتعلق بتنفيذ قراراتها ومشاريعها على الأرض. على هذا المستوى لم يسجل المرصد أي ممارسة تتنافى والمقتضيات القانونية، وبالتالي فمؤشر هذا المعيار يبلغ 5/5.

الفعالية:

بخصوص فعالية أداء المديرية الجهوية للبيئة فهي تصطدم مباشرة بضعف القدرة على التدخل والمرتبطة أساسا بالنصوص القانونية، كما تصدم بقلة الإمكانيات البشرية واللوجستيكية. بَيد أن المديرية حاضرة بقوة على مستوى تتبع لجان الافتحاص والمراقبة ودراسة التأثير على البيئة.

وفق ما سبق فمؤشر تحقق الفعالية هو 5/3.

الشفافية:

يعتبر عنصر الشفافية من العناصر الأساسية لتحقق الحكامة الجيدة. على هذا المستوى تعمل الوزارة على المستوى الوطني بنشر تقارير الأنشطة السنوية والتقارير الموضوعاتية بشكل مستمر، كما أنه على المستوى الجهوي لا تتوان المديرية عن تقديم المعلومة والإجابة على استفسارات المجتمع المدني والإخبار الموصول بمختلف البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوزارة. بالمقابل هناك غياب للمعلومة بخصوص بعض المعطيات المرتبطة بلجان التأثير على البيئة وبعض الملفات الأخرى على المستوى المحلي. وبالتالي فمستوى تحقق هذا المؤشر بالنسبة للمديرية هو 5/4.

المشاركة:

المقصود بالمشاركة هو مدى استيعاب البرامج المدبرة من طرف مؤسسة معينة من طرف الساكنة ومساهمتهم في بلورتها

وتنزيلها وتتبع أجرأتها. وبهذا الصدد يمكن أن نسجل عمل المديرية المستمر بجانب مؤسسات المجتمع المدني وحرصها على مواكبة جميع الأنشطة البيئية على جميع المستويات ابتداء من الجمعيات الوطنية والتكتلات الى جمعيات الأحياء وقرى المنطقة. مع التنويه الى امكانية تحسين التشاركية الى مستويات أكثر تقدما من خلال امكانية التفكير في لقاءات دورية قارة ومحاولة اشراك المجتمع المدني بشكل قبلي في مختلف البرامج التي تقوم بها الوزارة. وبه يكون مؤشر تحقق معيار المشاركة هو 5/4.

المديرية الجهوية للبيئة: معدل تحقق مؤشر الحكامة المحلية البيئة : 84%

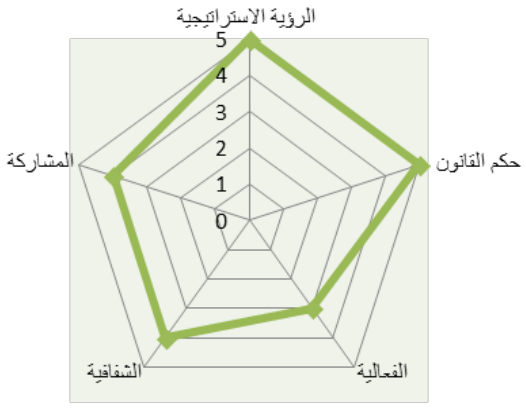

ب جماعة طنجة:

طبقا لمضامين دستور المملكة (خاصة الباب 9 و12 منه) ومقتضيات قوانينها التنظيمية 111.14و112.14و113.14 المتعلقة على التوالي بالجهة وبالعمالة أو الإقليم وبالجماعة، تشكل الجماعات المحلية مستويات للتنظيم الترابي للمملكة، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي والعمود الفقري للاامركزية الإدارية والأداة الأساسية لتحقيق التنمية المندمجة والمستدامة.

بخصوص اختصاصات الجماعة ووفق القانون التنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات ، نجد أن تدبير البيئة يدخل في صميم اختصاصاتها من خلال اختصاصاتها الذاتية والمشتركة والمنقولة.

فعلى مستوى الاختصاصات الذاتية نجد المادة 83 تنص على " تقوم الجماعة بإحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب في الميادين التالية:

- [....]
- التطهير السائل والصلب ومحطات معالجة المياه العادمة؛
- تنظيف الطرقات والساحات العمومية وجمع النفايات المنزلية والمشابهة لها ونقلها إلى المطارح ومعالجتها وتثمينها؛
- إحداث وصيانة المنتزهات الطبيعية داخل النفوذ الترابي للجماعة؛ [....]"
- أما بخصوص الاختصاصات المشتركة فنجد في المادة 87:
- "تمارس الجماعة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في المجالات التالية:
- [....]

ولهذه الغاية يمكن للجماعة أن تساهم في إنجاز الأعمال التالية:

- [....]
- المحافظة على البيئة؛

- تدبير الساحل الواقع في النفوذ الترابي للجماعة طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل؛
- تهيئة الشواطئ والممرات الساحلية والبحيرات وضفاف الأنهار الموجود داخل تراب الجماعة؛ [....]"

وعلى صعيد الاختصاصات المنقولة فنجد في المادة 90:

"تحدد، اعتمادا على مبدأ التفريع، مجالات الاختصاصات المنقولة من الدولة إلى الجماعة، وتشمل هذه المجالات بصفة خاصة:

- حماية وترميم المآثر التاريخية والتراث الثقافي والحفاظ على المواقع الطبيعية؛
- إحداث وصيانة المنشآت والتجهيزات المائية الصغيرة والمتوسطة."

وبه يتضح الدور المحوري للجماعة فيما يخص تدبير الملفات البيئة على المستوى الترابي، انطلاقا من تدبير المساحات الخضراء والاشراف على قطاع النظافة وتدبير تطهير السائل وغيرها من الملفات البيئية.

على ضوء هذه الاختصاصات نفرد فيما يلي عناصر قياس مؤشر الحكامة البيئة المحلية:

الرؤية الاستراتيجية:

صاغت الجماعة برنامج عملها للفترة 2017-2022 وهو عبارة عن مخطط استراتيجي يتضمن رؤية ورسالة موجهة لأفق اشتغال الجماعة، حيث نصت رؤية الجماعة على:" طنجة مدينة عالمية الصيت، ومستدامة التنمية وذكية ومتعددة الثقافات، وأفضل فضاء للمواطنة والعيش والدراسة والعمل والترفيه والسياحة والاستثمار."

وقد شرحت الجماعة النقطة المتعلقة بالتنمية المستدامة "بأن تصبح طنجة مدينة خضراء ونظيفة، تنعم بتنمية مستدامة، بمعنى التدبير الأمثل للموارد بشكل يلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. أن يكون بُعد الاستدامة حاضرا كذلك في جميع القطاعات والمجالات والمرافق والتجهيزات، سواء من حيث البناء أو من حيث التدبير.

أن تصبح طنجة ذات سياسة إرادية في إدماج التكنولوجيا كمسهل لكل مناحي الحياة وتدبير ذكي للموارد والمرافق والتجهيزات."

في هذا الصدد، ارتكز برنامج العمل الخاص بالجماعة على سبعة محاور استراتيجية من بينها محور عرضاني متعلق بالتعمير والبيئة والتنمية المستدامة تضمّن الأهداف الاستراتيجية التالية:

- الحفاظ على التناسق العمراني للمدينة
- الحفاظ على التراث الطبيعي والعمراني للمدينة
- تعميم التدبير المستدام لمصالح ومرافق الجماعة
- تحويل المدينة إلى مدينة مستدامة ومُحافظة على البيئة

كما تضمّن المحور ثلاث برامج:

- البرنامج الأول: تحسين الرونق العمراني للمدينة وحِفظ وتثمين المآثر التاريخية
- البرنامج الثاني: التدبير المستدام للمناطق الخضراء والغابات الحضرية والمساهمة في التقليص من آثار التغيرات المناخية
- البرنامج الثالث: طنجة مدينة نظيفة

وبالتالي يمكن القول أن الجماعة تتوفر على رؤية استراتيجية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، بالرغم من الاكراهات المختلفة المرتبطة بتنزيل هذه الرؤية. وفي جميع الأحوال يمكن الجزم أنه على المستوى النظري تأكيد التحقق الكامل لهذا المعيار بمؤشر 5/5.

حكم القانون:

بخصوص هذا المعيار، وكما هو معروف ووفق القوانين الجاري بها العمل تخضع الجماعة لمواكبة وإشراف وزارة الداخلية، وبالتالي فجميع ما تقوم به الجماعة لاسيما في الفترة الانتدابية الحالية يخضع لتتبع دقيق ومضبوط. كما أنه على هذا المستوى لم يسجل المرصد أي ممارسة تتنافى والمقتضيات القانونية، وبه فمؤشر هذا المعيار يبلغ 5/5.

الفعالية:

يصطدم أداء الجماعة بإكراهات قانونية وتنظيمية عديدة، لعل أبرزها الضائقة المالية الغير مسبوقة التي باتت تعاني منها لأسباب معلومة. كما أن هذا الأداء يعاني من تداخل الاختصاصات مع مؤسسات أخرى لاسيما السلطات الولائية. من جهة أخرى، نسجل العديد من الاختلالات المسجلة على مستوى أداء الشركات المكلفة بالنظافة والشركة المكلفة بتطهير السائل. وبالتالي، فمستوى أداء مؤشر الفعالية لا يتجاوز 5/2.

الشفافية:

خلال السنة المنصرمة، أحدثت الجماعة بناء على القانون التنظيمي "هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع" كآلية للحوار والتواصل مع المجتمع المدني وأحالت عليها العديد من الملفات من بينها تلك المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. كما تعمل الجماعة على التشاور واشراك المجتمع المدني في قضايا كبرى كملف تصميم التهيئة التي عرضت على الساكنة وعلى جمعيات المجتمع المدني. مقابل ذلك يعرف ملف المطرح العمومي ضبابية وغموض في تدبيره.

كما يسجل المرصد، تفاعل الجماعة الايجابي مع مجمل تساؤلات ومراسلات المجتمع المدني. حيث يمكن التأكيد على التحقق الجيد لها المعيار بمؤشر 5/4.

المشاركة:

على مستوى المشاركة، يمكن القول أن الجماعة خلال سنة 2017 بالرغم من حرصها في اشراك المجتمع المدني في مختلف ملفات البيئة، الا انه على مستوى تدبير ملف المطرح العمومي الجديد والذي تعتبر جماعة طنجة مكونا أساسيا لمجموعة البوغاز المعنية بإنجازه، نسجل غياب المعلومة و عدم اشراك للمجتمع المدني لا من قريب ولا من بعيد في تتبع هذا الملف. وعليه يكون مؤشر تحقق معيار المشاركة هو 5/3.

جماعة طنجة: معدل تحقق مؤشر الحكامة المحلية البيئة : 76%

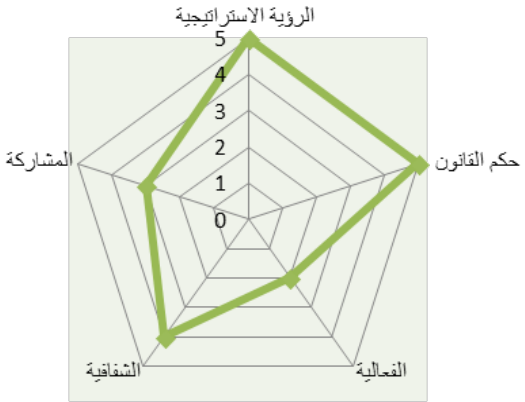

ت. المندوبية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بطنجة:

ينص المرسوم رقم 2-04-503 الصادر في 21 من ذي الحجة 1425 (فاتح فبراير 2005) بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر (ج. ر. عدد 5292 بتاريخ 8 محرم 1426 - 17 فبراير 2005)، في مادته الاولى ما يلي: " تناط بالسلطة المكلفة بالمياه والغابات ومحاربة التصحر ، في إطار القوانين والأنظمة الجاري بها العمل ، المهام التالية:

- إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميادين المحافظة والتنمية المستديمة للموارد الغابوية، ومروج الحلفاء والأحراج الرعوية في الأراضي الخاضعة للنظام الغابوي، وكذا تنمية موارد تربية الأسماك بالمياه القارية والوحيش والمنتزهات والمحميات الطبيعية
- تنسيق وضع الآليات القانونية لإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة الحكومية في ميدان محاربة التصحر؛
- المساهمة في إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في ميدان التنمية القروية.

ولهذا الخصوص، ومع مراعاة الاختصاصات المسندة إلى الوزارات والهيئات الأخرى بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، يعهد إلى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بما يلي:

- ضمان إدارة الملك الغابوي الخاص بالدولة والممتلكات الأخرى الخاضعة للنظام الغابوي، وكذا الشرطة الغابوية ومراقبة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالقطاع، وذلك بتفويض من الوزير الأول وطبقا لمقتضيات الظهير الشريف المؤرخ في 20 من ذي الحجة 1335 (10 أكتوبر 1917) المتعلق بالمحافظة واستغلال الغابات، كما وقع تغييره وتتميمه؛
- المحافظة وإعداد وتنمية الموارد الغابوية ومروج الحلفاء والأحراج الرعوية في الأراضي الخاضعة للنظام الغابوي وموارد تربية الأسماك بالمياه القارية والوحيش وتثمين مختلف المنتوجات والخدمات والامتيازات المتعلقة بها؛
- oالعمل على النهوض بالأنشطة المتعلقة بتوسيع وتنمية الغابات على الأراضي ذات الطابع الغابوي غير الخاضعة للملك الغابوي؛
- تنسيق إعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بتصاميم التهيئة الخاصة بالأحواض المائية والمنتزهات والمحميات الطبيعية، وتتبع تنفيذها وتقييمها بتشاور مع مختلف الوزارات وكذا الهيئات المعنية
- تنسيق إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المندمجة في المناطق الغابوية ومروج الحلفاء، والمساهمة في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛
- إنعاش وتشجيع التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المعنية والجماعات المحلية والفاعلين المتعاملين معها والمنظمات الجهوية والدولية، وكذا المهنيين والمنظمات غير الحكومية وكل مستعملي الملك الغابوي؛
- تنسيق ، على المستوى الوطني، تنفيذ المقتضيات المتعلقة بالمعاهدات الدولية الخاصة بمحاربة التصحر، والغابات، والوحيش وموطنه الطبيعي، وذلك بالتوافق مع مختلف القطاعات الوزارية والمنظمات المعنية.
- وفي هذا الصدد، فإن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، تعمل على إعداد البرنامج الوطني لمحاربة التصحر، بتنسيق مع القطاعات والمنظمات المعنية؛
- وضع آليات اليقظة الاستراتيجية والمستقبلية فيما يخص المحافظة على الموارد الغابوية وصيرورة ظاهرة التصحر، وتطوير نظام مندمج ومستديم لمتابعة وتقييم المشاريع وبرامج العمل، ونشر المعلومات المرتبطة بذلك؛
- توجيه وتنمية البحث العلمي والدراسات التقنية والاقتصادية المرتبطة بالتشخيص والمحافظة والتنمية والتثمين والمتابعة والتقييم للموارد الغابوية، ومروج الحلفاء والمراعي والتنوع الحيوي والمنتزهات والمحميات الطبيعية؛
- تشجيع البحث العلمي والدراسات التقنية والاقتصادية المتعلقة بتطور ظاهرة التصحر وتقييم آثارها، وكذا الطرق والوسائل المسخرة لمواجهتها. «

يتضح مما سبق أن كل ما يتعلق بتدبير الغابات يندرج ضمن مسؤوليات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وتمثيليتها على المستوى المحلي. وحيث أن ملف الغابات من أهم الملفات التي يتابعها المرصد فإن من الضروري تقييم أداء المندوبية الاقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على ضوء معايير الحكامة الجيدة:

الرؤية الاستراتيجية:

تعتبر المندوبية السامية للمياه والغابات من المؤسسات الوطنية الرائدة في مجال التخطيط الاستراتيجي، وقد عملت منذ مدة ليست باليسيرة على وضع مخططات تعنى بالغابة مع آليات لتتبع التنفيذ والأجرأة. وبالتالي فعلى هذا المستوى نسجل التحقق الكامل لهذا المعيار بمؤشر 5/5.

حكم القانون:

تعتبر البنية الادارية للمندوبية من البنيات الأكثر تنظيما وانضباطا، ولم يسجل المرصد خلال سنة 2017 أي ممارسة تتعارض مع المقتضيات والإجراءات القانونية ذات الصلة، وبه فمؤشر هذا المعيار يبلغ 5/5.

الفعالية:

في التقرير الحالي برسم سنة 2017، وقفنا في فقرة سابقة على الاشكاليات المرتبطة بارتفاع المساحات المحروقة بالرغم من انخفاض عدد الحرائق، وتسجل معدلات النجاعة أرقاما أقل من نظيراتها على المستوى الوطني. وبالتالي فهناك فعالية أكبر يحتاجها تدبير هذا الملف على المستوى المحلي. ويسجل المرصد بهذا الخصوص مؤشر 5/3.

الشفافية:

في السنوات الماضية كانت مصالح المندوبية بطنجة ترفض حتى التأشير على استقبال المراسلات التي تخص مجال تدخلها فبالأحرى التجاوب معها. لكن خلال السنة الماضية سجل المرصد تطورا ملحوظا في تعامل المصالح المعنية مع المجتمع المدني سواء من خلال الرد على المراسلات أو الانفتاح على أنشطته. لكن بالمقابل، لايزال توفير المعلومة في الوقت المطلوب وبالأريحية اللازمة من التحديات الكبرى المفروض رفعها في المرحلة المقبلة.

ويسجل معيار الشفافية في هذا المجال مؤشر: 5/3.

المشاركة:

على مستوى المشاركة، لازال انفتاح المندوبية على المواطنين وهيئات المجتمع المدني ضعيفا. حيث لا توجد برامج مشتركة معتبرة في مجال تثمين الغابة وحمايتها. كما أن مقاربة التعاون مع المجتمع المدني تتطلب تجاوز المقاربة الضيقة المنحسرة على التحسيس، بل يجب تجاوزها الى مقاربة تشاركية حقيقية في بلورة البرامج والمبادرات في كل ما يتعلق بحماية وتثمين الغابة. وعليه يكون مؤشر تحقق معيار المشاركة هو 5/2.

المندوبية الاقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بطنجة: معدل تحقق مؤشر الحكامة المحلية البيئة : 72%

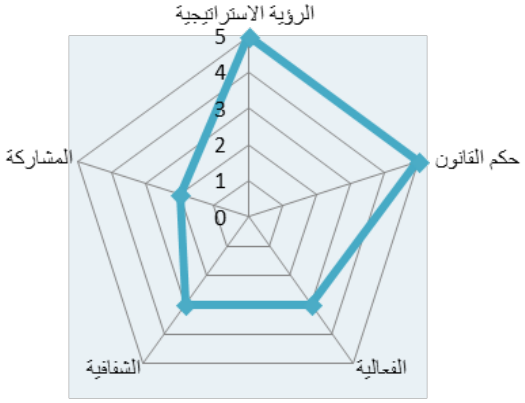

ث. ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة:

ينص الدستور المغربي في فصله على 145 على: "يمثل ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، السلطة المركزية في الجماعات الترابية.

- يعمل الولاة والعمال، باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية.
- يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية، على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية.
- يقوم الولاة والعمال، تحت سلطة الوزراء المعنيين، بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية، ويسهرون على حسن سيرها."

ولعل أهم ما يمكن رصده في أسمى قانون في البلاد، هو التأسيس لمفهوم جديد للسلطة غير ذاك المبني على التصورات السابقة. حيث نجد من أبرز ملامح سلطة العامل/الوالي في المفهوم الجديد للسلطة:

- الوالي يمثل السلطة المركزية على وجه التحديد ولا يمثل الدولة بشمل عام. حيث تم حصر وتدقيق تمثيلية الدولة في الفصل 42 من الدستور.
- العمل تحت اشراف الحكومة اقتراحا وتعيينا وممارسة.
- الانتقال من منطق الوصاية الى منطق المساعدة، خاصة أن الدستور نص بشكل صريح على مبدأ التدبير الحر في عمل المؤسسات المنتخبة.

وقد فصل القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات لاسيما في المادة 110 بعض الاختصاصات الحصرية للعامل أو الوالي، حيث جاء في نص المادة:

"يمارس رئيس مجلس الجماعة صلاحيات الشرطة الإدارية الجماعية باستثناء المواد التالية التي تخول بحكم هذا القانون التنظيمي إلى عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه:

- المحافظة على النظام والأمن العمومي بتراب الجماعة؛
- تأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة؛
- الانتخابات والاستفتاءات؛
- النقابات المهنية؛
- التشريع الخاص بالشغل ولاسيما النزاعات الاجتماعية؛
- المهن الحرة ورخص الثقة لسائقي سيارات الأجرة؛
- مراقبة احتلال الملك العمومي الجماعي؛
- تنظيم ومراقبة استيراد الأسلحة والذخائر والمتفجرات وترويجها وحملها وإيداعها وبيعها واستعمالها؛
- مراقبة مضمون الإشهار بواسطة الإعلانات واللوحات والإعلامات والشعارات؛
- شرطة الصيد البري؛
- جوازات السفر؛
- مراقبة الأثمان؛

- تنظيم الاتجار في المشروبات الكحولية أو الممزوجة بالكحول؛
- مراقبة الدعامات وغيرها من التسجيلات السمعية البصرية؛
- تسخير الأشخاص والممتلكات؛
- التنظيم العام للبلاد في حالة حرب."

بناء على هذا الدور المحوري في تدبير الشأن المحلي من خلال دور الولاية في تنسيق مهام المصالح الخارجية وكذا دورها في الإشراف والمواكبة المتعلقة بالجماعات الترابية. سنحاول فيما يلي وضع هذا التدبير في ميزان مقتضيات الحكامة الجيدة:

الرؤية الاستراتيجية:

تضطلع الولاية بأدوار جسيمة على مستوى الجهة عموما وعلى مستوى طنجة تحديدا. ونظرا لطبيعة وظيفتها فهي تنسق وتواكب مختلف الاستراتيجيات لتحقق نوع من الاتقائية والنجاعة. وعلى مستوى البيئة تحديدا تتعدد مناحي تدخل الولاية على جميع المستويات دون أن تكون خلف ذلك استراتيجية مكتوبة ومعلومة. في هذا المضمار وبالرغم من أهمية برنامج طنجة الكبرى الا أنه يفتقر الى مقومات المخطط الاستراتيجي بما يفترضه من توفر وثائق ودلائل تنزيل وغيرها من الأدوات الأساسية للعمل الاستراتيجي.

وبذلك فالمستوى الاستراتيجي في أداء الولاية لا يتفصل عن الاستراتيجيات القطاعية، لكن لم يتمكن من بلورتها على شكل رؤية إلتقائية واضحة المعالم. وعليه فمستوى هذا المؤشر لا يتجاوز 5/2.

حكم القانون:

برسم سنة 2017 والتي كانت آخر محطة في تنزيل برنامج طنجة الكبرى، عرف الشق المتعلق بالبيئة مواصلة تأهيل وإنشاء المساحات الخضراء والمساهمة في تدبير ملفات الإنارة والنظافة وتطهير السائل بشكل لا يسمح بتبين الحدود الفاصلة بين سلطة الجماعة وسلطة الولاية. كما أن ملف غابة الفرنساوي الذي تحركت فيه مندوبية وزارة الصحة رافضة لتدخل مقاطعة بني مكادة لأسباب اعتبرتها قانونية، لم يتضح لدى المرصد ان كانت الولاية حلت تلك الاشكالات القانونية أم لا عند اتمامها لما بدأته المقاطعة من أشغال التهيئة والتأهيل. وبالتالي فإن ما احتفظ به المرصد بخصوص أداء الولاية برسم سنة 2017 يجعل المؤشر المرتبط بمعيار حكم القانون لا يتجاوز 5/2.

الفعالية:

من ميزات تدبير الولاية لملف البيئة عنصر الفعالية. ذلك أنه بمجرد حصول قناعة بجدوى مبادرة معينة حتى تتم أجرأتها في آجال مبهرة. فالعديد من مطالب السكان تلقى طريقها للتنفيذ في بضعة أيام ان لم نقل بضعة ساعات.

كما يسجل المرصد بشكل خاص التأهيل السريع والفعال الذي شمل حديقة فيلاهاريس حيث أصبحت في حلة أنيقة وجذابة في وقت قياسي بعدما كانت مرتعا للتسكع والانحراف.

وبالتالي فمعيار الفعالية متحقق بنسبة عالية ويسجل المرصد بهذا الخصوص مؤشر 5/5.

الشفافية:

تظل الشفافية من التحديات الكبرى التي كانت مطروحة على الولاية خلال السنة الماضية، حيث سجل المرصد غياب مطلق لكل المعطيات المرتبطة بتنزيل مشروع طنجة الكبرى لا سيما في شقه البيئي. كما سجل المرصد أنه طيلة السنة المنصرمة لم يتلق المرصد أي رد عن عشرات المراسلات والاستفسارات والتي تمت صياغتها ايمانا منا بقوة القانون وبحق

المغاربة في الولوج الى المعلومة. وبالتالي يسجل معيار الشفافية في هذا المجال مؤشر: 5/1.

المشاركة:

تفتقر الولاية الى آلية موضوعية للتعامل مع المجتمع المدني، ويظل اشراك المجتمع المدني في الغالب صوريا ودون كبير أثر. بالرغم من محاولة الولاية تحسين هده المشاركة من خلال برنامج "مدينتي أجمل" الا أن التشاركية لا تزال هدف بعيد المنال. وعليه يكون مؤشر تحقق معيار المشاركة هو 5/2.

ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة: معدل تحقق مؤشر الحكامة المحلية البيئة : 48%

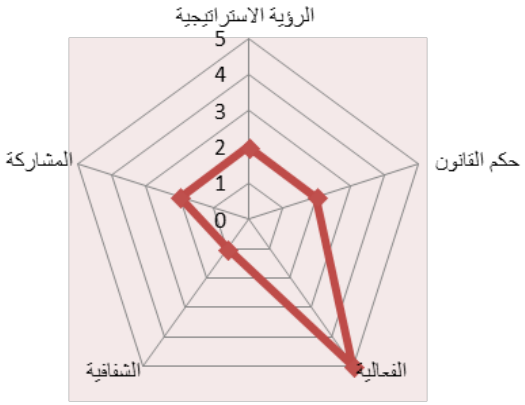

ج. جهة طنجة تطوان الحسيمة

من الناحية القانونية تعتبر الجهة طرفا اساسيا معنيا بتدبير البيئة على مستوى تراب الجهة وذلك من خلال منطوق القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والذي ينص في مادته 80 على:

" تناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته الاقتصادية؛
- تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وتثمينها والحفاظ عليها؛
- اعتماد التدابير والإجراءات المشجعة للمقاولة ومحيطها والعمل على تيسير توطين الأنشطة المنتجة للثروة والشغل؛
- الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛
- العمل على تحسين القدرات التدبيرية للموارد البشرية وتكوينها [....]"

كما ينص في الباب المتعلق بالاختصاصات الذاتية في المادة 82 من نفس القانون على:" تشتمل الاختصاصات الذاتية للجهة في مجال التنمية الجهوية على الميادين التالية:

[....] و) البيئة:

- تهيئة وتدبير المنتزهات الجهوية؛
- وضع استراتيجية جهوية لاقتصاد الطاقة والماء؛
- إنعاش المبادرات المرتبطة بالطاقة المتجددة. [....] "

أما في الباب الثالث المتعلق بالاختصاصات المشتركة، فينص في مادته 91 على:

"تمارس الجهة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في المجالات التالية:

[....] د) البيئة:

- الحماية من الفيضانات؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والتصحر؛
- المحافظة على المناطق المحمية؛
- المحافظة على المنظومة البيئية الغابوية؛
- المحافظة على الموارد المائية. [....] "

فكما نلاحظ أعطى المشرع لمجلس الجهة أداور حيوية على مستوى تدبير المحيط البيئي، وبالتالي فمن المهم القيام بمحاولة تلمس أداء هذه المؤسسة على مستوى مؤشر الحكامة البيئية المحلية. وفي هذا الإطار، نسجل ما يلي:

الرؤية الاستراتيجية:

وضع مجلس الجهة مخططا للتنمية الجهوية يمتد على فترة انتدابه الحالية، وقد تضمن المخطط مجموعة من البرامج والمشاريع المرتبطة بتثمين البيئة وتدبير النفايات ووضع مخطط جهوي للمناخ وغيرها من الاجراءات المرتبطة بهذا الملف. غير أنه لحد الآن لا تتوفر الجهة على رؤية استراتيجية واضحة بخصوص دور الجهة في ارساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى الجهة. وعليه فمستوى هذا المؤشر هو 5/3.

حكم القانون:

باعتبار الجهة مؤسسة منتخبة يسري عليها ما يسري على الجماعة، وبالتالي فهي مطوقة بمساطر وأجهزة رقابية متعددة. كما أنه لم يقف المرصد على خرق معين لحكم القانون وبالتالي فمن الناحية المبدئية فهذا المعيار متحقق بشكل كبير ومؤشره 5/4.

الفعالية:

بالرغم من مبادرة الجهة الى تنظيم المؤتمر المتوسطي للمناخ ومحاولة تموقعها كفاعل ترابي في مجال البيئة والتنمية المستدامة. الا أنه لازالت تجربة الجهوية المتقدمة في سنواتها الأولى وهي في حاجة ملحة الى مجموعة من القوانين والمراسم، وأكثر من ذلك في حاجة الى تمثل جديد لأدوار الجهة وما يجب أن تضطلع به من أدوار.

في هذا الإطار، لاتزال أغلب المشاريع والبرامج معلقة الى حين، وبالتالي فالفعالية لا تزال ضعيفة للغاية ومؤشر هذا المعيار لا يتجاوز 5/2.

الشفافية:

تحاول الجهة نسج قنوات التواصل المستمر مع الساكنة ووسائل الإعلام، وهي تتفاعل بشكل عام مع مجمل تساؤلات ومراسلات المجتمع المدني. وبذلك يمكن تسجيل التحقق الجيد للمعيار المتعلق بالشفافية بمؤشر 5/4.

المشاركة:

على مستوى المشاركة، وفي إطار محاولة اشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن العام عملت الجهة على احداث الهيئات الاستشارية الثلاث: هيئة المجتمع المدني، هيئة الشباب وهيئة الفاعلين الاقتصاديين. كما قامت الجهة باشراك المجتمع المدني في مناقشة مشروع برنامج التنمية الجهوية وغيرها من البرامج. وعليه يكون مؤشر تحقق معيار المشاركة بالنسبة للجهة هو 5/4.

مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة: معدل تحقق مؤشر الحكامة المحلية البيئة : 68%

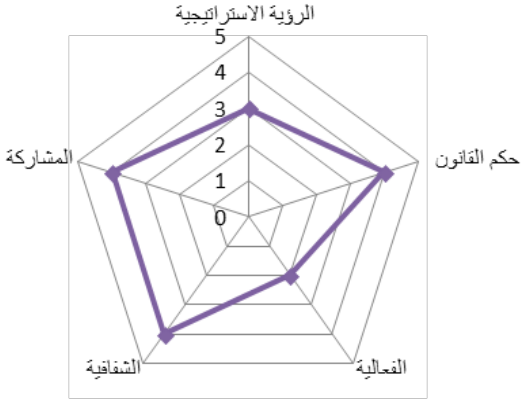

اذن بشكل عام، هناك تفاوت في مستوى تمثل معايير مؤشر الحكامة البيئية المحلية، حيث يختلف هذا المؤشر من مؤسسة الى أخرى، حيث جاء معدل المؤشر على الشكل التالي:

المؤسسة	المديرية الجهوية للبيئة	الولاية	الجماعة	الجهة	المياه والغابات
معدل مؤشر الحكامة البيئية المحلية	**84%**	**48%**	**76%**	**68%**	**72%**

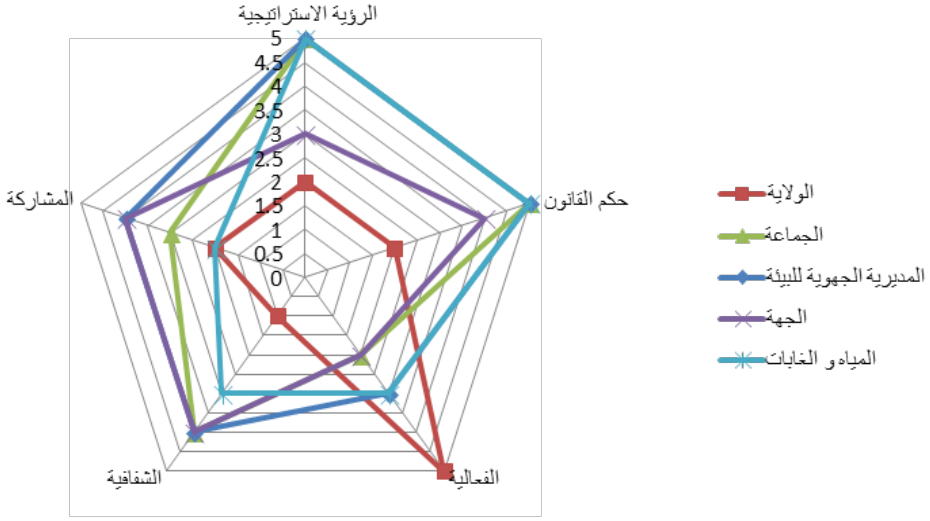

والتالي يتضح أنه من خلال هذه القراءة الأولية أنه لايزال هناك مجهود كبير حتى تتمكن المؤسسات الادارية والمنتخبة الرسمية من الوصول إلى أداء متسق مع المبادئ الأساسية للحكامة الجيدة.

وهنا يجب التنويه أن هذه القراءة تبقى أولية وهي مرشحة للتجويد والتدقيق في القادم من تقارير المرصد.

تنزيل المساهمة الوطنية المحددة للمغرب على المستوى الترابي

جهة طنجة تطوان الحسيمة نموذجا

أصبح للمجتمع المدني دور مهم، لا يمكن تجاهله، في إيجاد حلول ملموسة ومبتكرة في مجال الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة و في مواكبته مجهودات باقي المتدخلين، و بالتالي تعتبر مشاركته واشراكه في بلورة و تقييم السياسات العمومية مفتاحا للحكامة الجيدة، و التي من شأنها ايجاد اجوبة لاحتياجات الفئات الهشة وتحسين الشفافية ودمقرطة الاختيارات المقترحة من أجل الحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخ.

ومرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية اذ يدرك حجم هذه المهمة، و ضرورة تنزيل المساهمات الوطنية المحددة للمغرب (NDC)، وفق منهجية تشاركية ، و للمساهمة في هذه الدينامية أنجز المرصد خلال سنة 2017، برنامجا ترافعيا، بالتعاون مع بعض الفاعلين الجمعويين، خصوصا الإتلاف المغربي من أجل

marsadtanger.org

المناخ والتنمية المستدامة، يهدف إلى دعم الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وتعبئة مختلف المتدخلين بغية إسماع صوت المجتمع المدني المغربي في المناسبات الدولية، وخاصة خلال مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين في بون.

ويهدف هذا البرنامج الترافعي بالأساس إلى ضمان التنزيل الأمثل للمساهمات الوطنية المحددة، في انسجام بين البرامج والمخططات التنموية المحلية للحد من تأثير تغير المناخ والطموح الوطني والالتزامات التي تعهد بها المغرب في اتفاقية باريس، وذلك وفق منهجية تشاركية تأخذ بعين الاعتبار تحسين الظروف المعيشية للمواطنين الأكثر هشاشة.

ونحاول من خلال هذا التقرير لفت انتباه صناع القرار على المستوى المحلي والجهوي، إلى أهمية إعداد برامج عمل ومخططات جهوية للتنمية على مستوى مدينة طنجة وجهة طنجة تطوان الحسيمة، تأخذ بعين الاعتبار رهانات الاستراتيجيات الوطنية في مجال الحد من آثار التغيرات المناخية، والالتزامات الوطنية المتمثلة في المساهمات الوطنية المحددة، وذلك من أجل ضمان انسجام وتناغم السياسات والتحديات الوطنية مع البرامج الترابية من أجل ترسيخ حكامة مناخية جيدة.

1 التزامات المغرب : المساهمة الوطنية المحددة

لم يستطع مؤتمر كوبنهاغن، الذي انعقد في سنة 2009، من التوصل إلى اتفاق يعوض ويقوم مقام بروتوكول كيوتو، ويكون ملزما لكافة الدول، وخرج الأطراف فقط باتفاق سياسي بدون طموح، ودون قوة قانونية، حيث اعتبره المجتمع الدولي آنذاك فشلا حقيقيا غير مسبوق.

وخلال الدورة التاسعة عشر لمؤتمر الأطراف (COP 19)) التي عقدت في وارسو، وافقت الأطراف على " الشروع و/أو تكثيف التحضير لمساهماتها المرتقبة والمحددة وطنيا " بهدف إعلانها قبل مؤتمر باريس سنة 2015. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تعتمد فيها الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ رسمياً مثل هذه المسطرة التي تُلزم الأطراف بتوضيح المفاهيم وإعادة النظر في الالتزامات السابقة وتحديد التوجهات المستقبلية.

ولتجنب تكرار سيناريو كوبنهاغن، التزمت الحكومات بإبلاغ التزاماتها قبل انعقاد مؤتمر الأطراف 21 في باريس، على شكل وثائق تسمى " المساهمات المرتقبة و المحددة وطنياً " (CPD أو INDC باللغة الإنجليزية).

وكمساهمة وطنية محددة من أجل مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية، يتعين على جميع الأطراف المبادرة والشروع في بذل مجهودات طموحة في هذا الصدد (المادة 3 من اتفاق باريس). ويجب على كل طرف أن ينشئ ويستكمل ويتواصل حول المساهمات الوطنية المرتقبة (CDN أو NDC) التي ينوي تحقيقها. كما يجب أن تتخذ الأطراف تدابير التخفيف لتحقيق أهداف هذه المساهمات (المادة 4 الفقرة 2 لاتفاقية باريس)

أولاً - المساهمات الوطنية المحددة للمغرب

إن الموقع الجغرافي للمغرب يجعله بلدا شديد التأثر بالآثار السلبية للتغيرات المناخية، وقد تم إعداد المساهمة المحددة وطنيا بقناعة ثابتة بأن الطموحات العالمية لمكافحة مشكل التغيرات المناخية يتطلب التزامًا ثابتًا لجميع الأطراف سواء تعلق الأمر بالتخفيف أوالتكيف أو بوسائل التنفيذ أو التعاون أو الشفافية. وهكذا ، و تماشياً مع المادة 3 من اتفاقية باريس ، تُقدم المساهمات المحددة وطنيا، جهود المملكة في مكافحة التغيرات المناخية من حيث التكيف والتخفيف على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية.

في هذا الإطار، تم تقديم أول اقتراح بشأن المساهمات المحددة وطنيا إلى الأمم المتحدة في يونيو 2015 بحوالي 32٪ في افق 2030، كما أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مؤتمر الأطراف 21، في باريس في ديسمبر 2015، أن المغرب سينتقل من انتاج 42٪ من الكهرباء بواسطة الطاقة المتجددة في 2020 إلى 52 ٪ في عام 2030. كما حدد المغرب هدف جديدا بتخفيض إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 42٪ في عام 2030 مقارنة بالانبعاثات المتوقعة في نفس

العام، ويتضمن هذا الهدف:

- أهداف غير مشروطة: وتخص تخفيض بنسبة 17 ٪ من انبعاث الغازات الدفيئة في عام 2030 مقارنة بالانبعاثات المقدّرة في نفس السنة في سيناريو "سياق الأعمال المعتاد".
- أهداف مشروطة: وتخص تخفيض إضافي بنسبة 25٪

فيما يتعلق بالاستثمارات حدد المغرب ميزانية بمبلغ 50 مليار دولار، و حدد ايضا 52 مشروعاً كبيرا للفترة ما بين 2010 و2030 من أجل الوفاء بالتزاماته الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيا.

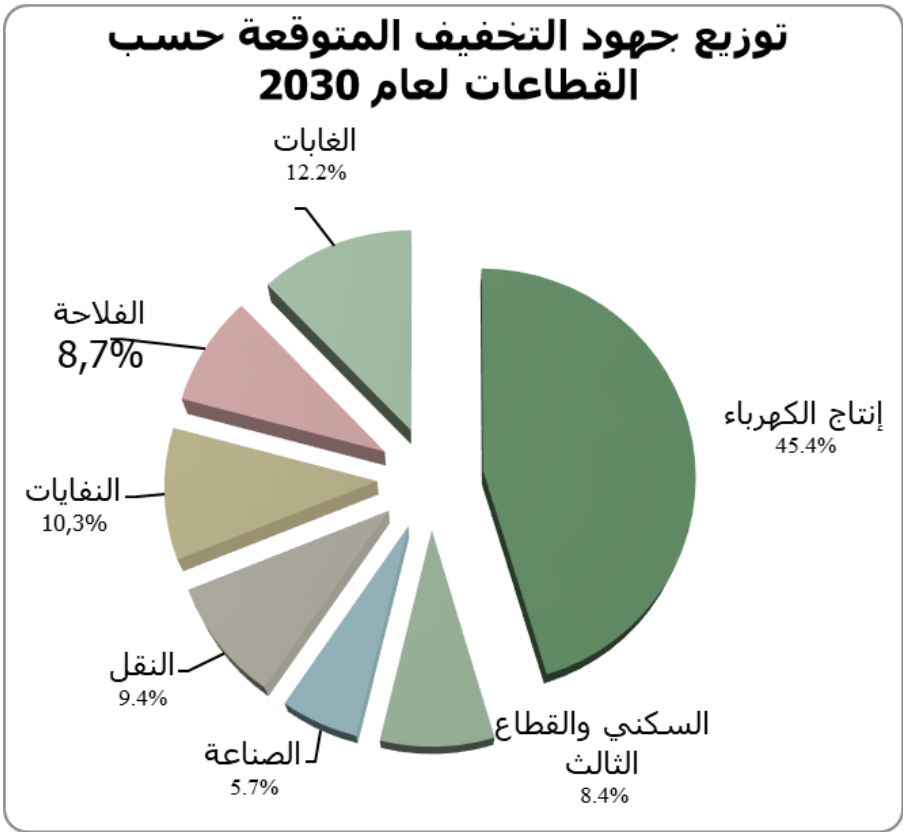

ثانيا. التغيرات المناخية في المخطط الجهوي للتنمية وبرنامج العمل الجماعي

1. مخطط التنمية الجهوية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

1.1 الرؤية الاستراتيجية لمخطط التنمية الجهوية (PDR)

من خلال إمكاناتها الصناعية وتنوعها البيولوجي، النباتي والحيواني، تعمل جهة طنجة تطوان الحسيمة تأكيد إشعاعها الوطني والدولي، وذلك على مستويين.

- الصناعة واللوجستيك
- التنوع البيولوجي

1.2 المشاريع المدرجة في مخطط التنمية الجهوية 2017-2022

يهدف مخطط التنمية الجهوية إلى إنجاز أكثر من 45 مشروعاً ذو أولوية في جهة طنجة - تطوان – الحسيمة، ستسنفر أكثر من 3.000 هكتار من العقارات، بتكلفة إجمالية تقدر ب 15.3 مليار درهم، منها أكثر من 9.3 مليار درهم للمشاريع المتعلقة بالاختصاصات الذاتية للجهة، ما سيوفر حوالي 216075 وظيفة.

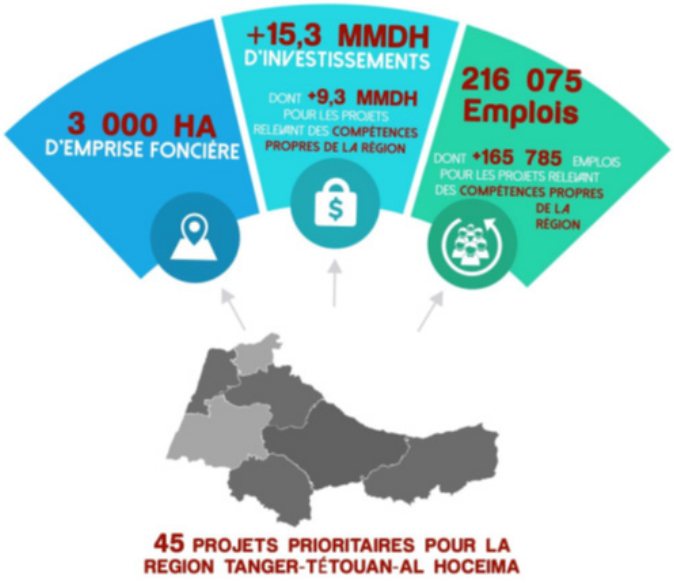

1.3 تذكير باختصاصات الجهة

تضطلع الجهة بعدد من الاختصاصات الذاتية والمشتركة والمنقولة، وفيما يتعلق بالاختصاصات الذاتية المتعلقة بالبيئة نذكر:

- تهيئة وإدارة المنتزهات الجهوية
- وضع استراتيجية جهوية للنجاعة الطاقة وتدبير المياه
- تشجيع المبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة

1.4 الجانب البيئي في مخطط التنمية الجهوية

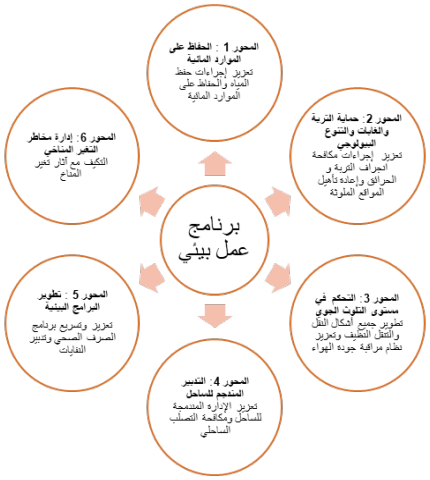

1.5 الأولويات البيئية لمخطط التنمية الجهوية

من بين الأولويات الرئيسية للجهة المستهدفة في مخطط التنمية الجهوية نجد ما يلي:

- برنامج تثمين وتنشيط المواقع ذات الاهمية البيولوجية والايكولوجية والمنتزهات الوطنية
- الصندوق الأخضر (دعم المشاريع المبتكرة والمتعلقة بالتنمية التحويلية)
- برنامج الحماية الاجتماعية والبيئية للمناطق الجبلية
- النجاعة الطاقية: توفيرالإضاءة عن طريق الطاقة الشمسية لعشرين جماعة نموذجية

1.6 تحليل موجز لبرنامج التنمية الجهوية

بعد الاطلاع على مضمون المخطط الجهوي للتنمية، في الجانب المتعلق بالبيئة والتغيرات المناخية، يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات التاية:

- تمت الإشارة، في المحور المتعلق بالتشخيص والحالة الراهنة، وخاصة فيما يتعلق بتشخيص مظاهر العجز البيئية الرئيسية في جهة طنجة - تطوان -الحسيمة؛ إلى وجود العديد من الإشكاليات المتعلقة بالحفاظ على التراث الطبيعي، والأخطار الطبيعية (الفيضانات والزلازل) وكذلك تغطية البنية التحتية للصرف الصحي.
- على مستوى التهديدات التي تواجه الموارد الطبيعية والبيئية، فإن النقاط التي تم أخذها بعين الاعتبار تتعلق بشكل أساسي بالمخاطر المتعلقة بالفيضانات المتمثلة في النقاط السوداء المحددة في الجهة؛ وكذا المخاطر التي تهدد الغابات وتجفيف المياه الجوفية بسبب زراعة القنب الهندي ومحدودية مخزون المياه الجوفية، والتهديدات المتعلقة بالتوسع الحضري والاستخدام المكثف للأسمدة على الفرشات الجوفية في غيس-النكور والرمل
- في الجزء المتعلق ب «الدراسات مقارنة والتشخيص"، يوفر مخطط التنمية الجهوية التشجيع على الاستثمار من خلال إنشاء صناديق للتمويل موجهة للمقاولات المبتكرة في قطاع البيئة وتطوير المراصد التي تعمل في مجال البيئة والمناخ.

2. برنامج عمل جماعة طنجة

يحدد برنامج عمل الجماعة المشاريع والبرامج المزمع تنفيذها وتنزيلها خلال الست سنوات (مدة انتداب المجلس) في مجال اختصاصه الترابي، وينص القانون التنظيمي للجماعات الترابية 14-113 ، على ضرورة توفر مدينة طنجة على برنامج عمل للسنوات الست المقبلة (2017-2022) ، ينفذ بتنسيق مع ولاية الجهة وبالتشاور مع باقي القطاعات المعنية مع مراعاة، في إطار الإستمرارية، البرامج والمشاريع التي أطلقها المجلس السابق.

وعمل مجلس جماعة طنجة، خلال سنة 2017، على وضع برنامج العمل وفق مقاربة تشاركية وتنسيق مع ولاية طنجة، وهي الجهة المسؤولة عن أعمال وبرامج المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية على مستوى المدينة.

و في المجال المتعلق بالتغيرات المناخية، أخد برنامج العمل بعين الاعتبار التحديات التي تواجه مدينة طنجة وتضمن البرنامج عدة محاور و اشارات يلي:

2.1رؤية برنامج عمل جماعة طنجة

طنجة مدينة عالمية الصيت، ومستدامة التنمية وذكية ومتعددة الثقافات، وأفضل فضاء للمواطنة والعيش والدراسة والعمل والترفيه والسياحة والاستثمار.

2.2 المحور الاستراتيجي: التعمير والبيئة والتنمية المستدامة

ركزت الأهداف الاستراتيجية للمحور على الحفاظ على التناسق العمراني للمدينة و الحفاظ على التراث الطبيعي والعمراني للمدينة و تعميم التدبير المستدام لمصالح ومرافق الجماعة و تحويل المدينة إلى مدينة مستدامة ومحافظة على البيئة

أما البرامج فشملت تحسين الرونق العمراني للمدينة وحفظ وتثمين المآثر التاريخية و التدبيرالمستدام للمناطق الخضراء والغابات الحضرية والمساهمة في التقليص من آثار التغيرات المناخية و طنجة مدينة نظيفة

ومن ابرز المشاريع التي سطرت من طرف الجماعة لمكافحة التغيرات المناخية نذكر اعداد مخطط محلي للمناخ و ادماج النجاعة الطاقية في المباني والمرافق الجماعية

2.3 تحليل موجز لبرنامج عمل الجماعة

يهدف هذا التحليل المبسط إلى تحديد المكانة المخصص لقضايا التغيرات المناخية ضمن برنامج عمل جماعة طنجة؛ فبعد قراءة الأجزاء المختلفة من برنامج عمل الجماعة، حدّدنا الملاحظات التالية :

على مستوى المحور الإستراتيجي المتعلق بالتعمير والبيئة والتنمية المستدامة، نلاحظ عزم الجماعة على المساهمة في الحد من آثار التغيرات المناخية، حيث تطمح إلى جعل مدينة طنجة، مدينة مستدامة ومساهمة في الحد من التغيرات المناخية . فمن بين الأهداف الاستراتيجية نذكر الحد من انبعاث الغازات الدفيئة وتعميم المنشآت المحترمة لمعايير النجاعة الطاقية. كما يتضمن البرنامج التزام الجماعة بتطوير برنامج المناخ لمدينة طنجة وإدماج مفهوم النجاعة الطاقية في المباني والمرافق العمومية.

خلاصات عامة

على الرغم من الالتزامات الكبيرة التي تم التعبير عنها في المخططات الجهوية والمحلية للحد من آثار تغير المناخ، والأفكار والمشاريع والبرامج المهمة المعبر عنها، إلا أن تحليل ومقارنة المساهمة المحددة وطنيا للمغرب (NDC Maroc)، ومخطط التنمية الجهوية (PDR) وبرنامج العمل الجماعي (PAC) يبين أنه إذا كان الطموح على المستوى الوطني للحد من آثار التغيرات المناخية واضح ودقيق وتلخص النقط التالية:

- تخفيض إجمالي لانبعاثات الغازات الدفيئة في حدود 42٪ في عام 2030
- 52٪ من إنتاج الطاقة ستكون من الطاقات المتجددة في عام 2030
- حجم الاستثمارات سيبلغ 50 مليار دولار
- 52 مشروعا للفترة 2010-2030 للوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيا.

غير أنّ الطموحات التي عبرت عنها المخططات والبرامج المحلية و الجهوية لخفض انبعاث الغازات الدفيئة في مدينة طنجة و في جهة طنجة -تطوان-الحسيمة لا تزال خجولة وغير معززة بالأرقام، وحتى الاشارة الى المساهمات المحددة وطنيا (NDC) كمرجعية لبلوغ اهدافها غير مذكور في مخطط التنمية الجهوية (PDR) أو في برنامج عمل الجماعة، مما يطرح معه سؤال اشكالية تنزيل هذه الالتزامات الوطنية على المستوى الترابي.

و لوحظ ايضا أن التعبير عن برامج ومشاريع المندرجة في إطار المخطط الجهوي للتنمية (PDR) أو برنامج عمل الجماعة (PAC) يبقى فقط على شكل أفكار ونوايا غير محددة الاهداف الاجرائية و بمصادر تمويل واضحة، مما يجعلنا نتخوف من إمكانية إنجازاها لا سيما مع الاكراهات المالية التي تواجهها بعض الجماعات الترابية.

كما تم تسجيل نقص في كفاية الانسجام بين الإجراءات المبرمجة على مستوى المخطط الجهوي للتنمية (PDR) وبرنامج العمل الجماعي، مع العلم أن إعدادها يجب ان يحترم المادة 78 من القانون التنظيمي 113.14 التي تقضي بضرورة رسم برنامج العمل الجماعي تماشيا مع المبادئ التوجيهية المخطط الجهوي للتنمية، الشيء الذي تعذر نظرا لإعداد برنامج عمل الجماعة قبل المخطط الجهوي للتنمية.

كما تنص المادة 83 من القانون 111-14، على أن المخطط الجهوي للتنمية يجب أن يتبع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، وأن يضمن تنفيذها على المستوى الجهوي ويأخذ بعين الاعتبار دمج توجهات المخطط الجهوي لإعداد التراب (STRAT) والالتزامات المتفق عليها بين الجهة والجماعات الترابية الأخرى، وأجهزتها، وكذلك المؤسسات العمومية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجهة، إلا أن المخطط الجهوي لإعداد التراب (STRAT) لم تم إعداده خلال هذه الفترة، مما يعيد طرح إشكالية التقارب والانسجام مرة أخرى.

في الأخير تثير كل هذه الاختلالات، بالإضافة إلى محدودية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بآليات الرصد والتقييم، وكذا ضعف مشاركة المجتمع المدني في تدبير مع القضايا الوطنية الاستراتيجية كملف التغيرات المناخية ، عدة شكوك لدى الفاعلين المنيين بمدى امكانية تنزيل الالتزامات الوطنية المحددة و احترام هذه الالتزامات على المستوى الترابي .

الحماية القانونية للبيئة

1 القوانين المؤطرة للبيئة

البيئة في الدستور المغربي:

خصص المشرع بابه الثاني للحقوق والحريات الأساسية، ونص في فصله 19 على "...تمتع الرجل والمرأة بالمساواة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية..."، وينضاف إلى ذلك مجموعة من الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب وأفردها المشرع الدستوري بالسمو وهو ما يمنحها مكانة متميزة في التشريع المغربي.

ويسجل أن المشرع قد ارتقى بالحق في بيئة سليمة على مستوى مضامين الفصل 35، حيث جاء فيه ما نصه، "...تضمن الدولة، كما

تعمل على تحقيق تنمية بشرية من شأنها تعزيز الحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية وعلى حقوق الأجيال القادمة..." وفي هذه المقتضيات تعبير صريح على أن ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية وضمان تنمية مستدامة تكفل مراعاة ما سنخلفه للأجيال القادمة لا جيلا واحدا؛

كما أناط الدستور صلاحية التشريع في المجال البيئي للسلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، وهو مؤشر من مؤشرات الاعتبار الخاص المخول للقواعد المتعلقة بالبيئة في الهرم القانوني الوطني، حيث نص الفصل 71، على: "يختص القانون بالتشريع في الميادين التالية؛ القواعد المتعلقة بتدبير البيئة وحماية الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، نظام المياه والغابات، التعمير وإعداد التراب الوطني.." وأضاف المشرع الدستوري في ذات الفصل بأنه للبرلمان صلاحية التصويت على قوانين تضع إطار للأهداف في شتى الميادين ومن أهمها نجد البيئة والثقافة.

وألزم الفصل 88 من الدستور رئيس الحكومة، خلال التنصيب البرلماني، بعرض برنامج يتضمن الخطوط الرئيسية في ميادين عمل الحكومة وعلى الخصوص ميدان السياسة البيئية بالإضافة إلى عدد من الميادين، وهذا إلزام متقدم بالنظر إلى المرحلة التي يتم فيها التأسيس لقواعد دستورية لحماية المجالات البيئية.

هذا، وقد خصص الدستور الباب الحادي عشر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يقدم الاستشارة للحكومة والبرلمان في القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، مما يبرز الأهمية الخاصة التي يوليها المشرع الدستوري للمجال البيئي موازاة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يحيل ذلك على الارتباط الوثيق بين هاته المجالات الاستراتيجية.

ناهيك عن الفصل 27، الذي تضمن الحق في الحصول على المعلومة، الذي يقتضي في مجال البيئة حق الحصول على المعلومات والاطلاع على التقارير المنجزة والأرقام وكذا الإحصائيات الكفيلة بتحديد الأهداف التنموية المرتبطة أساسا باحترام البيئة واستدامتها التي تعد محور جل السياسات العمومية.

وفي نفس السياق، فقد عمل المشرع المغربي على تحديد القوانين ذات العلاقة بحماية البيئة، ومن خلاله يمكن القول أن المغرب قد أدرك أهمية العناية بموضوع البيئة مبكرا وقبل دسترته، و اعتمد لأجل ذلك مقاربة قانونية مندمجة ترتكز على تدخل الدولة في تدبير المخاطر الايكولوجية و السهر على احترام المجال البيئي وحمايته والحفاظ عليه. وقد أصدر لهذه الغاية مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى وضع القواعد العامة للسياسة الوطنية في مجال حماية البيئة والطبيعة من الأضرار والمحافظة على صحة وسلامة المواطنين، حيث عمل على تقنين الأنشطة الإنتاجية الملوثة، كما كان المغرب سباقا إلى خلق الأجهزة والمؤسسات التي تعنى بحماية البيئة بدءا بإحداث كتابة الدولة في البيئة منذ سنة 1972، بالإضافة إلى تأسيس المجلس الوطني للبيئة سنة 1995، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بموجب دستور 2011.

البيئة في القانون المغربي

إذا كان من الصعب حصر كافة النصوص القانونية التي رصدت لحماية البيئة بكافة مكوناتها، بالنظر لتعددها واختلاف مجالاتها، فإنه يمكن التطرق إلى نماذج لهذه النصوص التي استهدف من خلالها المشرع المغربي تعزيز حماية البيئة ودعم جهود محاربة الأخطار الطبيعية والانخراط في مسلسل التنمية المستدامة، ووضع القواعد المرجعية والآليات العملية لحماية البيئة ومحاربة التلوث:

القوانين العامة:

وتشمل كل من القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

قانون 11.03 الذي يضع المبادئ والقواعد المرجعية لحماية واستصلاح البيئة (ظهير شريف 1.03.59 بتاريخ 12/05/2003

).

بالإضافة إلى قانون 12.03 استحدث آلية عملية للوقاية من التلوث وتتجلى في دراسة التأثير على البيئة (ظهير شريف 1.03.60 بتاريخ 12 ماي 2003).

القوانين الخاصة بحماية المكونات البيئية:

التشريع المتعلق بالغابات

لقد تعاقبت منذ نشر التقنين الغابوي سنة 1917، عدة ظهائر ومراسيم وقرارات لتدعيم هذا التقنين، غير أن النظام القانوني للغابة في المغرب يخضع في مجموعه لظهير شريف بتاريخ 23 ذي الحجة 1335، الذي يرتكز بالأساس على حفظ الغابات واستغلالها. وقد خضع لتعديلات لاحقة، ويعتبر المرجعية الأساسية في هذا المجال، وقد تم الوقوف بموجبه على بعض القواعد المتعلقة بحماية واستغلال الغابة، ومن بينها:

- ظهير 15 أكتوبر 1928، وظهير يونيو 1930 الذين ينظمان استغلال الحلفاء.
- قرار وزاري صادر في 4 شتنبر 1918 حول شروط استغلال المحصول الغابوي والوسائل الواجب اتخاذها لاجتناب الحريق في الغابات.
- قرار وزاري مؤرخ في 5 يناير 1921 حول تنظيم استعمال حقوق الرعي بغابات الدولة.

التشريع المتعلق بحماية الماء والهواء

بالإضافة إلى ظهير فاتح يوليوز 1914، المتمم بظهير 1919 أول تشريع في عهد الحماية يهتم بالماء، هناك نصوص أخرى تهتم بهذا القطاع نذكر منها على سبيل المثال، ظهير فاتح غشت 1925.

_قانون 13.03 الذي يحدد قواعد وميكانيزمات وقاية الإنسان والبيئة بشكل عام من الأضرار الناتجة عن تلوث الهواء (ظهير شريف رقم 13.03 بتاريخ 12/05/2003).

التشريع المتعلق بتدبير النفايات والأضرار البيئية المختلفة:

قانون 28.00 يحدد قواعد التدبير الايكولوجي للنفايات بجميع أشكالها بهدف حماية الإنسان والبيئة بشكل عام من الآثار الناجمة عن سوء تدبير هذه النفايات (ظهير شريف رقم 153، الصادر في 22/11/2006).

2 حماية البيئة في ظل الاجتهادات القضائية

تعتبر الدعوى القضائية من أهم الوسائل القانونية التي يتم الاعتماد عليها لحماية المصالح والقيم المعترف بها داخل المجتمع، بحسبانها ترمي إلى توقيع الجزاء الذي يتناسب وأهمية المصلحة المشمولة بالحماية.

وحينما تكون المصلحة أو القيمة المراد حمايتها على درجة من الأهمية في نظر المشرع، كما هو الشأن بالنسبة للبيئة التي أصبحت تشكل قيمة من قيم المجتمع الجديرة بالحماية الجنائية والإدارية، بمعنى أنها تمثل إحدى المصالح الجوهرية التي يتوقف على مراعاتها بقاء المجتمع واستمراره.

وعليه، فقد أصبح للبيئة وضع خاص ضمن منظومة القيم كالحق في الحياة أو في السلامة الجسدية أو الملكية...، بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بوجود الإنسان وبسلامته الجسدية والنفسية بل وبوجود الأجيال القادمة، ومن تم فإن المساس بالبيئة يشكل في أحيان كثيرة اعتداء على الوجود السليم والطبيعي للإنسان.

ومن ثمة يغدوا سائغا القول بأن الحاجة أصبحت ماسة إلى تأكيد مبدأ الحماية الجنائية والإدارية للبيئة وتثبيت الدعائم التي تقوم عليها.

الحماية الجنائية للمجال الايكولوجي

تعرف الجريمة بصفة عامة بأنها عدوان على مصلحة يحميها القانون، ويختص القانون الجنائي بالنص عليها وبيان أركانها والعقوبة المقررة لفاعلها، ولا يختلف الأمر في جوهره بالنسبة للجرائم البيئية، فهي بدورها تنطوي على عدوان على مصالح اقتصادية واجتماعية متطورة وهامة جديرة بالحماية القانونية.

وبتوافر الأركان الأساسية للجريمة البيئية واكتمال بنياتها القانونية، تقوم بالتالي المسؤولية الجنائية عنها، ويتولد على عاتق الجاني التزام بالخضوع للعقاب.

ومن المسلم به أن المسؤولية المترتبة على الأضرار البيئية تعد أكثر أنواع المسؤولية تمردا على الخضوع للقواعد التقليدية، سواء قواعد المسؤولية أو الإثبات، حتى أن تلك القواعد تبدو غير ملائمة بالنظر إلى خصوصية المسؤولية عن الأضرار البيئية، والتحول الذي عرفه المجتمع الحديث وتطور أشكال الإجرام البيئي الأمر الذي فرض ضرورة تطوير قواعد المسؤولية عنها.

بل إن تحديد الفاعل والمسؤولية الجنائية عن ارتكاب الجريمة البيئية يواجه صعوبات عدة، خاصة وأن المسؤول عنها قد يكون شخصا طبيعيا كما قد يكون شخصا معنويا، وهذا الأخير قد يكون إحدى مؤسسات الدولة المختلفة وقد يكون من أشخاص القانون الخاص، وهذه قد تتنوع أنشطتها ما بين التجارية أو الصناعية وقد يتعدد الفاعلون وتختلف طبيعتهم التي تستلزم تطبيق العقوبات التي تتناسب وتلك الطبيعة كما قد يتعذر إسناد الجريمة إلى أحدهم أو إلى البعض منهم.

ومن خلاله، فالمتفق عليه كأصل عام ينحصر في أن المسؤولية الجنائية شخصية، فلا توقع عقوبة الجريمة إلا على من ارتكبها أو اشترك فيها، أي على من توافر في حقه الركنان المادي والمعنوي للجريمة، غير ان تطبيق هذا المبدأ غالبا ما تعترضه بعض الصعوبات من الناحية العملية نظرا لأن تحديد الفعل الشخصي، الذي يقود إلى تعيين الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن الجريمة ليس أمرا سهلا في كثير من الحالات.

وخاصة فيما يتعلق بالجرائم ذات الأصل المعقد، والتي تنشأ عن عدة مصادر، هذه الجرائم عادة ما تتحدد و تتشابك وتتداخل مع بعضها البعض بحيث يصعب تحديد سبب أو مصدر معين و اعتباره المسبب للجريمة و تحميل فاعله المسؤولية عنها، فجرائم تلويث الهواء مثلا، التي تتحقق في منطقة معينة قد يكون مسؤولا عنها أصحاب المصانع والمنشآت التجارية و الخدماتية التي تنفث غازاتها و أبخرتها في سماء المنطقة، و هذه قد تتعدد بحيث يصعب تحديد مصدر معين فيها كمصدر رئيسي و وحيد للتلوث كما قد يكون مسؤولا عنها وسائل النقل، أو أجهزة التبريد و التدفئة و غيرها من الأجهزة الحديثة المستخدمة في المساكن و المباني الإدارية و التجارية و الخدماتية من شأنها تلويث البيئة الهوائية ،و هكذا الحال بالنسبة لكافة أنواع التلوث الايكولوجي.

هذا، وقد شغلت هذه المسألة المشرع في الوقت الذي تناولها الفقه والقضاء بالبحث والتحليل في محاولة لتحديد الأساليب التي يمكن الاستعانة بها لتعيين الشخص الطبيعي المسؤول عن جريمة تلويث البيئة، ووفقا لهذه الاجتهادات فإن تعين الشخص الطبيعي المسؤول عن جريمة تلويث البيئة قد يتم بواسطة القانون نفسه، ويسمى في هذه الحالة بالإسناد القانوني، بحيث تتولى فيه القوانين أو اللوائح تحديد صفة الفاعل أو تعيين شخص ما كفاعل للجريمة أو مسؤول عنها جنائيا بغض النظر عن صفته المادية بفعل التلويث.

وعلى نفس المنوال اتجهت بعض التشريعات المقارنة كالقانون الفرنسي رقم 599، الصادر في 7 يونيو 1976، بشأن

التلوث الناتج عن عمليات الدفن والإغراق تنفيذا لاتفاقية أسلو لسنة 1972، المتعلقة بمنع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات من السفن والطائرات إذ يعاقب مالك السفينة أو المشغل لها باعتباره شريكا في جريمة الإغراق التي ترتكب بدون أمر منه.

وقد تبنى المشرع المغربي نفس النهج في مضمون المادة 11 من القانون 03.11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة مما شكل منعطفا هاما في قاعدة الإسناد وتوجها محمودا لربط المسؤولية بالمحاسبة.

هذا، وإذا كانت المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي تكتنفها بعض الصعوبات وتتجاذبها مجموعة من النظريات في إطار جريمة تلويث المجال الايكولوجي بالنظر لخصوصية هذه الأخيرة، فإن هناك جرائم بيئية أخرى لا يطرح أمر تحديد المسؤول عن ارتكابها أي إشكال لارتباطها الوثيق بالمبدأ التقليدي للقانون الجنائي الذي يؤكد، أنه لا أحد يعاقب إلا عن فعله الشخصي، وهو ما تم التأكيد عليه بموجب المشرع المغربي في الفصل 132 من القانون الجنائي.

الحماية الإدارية للمجال الإيكولوجي

بالرجوع إلى الاجتهاد القضائي سواء الصادر عن الغرفة الإدارية منذ أنشائها أو الصادر عن المحاكم الإدارية يتضح جليا أن الطعون المتعلقة بالجانب البيئي أمام القاضي الإداري المغربي تمثل فيها قضايا التعمير الجانب الأكبر من القضايا المطروحة أمامه، ويعزى هذا من جهة إلى جهل المواطنين بالقضايا البيئية الأخرى حيث لا يتم اللجوء إلى القضاء إلا عند الضرورة القصوى حينما يتضرر المواطن بشكل مباشر في حقوقه الخاصة المتعلقة بالبناء مثلا، ومن جهة ثانية في كون الشرطة الإدارية أصبحت تكتسي أهمية في كونها أصبحت تؤطر مختلف أنشطة الأفراد والجماعات، بحيث أن المواطن أصبح ملزما بالتقيد بضوابطها سواء تعلقت بالبناء أو التخييم أو التنزه بالحدائق أو الصيد البري أو الصيد البحري أو زيارة المآثر التاريخية أو استغلال الغابات وغير ذلك من الأنشطة التي يمارسها الأفراد و ترى الإدارة ضرورة تقنينها لما يخدم المصلحة العامة.

و عليه، فالمنازعات التي تعرض على القاضي الإداري كثيرة ومتنوعة، يصعب على التشريعات أيا كانت قوتها أن تحيط بحلولها إحاطة دقيقة، وكثيرا ما لا يجد القاضي النص الدقيق لتطبيقه على النازلة والحكم به مما يكون مضطرا إلى البحث عن القواعد القانونية و تفسيرها تمهيدا لتطبيقها على الحالات الفردية، ومن هذه الحلول التي ابتدعها القاضي الإداري لفض المنازعات المعروضة عليه، تستخلص قواعد قانونية لها أهمية كبيرة في مجال القانون الإداري نظرا لأنه قانون متطور باستمرار وغير مقنن، ومن خلاله فهذه القواعد القضائية تعتبر مصدرا من مصادر المشروعية تتقيد الإدارة بها في أعمالها حتى لا تتخطى أو تتجاوز حدود دائرة المشروعية و تتعرض للجزاءات القضائية و يطلق على هذه القواعد بالمبادئ العامة للقانون.

بالإجمال يمكن القول أنه رغم الزخم التشريعي الذي يعرفه المغرب في مجال حماية البيئة سواء على المستوى الإداري أو القضائي فان حجم الاستباحة لها لا زال كبيرا نتيجة افتقار هاته النصوص القانونية والمراسيم التطبيقية والعناصر البشرية المتخصصة في إعمالها و تنزيلها على أرض الواقع بشكل ناجع ناهيك عن سيادة مجموعة من القيم السلبية لدى شرائح واسعة من المجتمع التي تنعكس على مستوى سلوكها وهذا ما يجعل مسألة حماية البيئة عملية مركبة تتجاوز النصوص التشريعية والمساطر الإدارية و القضائية إلى ضرورة الانكباب على إشاعة قيم بديلة تكرس قواعد البيئة والاستدامة.

مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة

رقم 8 شارع يوسف بن تاشفين، إقامة زيليل الطابق الأول رقم 16، طنجة
الهاتف/ الفاكس: 0539943787
البريد الإلكتروني:marsadtanger@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.marsadtanger.org
الفيسبوك: مرصد حماية البيئة و المآثر التاريخية بطنجة